



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات
في السودان (1989م-2018م)

**The Factors Affecting on Balance of Payments
in Sudan (1989 - 2018)**

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي (القياسي)

إشراف الأستاذة:
د. هويدا آدم الميع أحمد

إعداد الدارس :
أسامة الشفيح طه الشفيح

يناير 2020م

سورة الاحقاف

إستهلال

قال تعالى: (فلأوربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) سورة النساء الآية (65)

وقال تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) سورة الشورى الآية (38)

وقال تعالى: (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم..) سورة النساء الآية (83)

صدق الله العظيم

إهداء

إلى والدى.. وأسرتى الكبيرة والصغيرة.. إلى إختى فى الله الذين قضاوا..إيهاب جعفر
الخواضى وصحبه وياسر على حسن... وإيهاب أبوالفضل...
إلى القادمين القائمين - تضحية - يردون هذا الامر كما بدأ...
لكل من آمن بحكم الشورى الحر..الذى فى ظله فقط يكون الاقتصاد الإسلامى واقعا..الإقتصاد
الاسلامى الذى مجاله عالم الإقتصاد الحقيقى..للعدل والنماء..

شكر وعرافان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه..

يطيب لى أن أتوجه بالشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد التطبيقي التي منحتني بتوفيق الله هذه الفرصة لنيل درجة الماجستير، كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرافان للأساتذة الأجلاء الذين نهلت من معينهم وماخلوا على بعلم طلبته.. كما أخص بالشكر أستاذتي الدكتورة / هويدا آدم الميع أحمد التي أشرفت على هذه الدراسة واستقطعت من ثمين وقتها لذلك وبذلت معي جهدا مقدرا تمكنت من خلال توجيهها وإرشادها ومن غزير علمها الوارف أن أصيب شيئا تجلى وميضه في هذه الدراسة فلها منى فائق التقدير وجيل الثناء..

كما أتقدم بالشكر لمكتبة أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية على ماأفدت من مكتبتهم العامرة فلهم منى التحية عاملين وإداريين وأخص بالشكر السيد/ إبراهيم محمد ابراهيم المقدم وأمين المكتبة الدكتور/ شاذلى محمد موسى عبدالله.
ولايفوتنى أن أشكر زملائي في العمل الذين وقفوا بجوارى سندا ومددا..

مُسْتَخْلَص

هدفت الدراسة إلى تتبع العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من 1989م حتى 2018م من خلال دراسة آلية عمل هذه المتغيرات وإتجاهات تأثيرها على ميزان المدفوعات ومن ثم تفسير الإختلال في ميزان المدفوعات في السودان وتقديم المقترحات المناسبة. وتلخصت المشكلة في بيان أثر أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان والمسئولة عن الإختلال الهيكلي الذي لحق به حتى تفاقمت أزمتته في الفترة الاخيرة. ولهذا الغرض هدفت الدراسة إلى إختبار عدد من الفرضيات تمثلت في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكونات ميزان المدفوعات في السودان (الصادرات والواردات إلخ) وسعر الصرف والتضخم من جهة وميزان المدفوعات في السودان من جهة أخرى. إتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، والوصفي ، واستخدام طرق الاقتصاد القياسى فى التحليل. توصلت الدراسة الى أن أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات فى السودان خلال فترة الدراسة هى الصادرات، والواردات، وصافى الاستثمار الاجنبى المباشر، وصافى الاصول والإلتزامات الأجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية، حيث اتضح الأثر السلبى الناتج من إتباع الحكومة لسياسة سد عجز الموازنة العامة بالاستدانة عن طريق التوسع فى إصدار الأوراق المالية مثل شهادات شهامة مما أدى لإزاحة الاستثمار المباشر بالاضافة للتوسع النقدي ما أفضى لتدهور الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم ضعف الصادرات وتزايد الواردات. أوصت الدراسة بضرورة إتخاذ سياسات من شأنها تشجيع الاستثمار المباشر أولها تصفية شهادات شهامة نهائيا لأثرها السلبى على الاستثمار المباشر وتعميق ضعف الهيكل الإنتاجى بالبلاد الذى يجب مراعاة ضعفه ومرونته عند وضع السياسات وفق منهج المرونات، وإتخاذ الخطوات اللازمة لاصلاح الجهاز المصرفى السودانى إصلاحا مؤسسيا بإتجاه التركيز على تمويل القطاعات الانتاجية ،كما أوصت الدراسة بتنويع الصادرات والتركيز على الصناعات المُقادة بالصادر.

Abstract

The study aimed at investigating the factors affecting on the balance of payments in Sudan during the period from 1989 to 2018, through studying the mechanism of variables' performance and their trend's effect on the balance of payments in order to explain the imbalance in the balance of payments in Sudan and propose appropriate suggestions. The problem of the study was represented in that the researcher attempts to clarify the effect of the most significant factors affecting on the balance of payments in Sudan which are responsible for the structural imbalance that characterizes the balance of payments. For this purpose, the study aimed at verifying the following hypothesis; there is a statistically significant relationship between the components of the balance of payments in Sudan (export and import ...etc) and exchange rate and inflation from one side and the balance of payments from the other side. The study adopted the historical, and descriptive methods, in addition to the econometric analytical method. The study arrived at the most significant factors affecting on the balance of payments in Sudan during the study period which are; Exports, Imports, Direct Foreign investment, foreign assets and liabilities to trading banks and official authorities. There was a negative effect resulting from the government's policy which aimed at covering the budget deficit through expanding borrowing from the stocks issuing such as Government Musharaka Certificates (shahama) what led to direct investment deterioration, in addition to expanding money supply that led to GDP deterioration and therefore, to weaken exports and increase imports. The study recommended the following; to adopt policies encouraging direct investment including (Shahama) liquidation entirely for its negative effect on the direct investment and weaken the production structure, flexibility and weakness which should be considered when making policies according to flexibilities approach. Corporate steps should be adopted to reform the banking system in Sudan focusing on financing the productive sectors. Exports should be diversified and industry should be export-oriented.

قائمة الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	البسمة
أ	إستهلال
ب	إهداء
ت	شكر وعرافان
ث	مستخلص
ج	Abstract
ح	فهرس الموضوعات
خ	فهرس الجداول
د	فهرس الأشكال البيانية
ذ	فهرس الملاحق
	الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة
2	المبحث الأول: الإطار المنهجي
6	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: الإطار النظرى لميزان المدفوعات
16	المبحث الأول : تعريف ميزان المدفوعات وعوامل الإختلال فى ميزان المدفوعات
33	المبحث الثاني : سياسات علاج الإختلال فى ميزان المدفوعات
	الفصل الثالث:ميزان المدفوعات فى السودان
46	المبحث الاول: تطور أداء ميزان المدفوعات فى السودان
58	المبحث الثاني : أسباب الإختلال بميزان المدفوعات فى السودان
	الفصل الرابع: التحليل القياسى
84	المبحث الاول: بناء وتوصيف النموذج والتقدير القياسى
92	المبحث الثاني: مناقشة إختبار الفرضيات والنتائج
96	المصادر والمراجع
98	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	موضوع الجدول	رقم الجدول
49	ميزان المدفوعات السوداني للفترة من 1989م-1998م	(3-1)
52	ميزان المدفوعات السوداني للفترة من 1999م-2004م	(3-2)
54	ميزان المدفوعات السوداني للفترة من 2005م-2011م	(3-3)
56	ميزان المدفوعات السوداني للفترة من 2012م-2018م	(3-4)
63	العلاقة بين الصادرات وميزان المدفوعات في السودان (1989-2018)	(3-5)
65	العلاقة بين الواردات وميزان المدفوعات في السودان (1989-2018)	(3-6)
67	العلاقة بين صافي حساب الخدمات والتحويلات وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة (1989-2018)	(3-7)
70	العلاقة بين صافي الاستثمار الاجنبي وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة (1989-2018)	(3-8)
73	العلاقة بين صافي القروض والمنح وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة (1989-2018)	(3-9)
76	العلاقة بين صافي الاصول والالتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة	(3-10)
78	العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة	(3-11)
80	العلاقة بين التضخم وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة	(3-12)
82	العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة	(3-13)
87	نتائج إختبارات الاستقرار للمتغيرات	(4-14)
91	نتائج التنبؤ بميزان المدفوعات للخمس سنوات القادمة	(4-15)

قائمة الرسومات البيانية

رقم الصفحة	موضوع الرسم البياني	رقم الرسم البياني
58	تطور أداء ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة (1989-2018)	(3-1)
64	العلاقة بين الصادرات وميزان المدفوعات في السودان (1989-2018)	(3-2)
66	العلاقة بين الواردات وميزان المدفوعات في السودان (1989-2018)	(3-3)
68	العلاقة بين صافي حساب الخدمات والتحويلات وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة (1989-2018)	(3-4)
71	العلاقة بين صافي الاستثمار الاجنبي وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة (1989-2018)	(3-5)
67	العلاقة بين صافي القروض والمنح وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة (1989-2018)	(3-6)
69	العلاقة بين صافي الاصول والالتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة	(3-7)
71	العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة	(3-8)
73	العلاقة بين التضخم وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة	(3-9)
74	العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة	(3-10)

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	موضوع الملحق	رقم الملحق
98	مخرجات E VIEWS لاختبارات استقرار المتغيرات	5-1
108	مخرجات E VIEWS لاختبار التكامل المشترك	5-2
117	مخرجات E VIEWS الخاصة باختبارات المشاكل القياسية	5-3
119	مخرجات E VIEWS الخاصة باختبار ثايل والتنبؤ القياسى	5-4

الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول: الاطار المنهجي

التمهيد:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة الكبرى التي تعكس النشاط والأداء الكلى لإقتصاد أى دولة وهو المحصلة النهائية لموقف دائنية ومديونية الدولة سواء فى إتجاه العجز أو الفائض. يتأثر ميزان المدفوعات بعدة عوامل منها الصادرات والواردات ، والاستثمار الاجنبى المباشر ، والأصول والإلتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية، وسعر الصرف حيث تؤثر هذه العوامل تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على حركة الميزان حيث يؤثر كل من سعر الصرف وهامش الربح (سعر الفائدة) مثلا على حجم الصادرات والواردات وعلى حركة رؤوس الاموال من والى القطر المعين ماينعكس على المحصلة النهائية لموقف ميزان المدفوعات.

والسودان بتوافر وتعدد موارده يمتلك أساسا يعتمد عليه لبنية زراعية وصناعية متنوعة ينطلق منها للإنتاج الكبير إذا توافرت الشروط المواتية لذلك،ومن بينها تحرير وتشجيع القطاع الخاص بالتمويل الميسور على سبيل المثال لخلق بنية زراعية وصناعية واسعة ومتنوعة ممايؤدى لزيادة معدلات نمو الانتاج الاجمالى الحقيقى مع دفع باقى المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاتجاه الايجابى الامر الذى يؤدى فى النهاية لدعم موقف ميزان المدفوعات.

ولذلك فان المشاكل الاقتصادية المتأزمة التى يمر بها السودان والتى انعكست على ميزان مدفوعاته الذى يصف تدهوراً كبيراً فى صادراته وتزايداً كبيراً فى وارداته ماكان لهذه المشكلة أن تتفاقم إلى هذا المنعطف المأزوم لوأحسن تدبير خطة موارده والتزيم إنفاذ سياسته الإقتصادية الراشدة علمياً وأدبياً.

-مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة البحث التى يسعى لمعالجتها والإجابة عليها من خلال طرح السؤال التالى:-
-ماهى العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات فى السودان خلال فترة الدراسة ؟ ونتفرع منه الأسئلة الآتية:-

- أ- ماهو أثر حجم الصادرات والواردات على ميزان المدفوعات ؟
- ب- ماهو أثر صافى الاستثمار الاجنبى المباشر، والقروض والمنح على ميزان المدفوعات؟
- ت- ماهو أثر صافى الاصول والالتزامات الاجنبية على ميزان المدفوعات؟
- ث- ماهو أثر سعر الصرف والتضخم على ميزان المدفوعات؟

-فرضيات البحث:-

يعمل البحث على إختيار الفرضيات الآتية:-

- أ- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات ، والواردات من جهة وميزان المدفوعات في السودان من جهة أخرى خلال فترة البحث من 1989م - 2018م.
- ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الاستثمار الاجنبي، والقروض والمنح، وصافي الاصول والالتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية من جهة وميزان المدفوعات في السودان من جهة أخرى.
- ت- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتضخم من جهة وميزان المدفوعات في السودان من جهة أخرى.

-أهداف البحث:-

يسعى البحث لتحقيق الاهداف الآتية:-.

- أ- توضيح العوامل الاقتصادية ذات الأثر المعنوي على ميزان المدفوعات خلال فترة البحث (1989م - 2018م).
- ب- تحديد العوامل المسببة للإختلال في ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة البحث.
- ت- شرح آليات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات.

-أهمية البحث:-

أولا : الأهمية العلمية للبحث:-

- تأتى الأهمية العلمية للبحث من خلال التعريف بالدور والأثر الأساسى الذى تقوم به المتغيرات المؤثرة على ميزان المدفوعات ويمكن تلخيصه فيما يلى:-
- أ- بيان العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات.
- ب- شرح الآثار السلبية على ميزان المدفوعات نتيجة الإفراط فى إصدار الأوراق المالية الحكومية.

ت-توضيح خصوصية البنية الاقتصادية بالدول الاقل نموا عند وضع السياسات ومعالجة المشكلات فيما يلى التوازن الاقتصادى الكلى وذلك فى المدى القصير والطويل معا ووفق منهج المرونات.

-ثانيا:-الأهمية العملية للبحث:-

تكمن الأهمية العملية للبحث من خلال عنايته بمايلى:-

- أ- المساهمة فى تعريف الجهات ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية التى تؤثر على ميزان المدفوعات.

ب- تقديم التحليل المنهجي لذوى الاختصاص بسياسات وآليات التصحيح ذات الأثر طويل الأجل على الميزان وتلك التى يكون أثرها فى الاجل القصير ليتم الربط بين التوازن المحاسبى والتوازن الاقتصادى الكلى عند معالجة الإختلالات الاقتصادية كعجز الموازنة العامة واختلال ميزان المدفوعات.

ج- تحليل نتائج السياسات الاقتصادية المتخذة لسد عجز الموازنة على ميزان المدفوعات فى السودان خلال فترة البحث.

-منهجية البحث:-

- إتبع البحث المنهج التاريخى فى تتبع الدراسات السابقة ، والمنهج الوصفى ، والمنهج الإحصائى واستخدام طرق الاقتصاد القياسى فى التحليل .

-مصادر جمع البيانات:-

*المصادر الثانوية:- المراجع والكتب ، والرسائل الجامعية ، والدوريات العلمية ، تقارير بنك السودان المركزى .

-حدود البحث:-

أ-الحدود المكانية: جمهورية السودان.

ب-الحدود الزمانية: الفترة من 1989م إلى 2018 م .

- مبررات إجراء الدراسة :- يغطى البحث الفترة من (1989 م إلى 2018م) حيث شهد السودان خلال هذه الفترة الكثير من التحولات السياسية والاقتصادية، والتي كان لها أثر كبير على ميزان المدفوعات فى السودان.

-هيكل البحث :-

يقع البحث فى مقدمة وأربعة فصول، يتكون **الفصل الاول** من مبحثين المبحث الاول:الإطار المنهجي للبحث ويشمل مشكلة البحث، وفرضياته، وأهدافه، وأهميته العلمية وأهميته العملية ، ومنهجية البحث، ومصادر جمع بيانات البحث، وحدود البحث، وهيكل البحث. ثم المبحث الثانى:عرض ملخص الدراسات السابقة ، والاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة. **الفصل الثانى:** الإطار النظرى لميزان المدفوعات ويشتمل على مبحثين، المبحث الأول: عن مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته وأسباب الاختلال فى ميزان المدفوعات، و المبحث الثانى سياسات معالجة الاختلال فى ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث: ويتضمن مبحثين المبحث الأول: تطور أداء ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة البحث والمبحث الثاني : أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة البحث.

الفصل الرابع: يشتمل على مبحثين، المبحث الأول : بناء وتوصيف وتقدير النموذج القياسي لميزان المدفوعات في السودان خلال فترة البحث، والتنقيب القياسي .والمبحث الثاني: إختبار فرضيات البحث وعرض الإجابة على مشكلة البحث ، ثم النتائج المستفادة من البحث ، والتوصيات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:-

1- عملت دراسة أماني الحاج محمد (2009م) على استقصاء العوامل المؤثرة على الميزان التجاري السوداني باعتبار ان معالجة الخلل في الميزان التجاري تساعد في تسوية الخلل في ميزان المدفوعات.

اثبتت الدراسة صحة الفرضيات بوجود علاقة بين العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات والمتمثلة في المتغيرات الكلية : سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الاجمالي والطلب المحلي ومعدل التبادل التجاري والسياسات المالية والنقدية. ومتغيرات متعلقة بالانتاج وهي السياسات الانتاجية وتكلفة الانتاج وتمويل الانتاج والعمالة ، وعوامل متعلقة بالصادر وهي سياسة الصادر ومرونة الطلب الخارجى على الصادرات وتمويل الصادرات.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت للنتائج التالية:-

أن المتغيرات الكلية (سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الاجمالي والطلب المحلي ومعدل التبادل التجاري والسياسات المالية والنقدية) لها أثر سلبي على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة وذلك يتفق مع فروض الدراسة بوجود اثر ايجابي للناتج المحلي الاجمالي على الميزان التجاري ، لان الزيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي في السودان غالبا ما ترجع الى النمو في قطاع الخدمات في حين كانت معدلات النمو في القطاع الزراعي والصناعي ذات معدل منخفض . كما وجد ان ضعف السياسة الانتاجية وانخفاض التمويل الموجه للسياسة الانتاجية وانخفاض انتاجية العمالة في القطاع الزراعي ، وارتفاع تكلفة الانتاج المحلي ذات تاثير سلبي على الميزان التجاري وذلك يتفق مع فروض الدراسة.

وأوصت الدراسة بأهمية خلق انسجام بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق اهداف الدولة الكلية بتخفيض معدلات التضخم وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال الاهتمام بالقطاعات المنتجة ، كما أوصت الدراسة بالاهتمام بالانتاج الموجه للتصدير على وجه الخصوص ، وتطبيق سياسات سعر الصرف بعد دراسة مستفيضة لتجنب الاقتصاد آثارها السالبة خاصة على الميزان التجاري. (محمد، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من 1970م الى 2006م ، 2009م ، رسالة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراة من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

2- هدفت دراسة عقبي لخضر (2017) الى التعرف على مدى استجابة ميزان المدفوعات الجزائري للصددمات التي تحدث في متغيرات الاقتصاد الكلي خلال فترة الدراسة حيث تمثلت المشكلة في معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة على ميزان المدفوعات الجزائري حيث شهدت الجزائر الكثير من الصدمات خلال فترة التسعينيات ظهرت في تدهور موقف ميزان مدفوعاتها، وقياس مدى فعالية السياسات المنتهجة في تحسين وضع ميزان المدفوعات الجزائري.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستعينا بالأساليب القياسية إبتداء من اختبارات السببية والتكامل المشترك ثم نموذج الانحدار الذاتي للوصول للنتائج والتوصيات..

اقتصرت الدراسة من حيث المتغيرات والتحليل على مايعتبر مقبول ومناسب لحالة الدراسة والذي تم حصره في كل من سعر الصرف وسعر الفائدة والبطالة والعرض النقدي بمفهومه الواسع.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها عدم الشرح والتفسير الكافي للمتغيرات المفسرة للتغير الحاصل في ميزان المدفوعات الجزائري. وأظهر العرض النقدي تأثيره بميزان المدفوعات ، والبطالة وسعر الفائدة وبالعرض النقدي نفسه بفترة ابطاء أولى وثانى، وضرورة المراقبة الصارمة للمصادر موارد الاقتصاد الجزائري من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمار خاصة خارج قطاع المحروقات.

كما اوصت الدراسة بالاتي:- ضرورة ان يقوم البنك المركزي بمراجعة قيمة العملة الجزائرية لما له من أثر على الاداء الكلي للاقتصاد ويكون هذا مواكب لتوسع سوق المال. خصخصة جميع المشاريع الانتاجية لرفع كفاءتها والعائد منها. رفع سعر الفائدة الحقيقي من خلال تحرير اسواق المالي لاستقطاب رؤوس الاموال والتخلص من الكتلة النقدية المجمدة. اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاكساب المصدقية للبيانات الاقتصادية من خلال العمل على حشد الامكانيات لتوفير المعلومات كاملة وببسر عن الاقتصاد الجزائري. (لخضر ، 2017م ، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013م، دراسة منشورة بالانترنت لنيل درجة الدكتوراة من جامعة وهران 2).

3- هدفت دراسة حاتم سعيد أحمد (2006م) لمعرفة تأثير أهم العوامل المؤثرة علي ميزان المدفوعات في السودان للفترة 1980-2005م بهدف الوصول الي نموذج قياسي يحدد العلاقة بين متغيرات الدوال ومعرفة اهميتها ومدى تأثيرها .ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعت الدراسة الي إختبار الفرضيات الآتية :-

1-يوجد تأثير معنوي وعلاقة خطية بين كل من : التضخم ، الناتج المحلي الاجمالي ، الميزان التجاري ، سعر الصرف مع ميزان المدفوعات في السودان . 2-المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج هي الأكثر تفسيراً لنموذج ميزان المدفوعات من المتغيرات المستقلة غير المضمنة. ولقد تم الحصول علي البيانات الخاصة بنموذج ميزان المدفوعات من المصادر ومن ثم إتباع المنهج الإستنباطي وذلك من خلال الأسلوب الكمي لدراسة النموذج والذي اعتمد علي الاساليب الإحصائية في بناء النموذج القياسي.

وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج أهمها:-

1-من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي ان قيم ميزان المدفوعات في السودان يمكن ان تمثل بمعادلة خطية مع قيم الناتج المحلي الاجمالي وقيم الميزان التجاري وقيم سعر الصرف وقيم التضخم وأن هذه المتغيرات مجتمعة ذات تأثير معنوي علي ميزان المدفوعات وأن نسبة

تفسيرها عالية حيث أنها تفسر ما نسبته 96% من قيمة ميزان المدفوعات في حين أن ما نسبته 4% يمكن أن يعزى الي عوامل عشوائية غير قابلة للقياس مثل الوضع الامني والسياسي المضطرب.... الخ .

2- عند تتبع النموذج ذو المقدرات القياسية تبين أن أهم متغير في ميزان المدفوعات هو الناتج المحلي الإجمالي يليه سعر الصرف ثم التضخم وأخيراً الميزان التجاري .

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة تتمثل في الآتي:-

1- العمل علي دعم الانتاج والقطاعات المنتجة حتي يتسني تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وذلك من خلال التأثير الكبير للناتج المحلي في ميزان المدفوعات .

2- تنوع الصادرات وعدم الإعتماد الكلي علي الصادرات النفطية وإهمال بقية الصادرات الزراعية وغيرها والتي يمتاز السودان بمزايا نسبية في إنتاجها.

3- العمل علي زيادة سعر الصرف للعملة الوطنية في مقابلة العملات الاجنبية وذلك من خلال تحقيق معدلات إنتاجية عالية تدعم الإقتصاد الوطني.

4- العمل علي خفض معدلات التضخم والمحافظة علي إستقرار الاسعار وذلك من خلال تبني سياسة إقتصادية تقود في مجملها الي تحقيق الرفاه الاجتماعي للسكان. (أحمد ، 2006م ، نموذج قياسي لميزان المدفوعات في السودان للفترة 1980 -2005م،رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) .

4- تناولت دراسة احمد عبد الرحمن عمر (2009 م) العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وآليات التكييف خلال الفترة من 1978م - 2007 م وأسباب فشل السياسات التي تم انتهاجها في سبيل اعادة التوازن اليه ،كما أوضحت الدراسة أهم العوامل التي أثرت على ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة.اثبتت الدراسة صحة الفرضيات بوجود علاقة خطية بين كل من الصادرات والواردات ، والتضخم ، والديون الخارجية ، وسعر الصرف ، وصادرات البترول ، واتباع الحكومة لسياسة التحرير الاقتصادي .

وتم اتباع المنهج الوصفي والاسلوب الإحصائي القياسي لاثبات تلك العلاقات من خلال النموذج المقترح للدراسة.

توصلت الدراسة الي العديد من النتائج كان أهمها توضيح الأثر السلبي الذي نتج عن اتباع سياسة التحرير الاقتصادي على ميزان المدفوعات وإيجابية اكتشاف البترول وتصديره على ميزان المدفوعات.

وقد أوصت الدراسة باللجوء الي سياسة تغيير الانفاق من خلال السياسة المالية والنقدية واتباع سياسة تخفيض قيمة العملة اضافة الي اتباع سياسة الرقابة المباشرة التي تتالف من التعريفات

الجمركية ونظام الحصص والقيود الاخرى على حركة السلع ورؤوس الاموال لتقليل الاستيراد وتصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات.(عمر ، 2009 ، العوامل المؤثرة فى ميزان المدفوعات واليات التعديل (دراسة تحليلية لأداء ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة من 1978م الى 2007 م)، درجة غير منشورة لنيل درجة الماجستير من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

5- هدفت دراسة نزار بحر الدين محمد (2019م) لبيان أهم محددات ميزان المدفوعات فى السودان باستخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد ، والاستفادة من النماذج الرياضية والقياسية فى بناء نموذج قياسى يتواءم مع ظروف وأحوال السودان .

وتمثلت مشكلة الدراسة فى أن الوضع الطبيعى لاي اقتصاد دولة أن يكون ميزان المدفوعات مستقرا ، وذلك باستقرار العوامل التى تؤثر عليه ، إلا ان ميزان المدفوعات فى السودان غير مستقر لعدم استقرار العوامل التى تؤثر عليه ، وبالتالي فهى تتلخص فى السؤال الرئيس:- ماهى أهم العوامل التى تؤدى لعدم الاستقرار ؟ واستندت الدراسة على الفرضيات الاتية :- يوجد تأثير لكل من التضخم وسعر الصرف والنواتج المحلى الاجمالى والدين الخارجى وانفصال الجنوب .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى واسلوب الاقتصاد القياسى فى تكوين النموذج وتم استخدام اختبار ديكى فولر لمعرفة مدى سكون المتغيرات واتضح ان المتغيرات ساكنة فى الفرق الاول والمستوى لذلك تم استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك .

وقد اظهرت الدراسة نتائج أهمها: أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلى الاجمالى والدين الخارجى على ميزان المدفوعات ، كما ان هناك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف وانفصال الجنوب على ميزان المدفوعات .

واوصت الدراسة بضرورة الاتفاق مع دولة الجنوب حول القضايا الاقتصادية بغية الاستفادة من العملات الاجنبية التى توردها رسوم عبور النفط عن طريق انابيب الشمال ، كما اوصت بان يستفيد السودان من الدعم الاقليمى والدول الشقيقة والمنظمات الاقليمية لالغاء الديون الخارجية.(محمد ، 2019 ، العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات فى السودان للفترة من 1980م - 2017م ، دراسة غير منشورة لنيل درجة الماجستير من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

6- هدفت دراسة أنس محمود محمد (2017م) الى معرفة أثر تغير سعر الصرف على الصادرات السودانية من جهة والواردات السودانية من جهة أخرى، وكذلك معرفة العلاقة بين سعر الصرف والصادرات السودانية والواردات السودانية.

وتتمثل مشكلة البحث بصورة أساسية فى شح البلاد من العملات الصعبة والذي ادى إلي ارتفاع اسعار الصرف فى السوق الموازي مقارنة بالسوق الرسمي والذي زاد من تشوه اسعار الصرف.

ويسعى الباحث إلي إختبار فرضيتين وهما توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات السودانية، وتوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات السودانية.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي. ويعتمد البحث على المصادر الثانوية مثل الكتب والمراجع والمجلات الدورية المتخصصة وكذلك تقارير بنك السودان المركزي والسياسات والمنشورات الصادرة منه في هذا الشأن وتقارير وزارة المالية ودوريات البنوك التجارية والمواقع العلمية الحديثة علي الانترنت.

ومن خلال فحص وتحليل البيانات السابق ذكرها توصل الباحث إلي نتائج أهمها وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات غير البترولية السودانية، لاتوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات السودانية، ادي انفصال الجنوب من السودان إلي انخفاض الصادرات البترولية، ادي ضعف موارد النقد الأجنبي لدي البنوك إلي اتساع الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي، السياسات المالية والنقدية لم تؤدي الي زيادة الصادرات وتحجيم الواردات.

بناءً علي النتائج التي تم التوصل اليها خرج البحث بتوصيات أهمها تشجيع وتحفيز الصادرات غير البترولية خاصة الصادرات الزراعية لخفض العجز في الميزان التجاري بسبب فقدان النفط ، ترشيد الواردات بإستيراد السلع الضرورية واللازمه لعملية الإنتاج، والحد من إستيراد السلع الكمالية لخفض العجز في الميزان التجاري، العمل علي جذب موارد النقد الأجنبي من السوق الموازي الي السوق الرسمي من خلال سياسة الحافز للسعر الرسمي لفئتي المصدرين والمغتربين، العمل علي التنسيق المتكامل بين السياسات النقدية والمالية الخاصة بسعر الصرف.(محمد ، 2017 ، أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري السوداني 2011م-2015م ، رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير من أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية).

7- هدفت دراسة محمد ثابت الوسيلة (2006م)إلي تحليل الأثر علي ميزان المدفوعات الناتج عن إنعكاسات القروض الأجنبية وتراكم الديون الخارجية. وإستعراض تطور ميزان المدفوعات في السودان وكذلك حصر القروض الأجنبية التي تلقاها السودان.

وتمثلت مشكلة الدراسة في تحليل ذات الأثر علي ميزان المدفوعات الناتج من إنعكاسات القروض الأجنبية وتراكم الديون الخارجية في السودان كأحد الفجوات التي يساهم التمويل الأجنبي في تجسيروها. ومن فرضيات الدراسة أن إتباع الأسس السليمة في الإقتراض الأجنبي يؤدي إلي تعزيز موقف ميزان المدفوعات. تراكم الفوائد السنوية للديون الخارجية يمثل العبء الأكبر علي الإقتصاد السوداني. تأثر ميزان المدفوعات بالنسبة للسودان بخدمة الديون الخارجية كان ضعيفاً.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي. ومن أدوات جمع بيانات الدراسة المصادر والمراجع، الأوراق العلمية، الدوريات والتقارير السنوية.

من أهم نتائج الدراسة أن هنالك عوامل خارجية كثيرة ساهمت في تفاقم أزمة المديونية عندما عجز الاقتصاد الوطني من الإيفاء بالتزاماته الخارجية وعلي الأداء الإقتصادي الكلي تجاه الدول المانحة إضافة إلى شروط القروض الأجنبية غير الميسرة مثل سعر الفائدة وأمد السداد وجدوي المشروعات. لم تكن هناك إستراتيجية مدونة توجه القروض الأجنبية مما ساهم في سوء توظيف الموارد الأجنبية.

وبناء علي تلك النتائج أوصت الدراسة بانه لا بد من إرتباط الحصول علي القروض الخارجية بإمكانية السداد وأن تدعم المشاريع الممولة بتلك القروض بدراسات جدوي والاهتمام بترقية الأداء الإقتصادي الداخلي وأن توضع استراتيجية علمية لاستجلاب وتوظيف القروض الأجنبية. وضع إستراتيجية مدونة توجه استخدامات القروض الأجنبية وكيفية إستجلابها وطرق سدادها. (الوسيلة ، 2006 ، أثر القروض الأجنبية علي ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من 1990-2005م ، رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية).

8- هدفت دراسة لوي بهاء الدين عبد الجليل(2010م) إلي التعريف بالمفاهيم المتعلقة بسياسات النقد الأجنبي وإبراز دورها في التأثير علي الميزان التجاري وبيان أثر تطبيق سياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف علي الميزان التجاري وبيان أثر سعر الصرف علي الصادرات والواردات السلعية.

ويمكن النظر إلي مشكلة البحث في الإجابة علي التساؤلات التالية: هل أثرت سياسات النقد الأجنبي علي الصادرات السلعية؟. هل أثرت سياسات النقد الأجنبي علي الواردات السلعية؟. هل أثرت سياسات النقد الأجنبي علي الميزان التجاري بصورة عامة؟ و يسعى البحث إلي إختبار الفرضيات التالية: سياسات النقد الأجنبي لها هل أثر إيجابي علي حجم الصادرات السلعية في السودان خلال الفترة 2002-2008م. سياسات النقد الأجنبي لها هل أثر سلبي علي الواردات السلعية في السودان خلال الفترة 2002-2008م.

استخدم الباحث المنهج التاريخي، الوصفي التحليلي ودراسة الحالة. إعتد الباحث علي المصادر والمراجع، الرسائل الجامعية، المنتديات، التقارير، المنشورات والبحوث كأدوات لجمع بيانات البحث.

وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها عند بدء تصدير البترول زادت إيرادات الدولة من النقد الأجنبي لذلك كان هناك أثر لسياسات النقد الأجنبي علي حجم الصادرات السلعية. إستيراد البضائع غير الضرورية أدت إلي عدم توظيف موارد النقد الأجنبي في إستيراد السلع الضرورية. ومن توصات البحث الإهتمام بالصادرات غير البترولية وإعفاء صادرات الثروة الحيوانية من الضرائب. توظيف العائد من البترول في تنمية الصادرات والسعي في إيجاد أسواق جديدة تنافس الصادرات السودانية وتنويع الصادرات.(عبدالجليل ، 2010 ، سياسات النقد الأجنبي وأثرها علي الميزان التجاري في السودان 2002-2008م ،رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية) .

9- تناولت دراسة احمد ابراهيم جمعة (2015) العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر العملات الاجنبية في العراق بإعتبار أن هذا يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلاد ،وأعطت لمحة عن الاقتصاد العراقي ومايعانيه من مشاكل في ميزان مدفوعاته وأثر سعر الصرف الأجنبي عليه.

وايضا تم استعراض جانب من المتغيرات التي تؤثر على الميزان متناولا عدة متغيرات منها ،عرض النقود بمفهومه الواسع والتضخم والناجح المحلي الاجمالي اضافة الى متغير سعر الصرف.

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مستعينا بادوات الاقتصاد القياسي عن طريق اجراء الاختبارات التي تهدف الى بناء النموذج الاقتصادي وقياس مدى استقراره مستخدما اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون بالاضافة الى اختبارات التكامل المشترك .

أثبتت النتائج وجود علاقة موجبة بين تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية مع تحسن ميزان المدفوعات، وكذلك علاقة ميزان المدفوعات مع الناتج المحلي الاجمالي أى أن إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي سوف يخفض من ميزان المدفوعات، وان هناك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات وعرض النقود وهذا يعود الى تحسن قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الحرة مما يعكس على ميزان المدفوعات.

أوصت الدراسة بالاستفادة من فوائد ميزان المدفوعات في جانب الاستثمار لتنمية القطاعات الاقتصادية بالعراق ،هذا بالاضافة الى تقليل الواردات ،وتحسين الانتاج لتحقيق فائض في الميزان التجارى وهذا يتطلب أيضا تنويع إيرادات عامة للدولة بتشجيع القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة والخدمات وتشجيع استغلال أمثل للموارد البشرية في الاقتصاد العراقي.(جمعة ، 2015م ، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة العراق للفترة 2000-2015م ، رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير من جامعة النيلين).

10- هدفت دراسة تماضر جابر البشير (2014م) لقياس أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في السودان .

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وأسلوب الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج وبرنامج الEveiws في التحليل ، وتم الحصول على البيانات من بنك السودان المركزي للفترة من 1970 م وحتى 2013م ، كما تم الاعتماد على اختبارى ديكي فولر وفيلبس وبيرون لمعرفة مدى سكون التغيرات ، وجد أن المتغيرات متكاملة في الأجل الطويل، وباستخدام طريقة ال OLS تم تقدير المعادلة بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.78) مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تؤثر بنسبة 78% على المتغير التابع .

توصلت الدراسة لوجود أثر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات في الاتجاه المعاكس بمقدار (5.35) وحدة . أوضحت الدراسة بأنه ينبغي تحقيق نمو في القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات وخلق فرص عمل للحد من الفقر والتضخم ، وفي نفس الوقت خفض الواردات غير المنتجة . (البشير ، 2014م ، قياس أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان من 1970 - 2013م ، دراسة منشورة بمجلة العلوم الاقتصادية بتاريخ 2015/02/16م) .

*أوجه الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:-

1- تناولت الدراسة توضيح العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات فعند عجز الموازنة العامة تلجأ الحكومات لإصدار الأوراق المالية لسد العجز لكن الإفراط في إصدار الأوراق المالية يؤدي إلى إزاحة الإستثمار المباشر مما يؤدي إلى تناقص الصادرات وتزايد الواردات الامر الذى ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات بينما أهملت الدراسات السابقة هذه الناحية والتي بدت بصورة واضحة في السودان لمعالجة عجز الموازنة العامة ابتداء من العام 2012م عقب فقدان النفط وحتى العام 2018م مما ساهم في لجوء الحكومة للتوسع في الإصدار النقدي لتغطية التزاماتها على عائد هذه الأوراق المالية حتى لاتنتهز الثقة بهذه الأوراق المالية التى باتت تلجأ إليها باستمرار لتغطية العجز المتفاقم عقب فقدان النفط مع شح الموارد مما أفضى إلى تعميق ضعف الهيكل الانتاجي بالبلاد.

2- ركزت الدراسة على ضرورة الربط بين التوازن المحاسبي للموازنة العامة وميزان المدفوعات من جهة والتوازن الاقتصادي الكلى عند معالجة عجز الموازنة أو إختلال الميزان ولهذا الغرض لابد من التفريق بين السياسات ذات الأثر طويل الأجل على ميزان المدفوعات وتلك التى يكون

أثرها في الاجل القصير لتجنب أى اختلال في ميزان المدفوعات جراء حزمة السياسات الاقتصادية الموضوعة مثلا يؤدي رفع قيمة العملة الوطنية ورفع العائد على الاوراق المالية (سعر الفائدة) إلى تدفق رؤوس الاموال للداخل مما يدعم ميزان المدفوعات ولكن ليس بالطبع في كل الأحوال ولئن تحقق في المدى القصير فليس بالضرورة في المدى المتوسط والطويل، كما أن له أثره في الاجل القصير يختلف عنه في الاجل الطويل والذي ينعكس على الاقتصاد الكلى .

3- ركزت الدراسة على خصوصية البنية الاقتصادية للدول الاقل نموا عند وضع السياسات الاقتصادية التي يجب أن تراعى ضعف ومرونة الجهاز الانتاجي لهذه الدول فمثلا لا يؤدي تخفيض قيمة العملة في كل الأحوال إلى تزايد حجم الصادرات وتناقص الواردات وذلك لضعف إستجابة الجهاز الانتاجي بهذه الدول ولهذا الغرض يجب اتباع منهج المرونات في التحليل عند وضع هذه السياسات الأمر الذي ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.

4- تفسير الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي بلغت ذروتها بعجز المصارف عن الايفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب الودائع الجارية لإفلاس الحكومة وعجزها عن إيفائها بالتزاماتها النقدية تجاه المصارف.

5- جمعت الدراسة في نموذجها القياسى كافة مكونات ميزان المدفوعات كعوامل مستقلة بالإضافة لسعر الصرف والتضخم .

- وبالطبع فإن الدراسة تشابهت مع مثيلاتها في تناول متغيرات الإقتصاد الكلى المؤثرة على ميزان المدفوعات كالصادرات والواردات والاستثمار الاجنبى المباشر والقروض الخارجية وسعر الصرف والتضخم.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الاول: تعريف ميزان المدفوعات ، وأسباب الاختلال

المبحث الثاني: سياسات علاج الإختلال فى ميزان المدفوعات

الفصل الثانى:ميزان المدفوعات

يهدف هذا الفصل لدراسة البنود التى يتكون منها ميزان المدفوعات تفصيلا ، ومن ثم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على ميزان المدفوعات وآلية تأثيرها وإتجاه هذا التأثير على ميزان المدفوعات سواء بالعجز أو تحقيق الفائض ، يتناول المبحث الاول بالاضافة لتعريف ميزان المدفوعات ومكوناته أسباب الاختلال فى الميزان ، ثم المبحث الثانى الذى خُصص لدراسة سياسات معالجة الإختلال على المدى القصير والطويل.

المبحث الأول:تعريف ميزان المدفوعات وأسباب الإختلال:

-أولا: تعريف ميزان المدفوعات:

وردت عدة تعريفات لميزان المدفوعات منها :-

“سجل محاسبى منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التى تمت بين المقيمين فى هذه الدولة والمقيمين فى الدول الأخرى فى فترة زمنية معينة عادة سنة”.(عوض الله،2004م ، ص64).

ومن هذه التعريفات تعريف صندوق النقد الدولى والذى ينص على أن ميزان المدفوعات : “بيان إحصائى يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة وفق نظام القيد المزدوج”. (صندوق النقد الدولى ، 2009م ، ص9) .

- وعليه يمكن جمع التعريفين معا بمايفيد أنه بيان إحصائى وسجل محاسبى فى نفس الوقت فنقول إن ميزان المدفوعات هو : بيان إحصائى يتم تقييده فى شكل سجل محاسبى يعكس كافة المعاملات التى تتم بين المقيمين فى تلك الدولة وغير المقيمين من الدول الاجنبية خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة .

- من هم المقيمون :-

-يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على اقليم الدولة،وهذا يعنى ان الاشخاص الذين يقيمون عرضا على أرض الدولة لايعتبرون من الوطنيين مثل السائحين من الاجانب ، ولايعتبر أعضاء البعثات الدراسية او الدبلوماسية رغم وجودهم فى الخارج مقيمون فى الدولة التى يتواجدون فيها اذ انهم يخضعون لتوجيه ورقابة الدولة التى أوفدتهم..(محمد،2000/99 م ، ص253) .

- هناك فرق بين وضع المنشأة التابعة بالخارج لشركة وطنية بالداخل ، والفرع الخارجى للشركة الوطنية بالداخل باعتبار ان المنشأة بالخارج تعتبر شخصية اعتبارية منفصلة قانونا ويمكنها أن تصدر الاسهم الخاصة بها بخلاف الفرع الذى بالخارج والذى يعتبر مكتبا أو وحدة إنتاجية وجزء لايتجزأ من الشركة الوطنية فليس له شخصية اعتبارية منفصلة عنها. فالمنشأة التى بالخارج والتابعة لمنشأة وطنيه تعتبر مقيما أجنبيا حتى إذا كانت مملوكة بالكامل للمنشأة الوطنية ولهذا فاذا قامت المنشأة الأم بشحن بعض السلع الى المنشأة التابعة بالخارج فان هذه المعاملة تعامل كصادرات وتدون بميزان المدفوعات وإذا قامت المنشأة التابعة بشراء بعض الأدوات المكتبية فى

المدينة الاجنبية التي تتوطن فيها فهذه تعامل كأنها معاملة بين طرفين أجنيين ولا تقيد في ميزان المدفوعات..وأما الفرع حسب التعريف السابق له فيختلف وضعه فإذا قامت منشأة وطنية بفتح فرع لها في دولة أجنبية فهذا الفرع يعامل كأنه مقيم بالوطن ولذلك فإن تحويل المفردات بين المركز الرئيسي بالوطن والفرع بالخارج لا يدخل على الإطلاق في ميزان المدفوعات حيث تعتبر هذه المعاملات بين طرفين من المقيمين الوطنيين..والمعاملات بين الفرع والمقيمين الأجانب بالخارج ينظر إليها على أنها معاملات دولية لهذا فإذا قام الفرع الخارجى لشركة وطنية بشراء أدوات مكتبية في المدينة الاجنبية فان هذه المعاملة سوف تدخل ميزان المدفوعات حيث أنها تعتبر معاملة بين أحد المقيمين الوطنيين وأحد المقيمين الأجانب.(هدسون ؛هرندر،1987م ، ص203 و204).

وعليه يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إحصائياً إلى الأقسام الرئيسية الآتية:-

القسم الأول: الحساب الجارى (حساب الدخل):-

الحساب الجارى يشمل الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات مضافاً إليه حساب الدخل والتحويلات بدون مقابل.

الحساب الجارى = الميزان التجارى + حساب الدخل و التحويلات بدون مقابل.

- فيتألف الحساب الجارى من عنصرين رئيسيين:-

1-الميزان التجارى:-يمثل حجم تبادل السلع والخدمات مع الخارج وهو الفرق بين الصادرات والواردات.

$$bc=xb - mb.....(1-2)$$

وينقسم الميزان التجارى الى قسمين:-

أ-الميزان التجارى السلعى :- تسجل فيه كافة السلع الملموسة التي يتم تبادلها مع الخارج سواء صادرات أو واردات.

ب-الميزان التجارى الخدمى: تسجل فيه كافة المعاملات الخدمية مع الخارج ويمكن تلخيصها فخدمات النقل والسياحة والتأمين والملاحة وخدمات البريد والتلفونات وإيجار الأفلام مع الخارج والخدمات المالية والعمولات التجارية الخارجية، ويسميه البعض بميزان التجارة غير المنظورة لأنها غير مرصودة فلا تمر عبر أجهزة الجمارك.مثلا خدمات النقل التي تؤديها الدولة (الجهات المقيمة) للجهات غير المقيمة تقيد (+ دائن)، أو تؤديها الدول الأجنبية للمقيمين تقيد (مدين).

-وعليه فإن الميزان التجارى = الميزان التجارى للسلع الملموسة + ميزان الخدمات.

والبعض فنيا عند التقيد كبنك السودان المركزى يدمج الخدمات (غير المنظورة) بحساب الدخل والتحويلات) الاتى ويسميه حساب الخدمات والدخل والتحويلات.

2-حساب الدخل والتحويلات :- وينقسم الى:-

أ- حساب الدخل: ويشمل المعاملات الحكومية الخارجية كالمصروفات العسكرية والمساهمة في نفقات المنظمات الدولية ونفقات البعثات الدبلوماسية وفوائد القروض العامة الخارجية ، وعوائد الاستثمارات في الخارج كأرباح فروع الشركات بالخارج وأرباح الأسهم والسندات الخارجية ، والدخول المكتسبة من العمل في الخارج لغير المهاجرين مثل التعويضات بمقابل.. إلخ فيشمل الدخل الأولى وهو المبالغ المستحقة الدفع أو القبض بمقابل كتعويضات الموظفين واستخدام الموارد.(صندوق النقد الدولي، 2009م ، ص 9)

-توضيح طريقة القيد : مثلا الارباح وحقوق الملكية المحصلة كنتيجة لامتلاك الاسهم والسندات والاصول الأخرى الاجنبية فتسجل في الجانب الدائن من حساب الخدمات بينما النقود المحصلة تدخل في الجانب المدين من الحساب النقدي.

ب- حساب التحويلات :-ويتعلق هذا الحساب بالمبادلات التي تمت بين الدولة والدول الأخرى بدون مقابل مثل التعويضات والهبات والمساعدات بدون مقابل وتحويلات المهاجرين الى بلدانهموتقيد التحويلات بسجلات الدول المانحة أو المحول منها كانخفاض في قيمة عملتها او الودائع كتحويل مستحق الدفع ، بينما يسجل لدى الدولة المتلقية كزيادة في قيمة العملة أو الودائع كتحويل مستحق القبض.

ويتفرع منها التحويلات الشخصية (الهبات والتعويضات الخاصة)، وإعفاء الديون ، والضرائب الجارية على الدخل والثروة.. إلخ أي يشمل حساب الدخل الثانوي الذي يعنى قيام احد الاطراف بتوفير موارد للاغراض الجارية دون مقابل مباشر (المرجع السابق ، ص 9) .

- ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم الى بندين،الهبات الخاصة ،وتشمل تحويلات الافراد والمنظمات النقدي منها والعيني، وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج الى بلادهم الاصلية، والهبات العامة وتتضمن التعويضات.

وأما التحويلات المالية للخارج لاستثمارها بالخارج او لايداعها بالبنوك الخارجية فلاتعتبر ضمن هذا الحساب بل تقيد ضمن الحساب المالي الذي سيأتي شرحه.

- فحساب التحويلات بدون مقابل جزء من الحساب الجارى باعتباره حساب يؤثر في الدخل أي يؤثر بالزيادة او النقصان في الدخل القومى فيسمى الحساب الجارى باسم حساب الدخل لأنه يشمل جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومى بصورة مباشرة بالزيادة أو النقصان.(عوض الله ، 2004م ، ص 66)

-مثال:- إذا أرسل أحد المقيمين السودانيين العاملين بالخارج وأرسل أجره الى السودان فإنه يسجل في الجانب الدائن من حساب الخدمات...والمدفوعات النقدية نفسها(أجره المحول) تسجل بالجانب المدين من حساب المدفوعات النقدية.

- رصيد الحساب الجارى هو عبارة عن مجموع الفرق بين الصادرات والدخل المستحق القبض من ناحية ومجموع الواردات والدخل مستحق الدفع من ناحية اخرى.
- ويشمل الدخل الدخلى الاوولى والدخلى الثانوى.

- **الفرق بين الميزان التجارى والحساب الجارى:** الحساب الجارى يشمل الميزان التجارى + حساب التحويلات بدون مقابل، وأما الميزان التجارى فيختص بحساب السلع والخدمات فقط.

-رصيد الحساب الجارى يساوى الفجوة بين الاستثمار والادخار فى الاقتصاد المعين.

$$(2-2)----- \text{ (الادخار) } S - \text{ (الاستثمار) } I = \text{ (الحساب الجارى) } CA$$

(صندوق النقد الدولى، 2009م ، ص9)..

فإذا عكس الحساب الجارى فائضا فإن ذلك يعنى التوظيف الفاعل للموارد وإذا كانت النتيجة عجز فإن ذلك يعنى عطلاً فى موارد ذلك البلد وضعف الاستثمار.

القسم الثانى : الحساب المالى و الرأسمالى:-

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التى تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة او حقوقها قبل الدول الاخرى وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها فى مواجهة هذه الدول . (عوض الله ، 2004م ، ص67). وتم فصل الحساب المالى ليشمل كافة العمليات التى يتم فيها حركة رؤوس الاموال فى شكل استثمارات أو اوراق وسندات مالية او قروض او ودائع مصرفية مع الخارج فهو حساب يسجل فيه كافة التغيرات التى تطرأ على أصول وخصوم الدولة خلال فترة الميزان، وأما الحساب الرأسمالى فيشمل حسب صندوق النقد الدولى (1- التحويلات الراسمالية مستحقة القبض ومستحقة الدفع بين المقيمين وغير المقيمين، 2- واقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها بين المقيمين وغير المقيمين). (المرجع السابق ، ص216)

- ويعنى - صندوق النقد الدولى كما جاء بنفس المرجع - بالتحويلات الراسمالية قيام أحد الاطراف بتوفير موارد راسمالية دون حصوله على عائد مباشر على مجرد التحويل، كما يعنى بالاصول غير المالية غير المنتجة الموارد الطبيعية كبيع العقارات للسفارات، والعقود وعقود الاجارات والتراخيص، والأصول التسويقية (الشهرة).

وينقسم الحساب المالى إلى :-

1- رؤوس الأموال طويلة الأجل : وهى التى تتجاوز فترة عام كالإستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل والاوراق المالية والسندات الحكومية طويلة الاجل.

2- رؤوس الأموال قصيرة الأجل : وهى التى لاتتجاوز فترة عام كالقروض والودائع المصرفية قصيرة الاجل والاوراق والسندات الاجنبية قصيرة الاجل والنقود وشبه النقود(الأصول المالية سريعة التسييل) ، وإحتياطيات الأصول المالية الاجنبية لدى البنك المركزى، الاحتياطيات من النقد الاجنبى (الحساب النقدى) وقروض صندوق النقد الدولى ، والنقود الذهبية ولايدخل فى ذلك

تبادل الذهب لاغراض تجارية أو صناعية (أى لاغراض سلعية) لانه يدرج فى حساب التجارة المنظورة كجزء من (الحساب الجارى).

- صافى رصيد الحساب الجارى + صافى رصيد الحساب الرأسمالى = (الفائض) أى صافى الإقراض أو (العجز) أى صافى الإقتراض وأيا كانت نتيجة الميزان فإنها تمثل رصيد الحساب المالى. أى أن صافى الإقراض أو صافى الإقتراض الذى تعكسه نتيجة الميزان هو صافى رصيد الحساب المالى، الذى يعكس أو يقيس الكيفية التى تم بها تمويل صافى الإقراض المقدم لغير المقيمين فى حالة أن نتيجة الميزان (فائض) أو صافى الإقتراض منهمفى حالة نتيجة الميزان (هى العجز) وذلك حسب دليل صندوق النقد الدولى. (المرجع السابق، ص9).

- مبدأ التقييد والتبويب بميزان المدفوعات:-

من تعريف ميزان المدفوعات يمكننا القول ان ميزان المدفوعات محاسبيا ينقسم الى قسمين رئيسيين هما مدين (أخذ) ودائن (معطى) :- الاول جانب دائن ويشمل كل مادفعته الدولة أى حقوقها أو جانب الإيرادات و المتحصلات ويعنى طلب العملة الوطنية للخارج (تدفق خارج) فيشمل صادرات السلع والخدمات والهدايا والمنح ورؤوس الاموال طويلة وقصيرة الاجل المقدمة من الخارج والدخل مستحق القبض و(النقص فى الاصول والزيادة فى الخصوم). والثانى : مدين ويشمل إلتزاماتها أى الديون التى عليها أو جانب المصروفات والمدفوعات ويعنى طلب العملة الاجنبية من الخارج (تدفق داخل) ويشمل واردات السلع والخدمات والهدايا والمنح المقدمة للأجانب ورؤوس الاموال طويلة وقصيرة الاجل المتجهة للخارج، و(الزيادة فى الاصول والنقص فى الخصوم).

1- مبدأ التقييد:-

يوصى صندوق النقد الدولى بإستخدام مبدأ الاستحقاق فى تحديد وقت قيد التدفقات أى تقيدها بقيمتها عند تقديمها أو عند نشوئها وليس عند السداد. (المرجع السابق ، ص 36)

2- مبدأ التقييم:-

-يتم التقييم على أساس سعر السوق الذى تم عليه الاتفاق فليس بالضرورة ان يكون هو نفس سعر السوق الجارى فقد يكون سعر إحتكارى. (المرجع السابق ، ص40).

-تقيم البضائع العامة على اساس القيمة السوقية للسلع عند نقطة التقييم الموحدة وهى الحدود الجمركية للاقتصاد التى صدرت منه السلع للمرة الاولى اى باسعار الفوب عند تلك الحدود، ويوصى صندوق النقد الدولى ان تكون كل من الصادرات والواردات مقومة بالقيمة فوب وذلك حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها كالنقل والتأمين. (محمد ، 2000/99م ، ص253).

- عند حدوث تحويل العملة فتحول التدفقات المقومة بعملة أجنبية الى قيمتها بالعملة المحلية بالسعر السائد عند حدوث هذه التدفقات ، وتحول المراكز بالسعر السائد فى تاريخ الميزانية العمومية.(صندوق النقد الدولى ، 2009م ، ص 45).

3- تصنيف وتبويب القيود:-

يجب إستصحاب الدقة فى تصنيف وتبويب القيود وفق الطريقة التى مر ذكرها فى مكونات ميزان المدفوعات حتى لا يتم الخلط فى تقييد بند مثلا بالحساب الرأسمالى مع ان المفترض تقييده منفصلا بالحساب الجارى، فمثلا ينبغى قيد معاملات الأصول المالية باستبعاد العمولات والرسوم والضرائب سواء كانت مفروضة بشكل صريح او مضمنة فى سعر الشراء او مخصومة من حصيلة البائع لتقيد العمولات والرسوم والضرائب بشكل منفصل عن معاملات الاصول والخصوم. ويختلف عن هذا قيد الأصول غير المالية التى تشمل اى تكاليف مترتبة على نقل الملكية إلا إذا تم دفها بصورة منفصلة.(المرجع السابق ، ص 40 و 41).

-ويرجع هذا التفريق بين طريقة قيد قيمة الأصول المالية والأصول غير المالية إلى أن قيمة الأصول غير المالية غير المنتجة تقيد بالحساب الرأسمالى فتضمن بها كافة تكاليف نقل ملكيتها بينما الأصول المالية فلا تتضمن بها العمولات والرسوم والضرائب حيث تقيد قيمة الأصول المالية - طبعا غير المحولة - بالحساب الجارى بحساب السلع، وتقيد العمولات والرسوم بالحساب الجارى ضمن حساب الخدمات وتقيد الضرائب بالحساب الجارى ضمن بند حساب التحويلات.

القسم الثالث:-حساب التسويات الرسمية:-

حساب التسويات الرسمية أو ميزان التمويل الرسمى هو "حساب يوضح التغير فى إحتياجات الصرف الأجنبى لدى البنك المركزى للدولة المعنية". (هالوود ؛ماكدونالد، 2007م ، ص 50)

-بإفتراض أنه عند أى نقطة زمنية ينبغى أن يتوازن ميزان المدفوعات،بمعنى أن مجموع البنود المدينة والدائنة يكون صفرا،وهو مايعنى أن زيادة الطلب فى سوق الصرف الأجنبى تعادل

الصرف،وبالتالى نستطيع كتابة معادلة ميزان المدفوعات على النحو الاتى:-

$$ca + cap + osb = 0 \dots\dots\dots 3-2$$

حيث تشير الرمز الى الاتى:-

ca الحساب الجارى

cap حساب رأس المال

osb ميزان التسويات الرسمية

وبإعادة كتابة المعادلة نحصل على :-

$$Ca + cap = - osb \dots\dots\dots (4-2)$$

وبافتراض أن الجانب الأيسر من المعادلة قيمته سالبة فإن ذلك يتضمن أنه بالنسبة للمعاملات الخاصة توجد زيادة عرض من العملة الوطنية (أى زيادة طلب على العملة الأجنبية) فى سوق الصرف الأجنبى ومايجعل هذا الوضع ممكنا هو أن يكون رصيد ميزان التسويات الرأسمالية موجبا (بالنسبة لميزان التسويات الرسمية علامة (+) تعنى نقص الإحتياطيات) حيث يقوم البنك المركزى بالتخلص من زيادة العرض من العملة الوطنية عن طريق بيع الصرف الأجنبى (وبالتالى سحب العملة الوطنية الزائدة) ومفاد ذلك أن بيع العملة الأجنبى يؤدى إلى توازن سوق الصرف الاجنبى ولذلك يُلاحظ وهو ماقد يؤدى إلى بعض التشويش أن تخفيض إحتياطيات الصرف الأجنبى يظهر رصيد ميزان التسويات الرسمية موجبا. وبالمقابل إذا كان الجانب الأيسر من المعادلة (2-4) أعلاه قيمته موجبة فيجب ان يكون رصيد ميزان التسويات الرسمية سالبا (مع ملاحظة أن سالب السالب هو مقدار موجب) لذلك فإن وجود زيادة فى الإحتياطيات يظهر كتغيير سالب (أى نقص عرض فى العملة الوطنية).

وأما إذا احجم البنك المركزى عن التدخل فى سوق الصرف الاجنبى فإننا نستطيع كتابة المعادلة على النحو الآتى:-

$$ca = - cap \dots (5-2)$$

...فتغطية العجز تكون بتحريك سعر الصرف عن طريق الإحتياطيات أو بتقديم فرص إستثمارية لايمكن مقاومتها من طرف رأس المال الخارجى. (المرجع السابق، 2007، ص51 و 53)

-حساب التسويات الرسمية يوضح التغير فى إحتياطيات الصرف الأجنبى لدى البنك المركزى للدولة المعنية ، وذلك بغرض معادلة ميزان المدفوعات سواء لإزالة العجز أو الفائض الذى تعكسه نتيجة الحساب الجارى + حساب رأس المال.

-معاملات التمويل الإستثنائى:- يعتمد هذا المفهوم على أسس تحليلية وليس على اساس معايير محددة لأنه يقصد به (الترتيبات المالية التى تتخذها السلطات لتلبية إحتياجات ميزان المدفوعات) والتى تعتبر جميعها ضمن البنود تحت الخط مثل الإحتياجات التى تمول المدفوعات المطلوب أداؤها فى فترة القيد الجارية كخدمة الدين المحدد سلفا وكالسداد المبكر للدين والسحوبات من القروض الجديدة وتلقى التحويلات النقدية والمنح لسداد الدين لاحتياجات ميزان المدفوعات أو كإعادة جدولة الدين المستحق فى الفترة الجارية أو الإعفاء منه وكذلك الديون المتأخرة أو مبادلتها او حيثما يتم سداد الدين أو إلغاؤه ضمن التمويل الاستثنائى فتقيد تحت الخط. (صندوق النقد الدولى ، 2009م ، ص237).

فالضابط الذى يحدده هو أنه قيد لاحتياجات ميزان المدفوعات فيقيد تحت الخط.

-حساب السهو والخطأ:-

محاسبيا لا بد أن يكون جانبي الميزان متساويين ويكون مجموع الحساب الجارى وحساب راس المال فى الطرفين الدائن والمدين مساويا للصفر فإذا ظهر عدم تساوى لمجموع بنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة نتيجة لتعدد مصادر البيانات على نطاق القطر فبعضها من هيئة الجمارك وبعضها من البنوك التجارية والمركزية داخليا والمؤسسات الدولية خارجيا وغيرها (لذلك يجب إدخال الرقم الذى يجعل الجانبين متساويين ويسمى هذا القيد التصحيحي (بالسهو والخطأ) أو (بالتناقض الاحصائى)). (هدسون ؛ هرندر ، 1987م ، ص205).

من المفترض أن الفروق الإحصائية تساوى صفرا (ويقصد بها الخطأ والسهو) ومن الناحية العملية قد تكون هذه الفروق كبيرة لدرجة تستدعى إضافتها من أجل تحقيق التوازن الحسابى لميزان المدفوعات، وتعود هذه الفروق الإحصائية إلى عدم قيام الجهات الإحصائية المعنية بتسجيل بعض البنود، ومن المصادر المحتملة لحدوث الخطأ وجود بعض الإختلافات العشوائية فى عملية جمع البيانات، وعمليات التهريب، وعدم قيد بعض التدفقات الراسمالية الى الداخل. ومن الواضح أن تحقيق التعادل المحاسبى لميزان المدفوعات يستلزم وجود البند الخاص بالفروق الإحصائية. (هالوود ؛ ماكدونالد، 2007 ، ص51).

-ويجب التأكيد هنا على أنه قد يكون من أسباب العجز إتخاذ سياسات تركز على تحقيق التوازن المحاسبى للميزان فى الاجل القصير وإهمال أثر هذه السياسات على الاقتصاد الكلى ما يكون له انعكاسات سالبة تعمق فى النهاية من عجز ميزان المدفوعات لارتباطه بحالة الإقتصاد الكلى ، فتوازن الميزان والسياسات المتصلة به من المفترض أن تكون مرتبطة بالتوازن الإقتصادى الكلى.

ثانيا : أسباب الإختلال فى ميزان المدفوعات:-

تمكنا من خلال دراستنا لمكونات ميزان المدفوعات التى تم شرحها فهم أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات ومن ثم يمكننا فهم وتحليل هذه العوامل لتحديد أسباب الاختلال، ليصبح بالإمكان بعد معرفة الاسباب التوصل الى معرفة طريقة المعالجة وآليات التصحيح. وإليك أهم الأسباب وهى:-

السبب الأول:-التغير الهيكلى فى الناتج المحلى الاجمالى :-

وهى المشكلة التى تعاني منها الدول النامية بصورة عامة حيث تتزايد الواردات بصورة كبيرة عن الصادرات- للضعف الهيكلى الذى تعاني منه البنية الصناعية والزراعية بهذه البلدان- الأمر الذى يفسر حالة العجز الملازمة للميزان التجارى لهذه الدول مما يلجئها إلى الإقتراض ممايعنى زيادة فوائد خدمة هذه الديون، ويمكن تفسير ذلك بالآتى:-

1- زيادة الواردات بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيطات التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي بسبب نقص المدخرات المحلية عن حاجة الاستثمارات ولذلك تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.

2- تغير اساسى فى ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر فى هيكل الاقتصاد القومى وفى توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة وهو يرجع الى أحد أو بعض العوامل الآتية - سواء بالبلدان النامية أو غير النامية:-

أ- تحول الطلب الخارجى: فيتحول إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من الفحم إلى البترول ومن الألياف الطبيعية إلى الألياف الصناعية فتتأثر صادرات البلد بذلك الخ.

ب- تغير عرض عناصر الإنتاج: فقد يتغير عرض العمل بسبب - فقدان العمالة المحلية الرخيصة بالهجرة أو غيرها - وفى بعض الحالات قد يتغير عرض الموارد الطبيعية بسبب التنقيب والاستكشافات الجديدة فتزيد الصادرات.

ج- نوع فنون الإنتاج: استخدام فنون إنتاج بدائية كثيفة العمالة مثلا تزيد من تكاليف الإنتاج المحلية أو ضعيفة الجودة مما يضعف القدرة التنافسية على التصدير ، وفى المقابل فإن استخدام احد الاساليب الفنية الجيدة فى الإنتاج قد يؤدي الى التوفير فى استخدام أحد أو بعض عناصر الإنتاج او الى احلال عنصر انتاجى متوفر نسبيا محل عنصر آخر نادر نسبيا مما يؤدي الى انخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم الى زيادة امكانيات التصدير.

د- التغير فى الاصول المملوكة للدولة بالخارج وذلك بسبب استثماراتها الدولية، وهو ما يؤدي الى تغير العائد الذى تحصل عليه من هذه الاستثمارات.

هـ- تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون ان ترتفع قوتها الانتاجية بنفس الدرجة وهذا قد يؤدي الى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على زيادة الصادرات.

وهذا النوع من الاختلال لا يصلح علاجه بتغيير سعر الصرف ،ولاتغير سياسة الإنفاق أو سياسة التأثير فى الاسعار مثل الاختلال النقدى وإنما يلزمه الارتقاء بالفن الانتاجى والتنظيمى حتى تتخفف تكاليف الإنتاج فى الداخل، وكذا الاتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة، كما يلزم ايضا اعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومى وتجديد شامل للطاقات الانتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية فلا بد ان تمتد أساليب علاج هذا النوع من الاختلال الى الاسباب الحقيقية التى أوجدته. (محمد ، 2000/99 ، ص 258-259)

- وفى حالة تحول الطلب الخارجى لابد من البحث عن سلع أو سلعة استراتيجية بديلة والتي يمكن الإعتماد عليها لحين إنجاز التنمية الصناعية والزراعية الشاملة، وليس يعنى الإعتماد على سلعة إستراتيجية (البترول مثلا) عدم توجيه عائداته توجيهها مخططا للتنمية فى الاقتصاد الحقيقى لانجاز بنية صناعية وزراعية يعتمد عليها إستراتيجيا لأنه إذا تحول الطلب الخارجى عن السلعة

الاستراتيجية - نزول الاسعار مثلا - أو فقد هذه السلعة كما في حالة السودان بإنفصال الجنوب- فإن إختلالا هيكليا مزمنًا سيصيب ميزان المدفوعات مما يعوق التنمية ويتعثر الإقتصاد في أزمات متصلة.

- ويتجلى هذا السبب الذي نحن بصدده بصورة مباشرة بالحساب الجارى وحساب الاستثمار الاجنبى المباشر بميزان المدفوعات.

السبب الثانى: الإختلال النقدى أو سعر الصرف:- هذا العامل مرتبط بالنظام النقدى المتبع فى كل دولة.

النظام النقدى :- هو عبارة عن مجموعة من القوانين والإجراءات التى تنشئ الإطار الذى يقوم الأشخاص من خلاله بإبرام المعاملات والوفاء بها.

-أقدم النظم النقدية بإعتبار النقود وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة هو نظام النقود السلعية (وهى وسائل مبادلة لها قيمة ذاتية فى نفسها) كالفراء والنحاس والفضة والذهب .ثم ظهرت النقود الرمزية او القانونية إبتداء بالنقود المغطاة بالنقود السلعية كالذهب حتى النقود الورقية الإلزامية.

-ينقسم النظام النقدى إلى قسمين رئيسيين :-

1- نظام الصرف الثابت

2- نظام الصرف المرن

1-نظام سعر الصرف الثابت:- والذى تمثله ثلاثة مراحل مر بها نظام سعر الصرف:-

أ- نظام قاعدة الذهب: تقوم الدولة بتحديد سعر رسمى ثابت للذهب بوحدهات من عملتها الوطنية (سعر التعادل).

-وللحفاظ على سعر التعادل بين الذهب والعملية الوطنية يجب على الدولة ان تقيد الرصيد النقدى طبقا لمستوى إحتياجاتها من الذهب.

-ويعتقد من غير جزم بأن هذا النظام بدأ من سبعينيات القرن التاسع عشر ومابعده حتى انهار فى ثلاثينيات القرن العشرين وأحد الأسباب أن كثير من العملات أصبحت مقومة بأعلى أو أقل من قيمتها الفعلية التى تحددها إحتياجاتها الحقيقية من الذهب .

-وفى ظل نظام قاعدة الذهب كان التوازن يرجع لميزان المدفوعات تلقائيا عبر التغير فى مستوى الاسعار المحلية مسببا تحولا فى الصادرات والواردات تعمل على تصحيح الميزان كما تقدم شرحه فى الفصل الثانى من الدراسة.

ب-نظام بريتون وودز لأسعار الصرف المُثبتة:- حيث تستطيع أى دولة ان تختار تحديد قيمة عملتها الوطنية بالذهب أو بالدولار الأمريكى واختارات جميع الدول المشاركة تحديد قيمة عملتها بالدولار كوحدة مشتركة للقيمة وتسوية الديون مع وجود هامش للتقلب فى حدود 1%، باستثناء الولايات المتحدة التى اختارت تحديدها بالذهب وينبغى عليها وحدها فقط تسوية ديونها بالذهب

واستمر هذا النظام حتى عام 1971م. وانهار هذا النظام بسبب دورة توسع و ضغوط تضخمية قوية أدت لعجز بميزان الولايات المتحدة وعقب حرب فيتنام ومضاربات قوية على الدولار استنزفت احتياطيه من الذهب.

ج- إتفاقية سموثيان وإتفاقية الثعبان فى النفق: وتتخلص إتفاقية سموثيان فى محاولة ستة من الدول الاوربية والولايات المتحدة للمحافظة على عملتها - وشكلت فى معظمها ارتفاع قيم العملات الاوربية بالنسبة للدولار - مع وجود هامش للتقلب أكثر يبلغ 2.25% إرتفاعا وهبوطا وبعدها ظهر نظام التعويم الحر. (هدسون ؛ هرندر ، 1987م ، ص805)

2-نظام سعر الصرف المرن :- ويشمل نوعان من أسعار الصرف الأول نظام التعويم المُدار، والثانى نظام التعويم الحر .

أ-نظام التعويم المُدار أو التعويم غير النقى :-هو السماح لسعر صرف العملة بالتحرك هبوطا وصعودا مع التدخل المحدود من الدولة لتحقيق المصلحة الكلية للإقتصاد الوطنى.

ب- نظام التعويم الحر أو التعويم النقى: وهو تحديد سعر الصرف بناء على العرض والطلب دون تدخل مباشر من الدولة.

- ويتحدد سعر الصرف بالعوامل الحقيقية مثل معدل التبادل الدولى النسبى والطلب النسبى على النقود ومستوى الانتاج النسبى . (دانيالز ؛ فانهوز ، 2010م ، ص387-388)

تفسير أثر كمية النقود على سعر الصرف:-

يرى الكينزيون - كالنقديون - أن الافراط فى العرض النقدى يسبب التضخم فلايجوز التجاوز فى العرض النقدى ،لكن يرون أن العرض النقدى يزيد الدخل بنسبة أقل من زيادة العرض النقدى لأنه يحرك الطلب الفعال مما يزيد الدخل.

ان سبب إختلاف الكميون الجُدد والكينزيون أن الكميون أو الكلاسيك الجُدد يرون انه من المفترض تحديد العرض النقدى بناء على الدخل و سعر الفائدة معا كعوامل خارجية بينما عرض النقود هو المتغير التابع ، ويبنون سعر الفائدة على الدخل عبر تأثير سعر الفائدة على الاستثمار الذى يتولد منه الدخل الحقيقى لذا عندهم ان سعر الفائدة مستقر فى المدى الطويل ويؤثر على سعر الصرف فالأصل هو الدخل منه يبدؤن تحليلهم فزيادة عوائد الإستثمار الحقيقى تؤدى إلى زيادة سعر الفائدة وسعر الصرف عند الكلاسيك ومن ثم يزيد الطلب على تقديم الإدخار للمقترضين ، ومع زيادة الإستثمار وإشتداد المنافسه وعند التوظيف الكامل وثبات الدخل يقل سعر الفائدة ويحدث الكساد وينخفض سعر الصرف (طبعا عند الكلاسيك فإن الدخل الإسمى لايبعد كثيرا عن الدخل الحقيقى لاستقرار سعر الصرف عبر قاعدة الذهب عندهم وقت ذلك)،وباما الكنززيون فانهم يرون ان الزيادة فى عرض النقود تزيد الدخل ولكن بنسبة أقل نسبيا من الزيادة فى عرض النقود وأن التغير فى الدخل يعتمد على الطلب الكلى بإعتباره متغير

خارجى مستقل والمتمثل فى الميل الحدى للاستهلاك والكفاءة الحدية للاستثمار والانفاق الحكومى من خلال سعر الفائدة فيرون أن العرض النقدي و سعرالفائدة عاملان خارجيان مستقلان يؤثران على الدخل الحقيقى بتحريك الطلب بالعرض النقدي وبتأثير سعر الفائدة على الميل الحدى للاستهلاك والكفاءة الحدية للاستثمار بالإضافة للانفاق الحكومى فيتكون الدخل وهذا هو جوهر الاختلاف وهو أثر العرض النقدي وسعر الفائدة كعاملان مستقلان يؤثران على الدخل الحقيقى عند الكنزيبين..وهو إختلاف له نتائج ذات مغزى عند تحليلنا لأثر سعر الصرف وكمية النقود و سعر الفائدة على الناتج الاجمالى الحقيقى (الدخل الحقيقى)، ونظرا لتأثر المتأخرين بالفكر الكينزى فإنهم عادة مايسرفون فى إتخاذ الادوات النقدية والمالية لتحريك الإقتصاد وههنا يتبين لنا أن الخلاف جوهرى وموضوعى عند هذه النقطة، بينما يجب علينا ملاحظة أن ظهور الأفكار الكنزية أتى بعد الإنتاج العظيم والكساد الكبير الذى ضرب العالم الغربى فى الثلاثينيات من القرن العشرين،بينما الدول الأقل نموا لها واقع ذو بنية زراعية وصناعية ضعيفة لايمكن معها ان تعتمد بالأساس على السياسات النقدية والمالية لتحريك الإقتصاد دون دراسة محسوبة تعتبر تحريك الإنتاج الحقيقى مباشرة مع عدم إهمال هذه السياسات بالطبع لضرورتها أيضا فى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى.

السبب الثانى :التضخم :-

يعرف التضخم بانه الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار،أو بالعبرة المشهورة هو كمية كبيرة من النقود تطارد حجم محدود من السلع والخدمات. فتعريف التضخم يشمل عاملين او شقين شق نقدي يتمثل فى فقدان العملة لقيمتها مع تزايد كمية هذه النقود ،والشق الثانى من التعريف يتناول ضعف الانتاج كما ومحدودية تنوعه كيفا وهذان الشقان أو العاملان معا يؤثران مباشرة على المستوى العام للأسعار .

-وبما إن المستوى العام للأسعار يتفاوت بين الدولفإنه ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بكل دولة .

فقد يحدث فى كثير من الحالات ان تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما بسبب إرتفاع الأسعار فيها بالنسبة للأسعار فى الدول الأخرى،ومع ذلك تصر الدولة على الإحتفاظ بسعر صرف عملتها على ما هو عليه مما يترتب عليه عاجلا أو آجلا ظهور إختلال فى ميزان المدفوعات يطلق عليه تعبير (الإختلال النقدي) وذلك لإرتباطه بقيمة النقد الوطنى والأسعار السائدة.يعتبر التضخم مثلا واضحا لهذا النوع من الإختلال فمن المعروف ان الزيادة فى الدخول النقدية فى دولة ما تولد فى ظل ظروف معينة طلبا متزايدا على الواردات فى هذه الدولة بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير،أضف الى ذلك ان ارتفاع مستوى الاسعار داخليا قد يشجع على التحول الى الواردات البديلة للانتاج المحلى حيث تكون اسعارها رخيصة نسبيا اذا ماقورنت

باسعار المنتجات المحلية،أيضا فان الطلب الاجنبي على صادرات هذه الدولة بسبب ارتفاع الاسعار فيها قد يتحول الى الدول المنافسة ومن شأن كل هذا ان يؤدي الى عجز ميزان المدفوعات.

هذا العجز لاسبيل الى علاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة ، أو إعادة الأسعار إلى ماكانت عليه عن طريق إتباع سياسة إنكماشية مناسبة.(محمد، 2000/99، ص 258-259).
-عليهفان التضخم لدية أثر واضح على وضع ميزان لمدفوعات ولذلك لابد من تضمين التضخم بالنموذج القياسى محل الدراسة خاصة فى حالة سعر الصرف الرسمى (الثابت) .

السبب الثالث: هامش الربح (سعر الفائدة):-

يتسبب (سعر الفائدة) فى التأثير على ميزان المدفوعات من عدة جوانب :-
أ- الجانب الاول من ناحية زيادة خدمة الدين العام:- يقول الدكتور سمير فخرى نعمة:“ يلاحظ أن اسعار الفائدة كانت منخفضة فى فترة السبعينيات نظرا لزيادة الائتمان الذى قدمته البنوك التجارية الدولية والذى نجم عن الفورة التى حدثت فى اسعار النفط فى تلك الفترة - يقصد تزايد التراكم الراسمالى النقدى لدى البنوك التجارية تلك الفترة- ثم بدأ سعر الفائدة الحقيقى عالميا فى التزايد بصورة كبيرة فى فترة الثمانينيات فبعد ان كان هذا السعر قريبا من الصفر عام 1980م اذا به يرتفع الى 7.5% عام 1981م ثم الى 10% عام 1982م وكان ذلك راجعا بصفة اساسية الى انخفاض معدل التضخم فى الولاى المتحدة الامريكية ثم استقرار ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية الى ان وصلت الى 13.3% فى المتوسط فى التسعينيات ” ثم يواصل الدكتور قوله: “وترتب على ذلك ان مدفوعات خدمة الدين تزايدت وبصورة متفاقمة بالنسبة للبلدان النامية ، فنجد ان هذه المدفوعات كانت حوالى 17 مليار دولار فى فترة السبعينيات ، فاذا بها ترتفع الى 100مليار دولار فى فترة الثمانينيات والى اكثر من 299 مليار دولار فى فترة التسعينيات ”. ثم يمضى الدكتور سمير: “ويلاحظ ان الزيادة فى اسعار الفائدة الحقيقية وزيادة مدفوعات خدمة الدين التى واجهت البلدان النامية لم يصاحبها زيادة فى الصادرات،بل حدث انخفاض فى الطلب على صادرات البلدان النامية بسبب السياسات الحمائية التى تتبعها البلدان المتقدمة (كالقيود الكمية وغير الكمية على الاستيرادات) ترتب على ذلك تزايد أعباء الديون وناقص مكاسب التصدير مما أدى الى تزايد العجز فى ميزان المدفوعات ”. (نعمة، 2011، ص 78).

وبنفس هذا المعنى يقدم الدكتور هوشيار معروف تحليلا عن وضع الدول النامية فى فترة الثمانينيات) (معروف ، 2006 ، ص 96).

ب-الجانب الثانى يتسبب هامش الربح (سعر الفائدة) فى هروب رؤوس الاموال للخارج أو جذبها للداخل:-

في حالة انخفاض الصادرات وزيادة العرض النقدي فإن ذلك يقلل من الطلب على العملة المحلية وتقد جزء من قيمتها لصالح العملات الأجنبية مما يؤدي لانخفاض العائد على راس المال (سعر الفائدة) مما يؤدي لخروج رؤوس الاموال الى الخارج مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وكذلك العكس في حالة زيادة الصادرات مع ثبات العرض النقدي مما يقوى العملة المحلية ويزيد الطلب عليها فيرتفع سعر الفائدة.

فارتفاع سعر الفائدة يزيد سعر الصرف في المدى القصير وذلك لتدفق رؤوس الاموال للداخل فيزيد الطلب على العملة المحلية لكن هذا بشرط أن تكون هناك مرونة في انتقال الاموال ويتم ذلك في الأجل القصير في الأحوال العادية.

وبالمقابل فإن لهامش الربح دور أساسي في جذب رؤوس الاموال الى الداخل حيث أنه كلما كان العائد على راس المال مرتفعا أدى ذلك الى جذب رؤوس الاموال الى الداخل وزيادة الاستثمارات مما يؤثر ايجابا على ميزان المدفوعات.

ويؤكد الراى التقليدى بان زيادة سعر الفائدة تجذب راس المال الاجنبى وتنشط الإنفاق المحلى على الواردات فيتحسن بذلك كل من حساب رأس المال والميزان التجارى ونتيجة لذلك تزيد قيمة العملة المحلية ولكن سعر الفائدة يشجع الافراد على تخفيض طلبهم على النقد مما يرفع من سرعة دوران النقد مؤدية الى رفع أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى تقليل الصادرات مما يؤثر سلبا على العملة الوطنية فتعود حركة راس المال تدريجيا الى الخارج. ذلك بشرط وجود مرونة في إنتقال رؤوس الاموال وليس في حالة دولة تعاني من عدم الاستقرار السياسى او الحصار الاقتصادى كالسودان حيث لن يؤدي رفع هامش الربح (سعر الفائدة) على الأوراق والصكوك الحكومية إلى تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة.

الإختلاف بين سعر الفائدة وهامش الربح وأثرهما على الإقتصاد الكلى:-

لاوجود في الاسلام لهامش ربح ينتج من نقد مقابل نقد لأجل فلايجوز النقد مقابل النقد لأجل بفائدة ولادين مقابل دين بفائدة، ولهذا فإن كافة صيغ التمويل الإسلامى تشترك في إشتراطها أن يكون أحد وسيطى التبادل سلعة وليس نقدا لأجل بفائدة ذلك في كافة صيغ التمويل الإسلامى حتى صيغة السلم وهذا المبدأ الموحد لمغزاه قطعاً. فإذا كان طرفى التبادل نقدا لأجل بفائدة أو دين بدين بفائدة وقع الربا المحرم في الإسلام. فزيادة الدخل تتم في الاسلام من العائد على الاستثمار الحقيقى عبر أثر هامش الربح المتوقع على الاستثمار المباشر والعائد منه وخطر الإكتناز الذى يُناقص الثروة بالاستهلاك والزكاة وغيرها من المخاطر التى تدفع مع حافز الربح للاستثمار المباشر لتحقيق الربح الذى يُنميه، ولهذا يَسَلَمُ الإقتصاد الإسلامى من خطر التضخم وتهاوى سعر الصرف لأن حركة الإقتصاد الإسلامى دوماً فى إطار الإنتاج الحقيقى ومن أجله فلا تُفَرَطُ فى إستخدام الأدوات النقدية بالذات لما لها من آثار تضخمية خارج الإنتاج الحقيقى،

فسعر الفائدة يخلق نقدا إفتراضيا إضافيا بإستمرار - وديناً مُركب التداول- إن لم يقابله إنتاج حقيقي تُولد عنه تَضخم موازى ، وقطعا ليس كل عملية إفتراض روى ينتج عنها إنتاج حقيقي بنفس القيمة فهو دين متداول مركب الفائدة (القيمة) لايجاره إنتاج حقيقي موازى بنفس النسبة . وقد يفشل المُقترض ويخسر بل فى كثير من الأحيان تتجه هذه القروض للإستهلاك لكن سعر الفائدة يُلزم المُقترض سداه فهو قيمة إسمية مضافة بلامقابل لها من الناتج القومى وهذا مايفسر لك عقدة التضخم العvisية والتقلبات المستمرة والإضطرابات التى يتعرض لها النظام الرأسمالى الكنزى بإستمرار بالرغم المراقبة اللصيقة من البنوك المركزية الغربية لسعر الفائدة للتحكم فيه لأن سعر الفائدة يتميز بطبيعته الخطرة والسالبة والتى نحن بصدها الآن.

بالإضافة لذلك فإن سعر الفائدة يعمل على إزاحة الإستثمار المباشر فتتجه المدخرات للأوراق المالية والسندات المرتفعة العائد لمجرد التوقع ويكون سعر الفائدة قد لزم مُصدرى السندات بغض النظر عن حجم العائد وطيلة هذا الزمن مايبين إصدار السندات وأجل سداد فوائدها فإن قيمة مضافة إسمية قد أخذت حيزا للتبادل فى السوق الثانوية فزادت من الدخل الإسمى بلا مقابل من الإنتاج الحقيقى ومرة اخرى يظهر التضخم بسبب سعر الفائدة الكنزى مع مايستتبع ذلك من التأثير على القوة الشرائية للنقود وأثره على الفقراء وذوى الدخل المحدود.

كما أن هذه الإزاحة عن الإستثمار المباشر تؤثر سلبا على زيادة الإنتاج القومى بطبيعة الحال ورفع معدلات البطالة. وتتجلى الإزاحة فى أنه عند انخفاض سعر الفائدة فإن ذلك يؤدى إلى إتجاه النقد للاكتناز السائل أو شبه السائل كالصكوك والأوراق المالية فى الوقت الذى يكون فيه طالبى القروض للإستثمار الصناعى والزراعى قد بدأوا زيادة الطلب على النقد لانخفاض سعر الفائدة فما دام سعر الفائدة منخفضا فإن الإتجاه قطعا نحو الاكتناز السائل وشبه السائل كالصكوك والأوراق المالية لارتفاع عائدها نسبيا وقلّة مخاطرها وسرعة تسيلها مقارنة بالاستثمار الصناعى والزراعى منخفض العائد ومرتفع الخطر وهذا تعطيل وإزاحة أخرى للإستثمار المباشر تؤثر على الناتج القومى الحقيقى مع مايستتبعه من آثار أزمة تشب بهيكل الإقتصاد القومى من بطالة وغيرها. وتغاضى جون ماينرد كينز المنظر الاساسى لسعر الفائدة عن هذا كله - وهو يعلمه - لأن الاقتصاديات الغربية وقتها لم تكن تعانى من نقص فى الانتاج بل العكس تمثلت المشكلة فى الانتاج الكبير حتى وصل الامر للكساد العظيم إبان حقبة تلك فى ثلاثينيات القرن العشرين فانصب إهتمامه فى تحريك جانب الطلب وإهمال جانب العرض وهذه هى النقطة الجوهرية فى تفكير جون ماينرد كينز .

كما لا يخفى على الجميع أن العالم الغربى بعد إكتشافه للبارود وتصنيع السلاح النارى وغزوه العالم مكنت دوله لنفسها إقتصاديا بالنهب المباشر من المستعمرات إبان الحقبة الاستعمارية ،

وبعدها كانت وسيلة إستمرار الهيمنة هو سعر الفائدة ليضمن لها التفوق والتحكم المستمر لرأسمالياتها داخليا وعالميا..

وبدراسة كتاب جون ماينرد كينز النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود بإمعان شديد نجد أن سعر الفائدة يحتل محورا جوهريا فى تنظيره بحيث أنه إذا كان الربح هو الحافز على العمل والإنتاج والذى بنيت عليه فلسفة الإقتصاد الحر وصولا للتراكم الراسمالي كمقدمة للنهوض الإقتصادى فإن سعر الفائدة هو المُحرك للطلب الفعال الذى يتكلم عنه جون ماينرد كينز وكان هذا كله فى أعقاب الكساد الكبير للخروج منه عبر زيادة الطلب الفعال لتحريك العرض وزيادة التوظيف فالمزيد من الطلب الفعال وهكذا، وهذا لايسير سلسا كما نظر له كينز فى الإقتصاديات المُتخلفة لأنها لاتتمتلك بنية صناعية ولازراعية متقدمة بنفس ضخامة ومرونة الجهاز الإنتاجى الغربى وقتها لذا نُنبه دوما لضرورة الأخذ فى الإعتبار إختلاف الواقع والظروف والامكانيات مما لايمكن معه تطبيق إفتراضات جون ماينرد كينز فى الإقتصاديات المُتخلفة بمطلقاتها دون مراعاة هذه الظروف المختلفة تماما، حيث أن النظريات الكلاسيكية - خاصة الكلاسيك الأوائل - هى الأنسب لمرحلة الإقتصاديات النامية والاقبل نموا وبالطبع لكافة مراحل النمو الإقتصادى لكونها تدور فى إطار الإقتصاد الحقيقى ممايكسب الإقتصاد عافية فلايُمر بالازمات المعتادة للاقتصاديات الرأسمالية الربوية المعاصرة ذات الوقع الأشد على الطبقات الضعيفة فى الإقتصاد كما تؤثر على النظام الإقتصادى الكلى.

وأنا أعرف أن البعض سيهاجمون أى مقارنة علمية بحتة تجرم سعر الفائدة بإعتباره أداة التطور الرأسمالية الكنزية ولن أجد مبدئيا بالاضافة لما ذكرته من منطق علمى تحليلى سوى ماجاء على لسان جون ماينرد كينز نفسه حيث يقول: "نشأت على إعتقاد بان موقف الكنيسة من سعر الفائدة فى العصور الوسطى كان أصيلا فى منافاته للعقل وأن المناقشات الخبيثة التى تهدف الى التمييز بين عائدات القروض النقدية وعائدات الاستثمار النشط كانت مجرد محاولات ماكرة لايجاد مهرب عملى من نظرية حمقاء. لكنى أقرأ هذه المناقشات حاليا كمحاولة فكرية مخلصه للفصل بين شيئين خلطت النظرية الكلاسيكية بينهما بشكل معقد تماما وهما بالتحديد سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال..." (2014م ، ص379)

مما جاء اعلاه فإن سعر الفائدة يرتبط أيضا مباشرة بحساب الاستثمار الاجنبى المباشر بميزان المدفوعات كما يرتبط بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

-السبب الرابع: صافى القروض والمنح :-

يمكننا التأكيد على مسلمة مفادها أنه كلما زاد حجم الدين الخارجى كلما زادت الفائدة عليه وهى تدفقات خارجة تؤثر سلبا على الميزان فى الاجل المتوسط والطويل وإن أدت لدعم الميزان فى الاجل القصير، مع ملاحظة أن زيادة خدمة الدين أو سداه تزيد مع إرتفاع معدلات الفائدة ومع

تخفيض قيمة العملة الوطنية وهي ملاحظات سبق التعرض لها. كما ان المساعدات والمنح تعمل على تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.

والمهم أن منشأ الدين الرئيسى ليس هو موازنة ميزان المدفوعات بالأصل وإنما لأغراض أخرى تنعكس على العمليات المستقلة بالميزان كإستدانة لأغراض التنمية أو للانفاق الحكومى ..إلخ ولذا يجب التحكم فى حجم الإستدانة وفى حدود مدروسة تضمن موارد حقيقية للاسترداد .

المبحث الثاني: سياسات علاج الإختلال فى ميزان المدفوعات:

إن دراسة النظريات والسياسات الخاصة بعلاج الإختلال فى ميزان المدفوعات تساعد على التعرف على آليات التأثير على ميزان المدفوعات لتحريكه نحو التوازن سواء التوازن التلقائى الحقيقى أوالتوازن المحاسبى للبنود تحت الخط ، وبالأخص تعريف الجهات ذات الصلة بأثر كثير من سياساتها الاقتصادية على ميزان المدفوعات فى المدى القصير والمدى الطويل.

أولاً:السياسات الكلية لتسوية ميزان المدفوعات:-

تختلف آليات اعادة التوازن لميزان المدفوعات من مدرسة الى أخرى حسب النظرية الاقتصادية لكل مدرسة :-

1-مدخل تغير الاسعار الداخلية لتصحيح الإختلال فى ميزان المدفوعات (المدرسة الكلاسيكية):-

يرى الاقتصاديون الكلاسيك ميكانيكية عودة التوازن الى ميزان المدفوعات سواء عن طريق التغير فى الاسعار الداخلية مع ثبات سعر الصرف (نظام قاعدة الذهب) أو عن طريق إتباع سياسة إدارية تتمثل فى تعديل سعر الصرف مع بقاء المستوى المطلق للأسعار ثابتا لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

-يرى النقديون الكلاسيك أن هناك علاقة سببية تربط بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات فى ظل نظام الصرف الثابت -فى نظام الذهب- فإذا زادت الكتلة النقدية على اثر خلق اضافى للسيولة من قبل البنك المركزى أو عن طريق ارتفاع حجم التمويل الممنوح من قبل المصارف أو للتحسن فى مستوى الانتاجية الداخلى فسوف تتولد الرغبة لدى المقيمين بانفاق بعض من السيولة النقدية الاضافية وسوف يذهب جزء منها الى السلع المحلية والجزء الآخر الى السلع المستوردة، والمشتريات من السلع المحلية سوف تؤدى إلى تقليل الصادرات وربما أحيانا إلى زيادة الواردات (إذا كان جزء من مدخلات هذه السلع مستورد من الخارج)- والتي أصبحت أرخص نسبيا بزيادة القدرة الشرائية -،ثم إن العاملين معا سوف يؤثران سلبا على ميزان المدفوعات..

- ويمكن أن تكون الزيادة فى الدخول عن طريق الزيادة فى قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى أو لتحسن مستوى الانتاجية الداخلى ممايؤدى الى ارتفاع الأسعار الداخلية الذى بدوره يخفض الصادرات ويزيد الواردات التى أصبحت أرخص من ذى قبل ويحقق آليا التوازن بخروج جزء من الذهب لتسديد عجز الميزان مما يعنى انخفاض الكتلة النقدية وتدنى الاسعار الداخلية مما يرفع آليا الصادرات مجددا التى تحقق العودة الى حالة التوازن. (ملاك ، 2001 م ، ص122).

وبرغم أن هنالك عدة ملاحظات نقدية لهذه النظرية على رأسها بالطبع إختفاء قاعدة الذهب عالميا وبذا تفقد النظرية أساسها إلا أنه من المفيد أيضا ان نعرف أن أهم الانتقادات التي وجهت لها أيضا أن الميكانيكية التي تعرضها النظرية الكلاسيكية في ظل نظام الذهب تفترض شرطا ضروريا لصلاحيتها هو مرونة الأسعار الداخلية، أي ان أثمان عناصر الانتاج تتغير مع تغير كمية النقود..فمرونة الاسعار ليست فقط هامة في حد ذاتها، ولكنها أيضا تعد وسيلة تسمح بتوزيع الموارد الانتاجية بين استخداماتها البديلة، ومعنى ذلك أن مرونة الاسعار يجب ان تكون مصحوبة بتحريك العناصر الانتاجية ، إلا ان مرونة الاسعار مقيدة بعدة عوامل منها تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.... إلخ وحتى إذا كانت الاسعار مرنة، فليس من المؤكد ان تغيرات الاسعار ستُحدث في الصادرات والواردات التعديلات الضرورية لعودة التوازن الى ميزان المدفوعات.... وهذا يتوقف على مرونة الطلب الخارجى على الصادرات الوطنية ومرونة الطلب المحلى على الواردات الاجنبية فإذا كانت مرونة الطلب ضعيفة فمن المتوقع وجود إختلال دائم فى ميزان المدفوعات. (محمد ، 2000/99م ، ص 258-259)

ويمكن إضافة مرونة اخرى يجب توافرها وهى مرونة العرض الداخلى للصادرات وهو ما تفقده الدول الأقل نموا لضعف بنيتها الصناعية والزراعية.

2- مدخل التغير فى الدخل لتصحيح الإختلال فى ميزان المدفوعات (المدرسة الكينزية):-

لنفترض أن هناك دولة قد حققت زيادة فى صادراتها بسبب زيادة الطلب الخارجى، ينتج عن زيادة هذه الصادرات زيادة الدخل والتوظيف فى صناعات التصدير وقد يمكن إستخدام جزء من الدخل الإضافى فى شراء السلع المستوردة ومع زيادة الواردات سيظهر دون إبطاء إتجاه نحو التوازن، أما الجزء الآخر من الدخل الإضافى وهو بلاشك الجزء الأكبر فإنه سيستخدم فى شراء السلع الوطنية، الأمر الذى سيؤدى إلى توسيع الصناعات المنتجة لهذه السلع وشيئا فشيئا سيعمل تيار الإنفاق المتتالى على تولد الدخل. وفى كل مرحلة من مراحل زيادة الدخل يتم إنفاق جزء من هذه الزيادة فى شراء السلع الوطنية وجزء آخر فى شراء السلع المستوردة وقد يدخر الجزء الباقى، ومع زيادة الدخل القومى سينمو الإتجاه نحو زيادة الواردات وفى نهاية الامر فان الإنفاق على الواردات سيميل الى التعادل مع الزيادة المبدئية التى حدثت فى الصادرات (التوازن)، ومعنى ذلك ان الزيادة المبدئية فى الصادرات قد ادت إلى زيادة الدخل القومى وهذا بدوره قد أدى الى زيادة الواردات وتتوقف ميكانيكية هذه العملية فى الواقع على الميل الحدى للاستيراد الذى يوضح النسبة التى ستخصص للإنفاق على الواردات مع كل زيادة تحدث فى الدخل ، الميل الحدى للاستيراد = التغير فى الواردات/التغير فى الدخل فإذا كان هذا الميل مرتفعا فإن عودة التوازن الى ميزان المدفوعات ستكون سريعة ولكن الزيادة فى الدخل القومى ستكون ضعيفة لأن نسبة محدودة فقط من الدخل الإضافى المتولد عن زيادة الصادرات هى التى تستخدم فى الإنفاق على

السلع المحلية أما إذا كان هذا الميل ضعيفا فإن عودة التوازن الى ميزان المدفوعات ستكون بطيئة ولكن الزيادة فى الدخل القومى ستكون قوية....ولكن الواقع هو انه سيتم إيدار جزء من الدخل الإضافى المتولد عن الزيادة المبدئية فى الصادرات فكل ما لا يستهلك لن يخصص كله للاستيراد...كما ان تغيرات الدخل فى الدولة (أ) لا تعتمد فقط على الميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للدخار فيها ولكنها تعتمد أيضا على الميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للدخار فى الدولة (ب). (المرجع السابق ، 2000/99م ، ص 290-294) .

ومن ناحية أخرى نجد ان هناك مغالاة فى آثار الدخل...خصوصا فى الدول المتخلفة المنتجة للمواد الأولية فالزيادة فى الصادرات سترتب عليها فى نهاية الامر زيادة الواردات وهذه الزيادة فى الواردات لن توازن أثر زيادة الصادرات بل وستستمر بعض الوقت الامر الذى يؤدى إلى ظهور عجز فى الميزان، وهذا الوضع يحدث فى الواقع بسبب مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية فهى تزيد عند زيادة الدخل وتقل عند انخفاضه..

إلا أنه من الضرورى التعرف على حدود هذا المنهج والتي أهمها إقتصاره فى التطبيق العملى على الدول المتقدمة والصناعية ومعنى ذلك انه لا ينطبق على الدول المتخلفة والدول قليلة التصنيع وذلك لسببين:-

1-لا توتى آلية المضاعف ثمارها المرجوة فى إقتصاد يمكن أن يطلق عليه متخلف حيث لا يوجد رأس المال وإذا وجد فإنه يكون معطلا وإلى وجود بطالة هيكلية حيث يوجد العمال بوفرة لكنهم غير مدربين.

2-تعوق آلية المضاعف - فى الدول الأقل نموا - وليس يرجع هذا لأن الانتاجية المرتفعة فى الدول المتقدمة تعمل على تخفيض أسعار صادراتها مما يعطيها قدرة كبيرة على المنافسة فحسب ولكن لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك فى الدول المتخلفة..(المرجع السابق ، 2000/99م ، ص 297 و 300ص)

يجب التنبه إلى ان زيادة الدخل عن طريق زيادة الاجور أو التوسع النقدى او خفض (سعر الفائدة) وغيرها من الادوات النقدية والسياسات المالية فى الإقتصاديات المتقدمة تؤدى إلى زيادة الإنتاج على المدى المتوسط وحتى القصير عبر تحريك الطلب ومن ثم إستجابة الجهاز الانتاجى الضخم والمتنوع والمرن بالدول المتقدمة لإعادة التوازن دون إحداث أزمات أخرى كالتضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، بينما هذه الأدوات النقدية والمالية فى الدول الأقل نموا لا تؤدى إلى زيادة الإنتاج الحقيقى بنفس المعدل المطلوب لأن هذه الأخيرة لا تملك جهاز إنتاجى مؤهل للإستجابة الكافية فليس لها القدرة على زيادة الإنتاج بنفس القدر المطلوب - لاستيعاب التوسع النقدى مثلا- مما يؤدى إلى التضخم وزيادة الإستيرادات مما ينعكس سلبا على ميزان

المدفوعات،ولهذا يجب عدم الأخذ بمطلقات النظرية الكنزية مثلا بلا محدداتها في واقع الدول الأقل نمواً.

-وهذا يؤكد أن متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بجانب سعر الصرف له تأثير مباشر على ميزان المدفوعات الأمر الذي تؤكدته نظرية الاستيعاب التالية.

3- نظرية الاستيعاب لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات:-

تعتمد النظرية على ضرورة تحقيق التوازن بين الدخل المحلي الحقيقي والإنفاق الكلي (الإستيعاب) فلا بد من أن يتكيف الإنفاق الكلي ليكون في حدود الدخل المحلي الحقيقي حتى لا يحدث إختلال في ميزان المدفوعات وبالإمكان شرح ذلك فيمايلي:-

من متطابقة حسابات الدخل القومي نلاحظ مايلي:-

$$y=c+i+g+(x-m).....6-2$$

ويكون الاستيعاب المحلي المعادلة 7-2 $a=c+i+g$

ويتم التعبير عن الحساب الجارى ب 8-2 $b=x-m$

وبالتالى وبالتعويض فى المعادلة رقم 6-2 نصل الى:-

$$y=a+b 9-2$$

ومع إعادة ترتيب المعادلة:-

$$b=y-a=-1f 10-2$$

تدفقات رأسمالية للخارج (1f)

تدفقات رأسمالية للداخل (1f)

وتوضح المعادلة رقم 9-2 ان فائض الحساب الجارى يرتفع اذا كان الناتج المحلي الاجمالي أكبر من الإستيعاب (الإنفاق الكلى) ويأخذ الفرق شكل تدفقات رأسمالية للخارج ،وبالمقابل فإن عجز المدفوعات يحدث نتيجة لكون الاستيعاب المحلي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي ويتم تمويل الفرق عن طريق تدفق رأس المال للداخل.

ويمكن أيضا التعبير عن منهج الاستيعاب باستخدام المصطلحات الخاصة بالتسرب والحقن لذلك فإن:-

$$s+m+t = i + x+g ...11-2$$

وباعادة ترتيب رموز المعادلة نحصل على الاتى:-

$$(s-i) + (t-g) = (x-m)12-2$$

أى أن صافى الادخار القومى (وهو عبارة عن صافى الادخار الخاص بالاضافة الى فائض الميزانية) يعادل فائض الحساب الجارى.

لذلك فانه من خلال الربط بين كل من منهج الانفاق الكلى ومنهج التسرب ومنهج الحقن معا فاننا نحصل على :-

$$b = y - a = -1f \dots 13-2$$

لذلك فان فائض الحساب الجارى يحدث عندما يكون الناتج المحلى الاجمالي أكبر من الاستيعاب أى الانفاق الكلى ويكون صافى الادخار القومى موجبا ويتم استخدام هذا الفائض المالى فى شراء الاصول المالية الاجنبية. (هالوود ؛ ماكدونالد، 2007م ، ص 108-109)
-زيادة الدخل الحقيقى تؤدي الى زيادة الصادرات عن الواردات وبالتالي ترتفع قيمة العملة الوطنية والعكس بالعكس.

- العجز التوأم (العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات):-

يتضح من المعادلة (2-12) أن عجز الحساب الجارى ينبثق عن عجز الميزانية إذا كان $t - g < 0$ إذا لم تتم معادلته بزيادة فى الإدخار الخاص على الإستثمار وبصيغة أخرى فان عجز المدفوعات ينتج اذا كان صافى الإدخار القومى غير كاف لشراء كل الزيادة الصافية من حجم الأذونات والسندات التى قامت الحكومة بإصدارها لتمويل عجز ميزانيتها....هناك اتفاق واسع فى الأدبيات على أن عجز الموازنة يؤدي الى حدوث العجز التجارى وفى المملكة المتحدة نجد أن ظاهرة العجز التوأم وعلى وجه الخصوص مايتعلق بالسببية التى تسير من عجز الميزانية إلى العجز التجارى قد أصبحت أمرا مرادفا للوصفة العلاجية التقليدية لمدرسة كامبردج التى تتعلق بالسياسة الإقتصادية الكلية.

ولقد تعرف كل من السيد هوبر والسيد مان على العوامل الاقتصادية الكلية التى تعد السبب الرئيسى للنمو، واستمرارية عجز الحساب الجارى الاميركى خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين وفى النموذج الذى قدماه تم إدراج سعر الصرف ،والدخل، والإدخار، والإستثمار، والواردات ، والصادرات وذلك كعوامل مستقلة (المرجع السابق ، ص 118-119)

4-المدرسة النقدية لتصحيح الإختلال فى ميزان المدفوعات:-

إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات فى ظل نظام النقد غير القابل للتحويل وسعر الصرف المرن:-

-عند النيوكلاسيك فإنه ومادام ان سعر الصرف يتحدد بناء على العرض والطلب (سعر صرف مرن) فإن هذا هو الذى يُحدد توازن ميزان المدفوعات .

-فى حالة عجز الميزان يكون الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض وبذلك ترتفع أسعار العملات الأجنبية مقارنة مع النقد الوطنى على أثر إرتفاع اسعار العملات الأجنبية تصحيح المنتجات الأجنبية أغلى ثمنا مما يدفع الى تنشيط الصادرات المحلية والحد من الواردات.

-في حالة الفائض في ميزان المدفوعات يلاحظ ان هناك ارتفاعا في سعر صرف النقد الوطنى(ارتفاع قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاخرى) نتيجة ذلك تنخفض اسعار الواردات بالنقد الوطنى،إنخفاض اسعار الواردات يؤدي إلى تنشيطها في حين ان الصادرات تتجه الى التراجع نتيجة لارتفاع أسعارها.

-وفي كلتا الحالتين يعاد التوازن آليا لميزان المدفوعات.(ملاك ، 2000م، ص68)

- وفي الحياة العملية تؤدي التغييرات في كمية النقود الى تغير كل من الناتج الحقيقي ومستوى الأسعار،وليس يخفى ان الاسعار تكون عادة ضعيفة المرونة في الاجل القصير بسبب استنادها الى اجور تم تحديدها على اساس المساومة الجماعية أو من خلال عقود غير رسمية بين العمال ورجال استيعاب السوق لمنتجاتهم ،فعندما تحدث تغييرات في عرض النقود فإن أول شئ يتغير في الإقتصاد القومى هو الإنتاج وإذا استمرت الظروف النقدية الجديدة فسوف يتغير المستوى العام للأسعار كذلك ونتيجة لذلك فإن تغييرات الدخل النقدى الناتجة عن تغير كمية النقود تشمل كلا من تغييرات الناتج والمستوى العام للأسعار.(سيجل ، 1987م، ص380)

ثانيا:السياسات التفصيلية لتسوية ميزان المدفوعات ومنهج المرونات:-

قد مر ذكر السياسات المنهجية والمداخل المُفسرة وصولا للتعرف على طرق وآليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات فإذا استمر اختلال ميزان المدفوعات لمدة أطول عن المدة المرغوب فيها فيمن اتباع بعض السياسات - والتي تم ذكر بعضها ضمنا في المنهجيات التي تقدم عرضها - وسيتم تناولها هنا بشئ من التفصيل :-

أولاً- سياسات تحويل الانفاق:- وهي تشمل سياسات مثل تخفيض قيمة العملة ،والرقابة على الصرف الأجنبى ،وتقييد التجارة لتوجيه كل المشتريات المحلية والاجنبية وجهة جديدة تجاه السلع الوطنية لصالح توازن ميزان المدفوعات:-

أ- سياسة تخفيض العملة : وههنا يظهر مصطلح جديد يلقي بالضوء على الجوانب الأخرى لسياسة تخفيض العملة وهو مصطلح (منهج المرونات) أو نظرية (مارشال - ليرنر- مسز روبنسون) وهو الطريقة الثانية عند الكلاسيك لاعادة التوازن لميزان المدفوعات (تعديل سعر الصرف مع بقاء المستوى المطلق للأسعار ثابتا):- تقوم السلطات المحلية من أجل تخفيض العجز بتخفيض قيمة عملتها اعتقادا منها بان هذا سوف يمنح السلع الوطنية ميزة تنافسية أكبر فى الأسواق العالمية وبذلك تزيد الصادرات،وفى الوقت نفسه تصبح السلع الأجنبية غالية جدا بالنسبة للمقيمين بالوطن ممايؤدى الى نقص الواردات.(هدسون ؛ هرندر، 1987م ، ص205)

شرح منهج المرونات : يُعد رفع سعر الصرف فى الواقع (أى تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية) أحد العوامل التي قد تؤدي الى ارتفاع الاسعار الداخلية ومنها ارتفاع

اثنان المواد الاولية المستوردة وارتفاع اثمان الواردات الاخرى بصفة عامة مما يجعل العمال يطالبون بزيادة الاجور الامر الذى يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج والاسعار ،وعليه بسبب ارتفاع اسعار الواردات يتحول جزء من الطلب الى بدائلها من السلع الوطنية...ويؤدى ذلك الى زيادة الصادرات والحد من الواردات فالصادرات يمكن بيعها بسعر أقل مماكان عليه الحال قبل تخفيض قيمة العملة لوطنية إذا لم ترتفع تكاليف الانتاج نتيجة لارتفاع الاسعار الداخلية ومن ثم يتجه الميزان نحو التوازن ويتطلب نجاح هذا المنهج مايلى:-

- 1-عدم ارتفاع تكاليف الانتاج المحلى نتيجة لارتفاع الاسعار المحلية.
 - 2-مدى اعتماد الدولة التى خفضت عملتها على الواردات فكما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.
 - 3-طبيعة المنتجات المستوردة هل هى مواد اولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية فاذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.
 - 4-تمتع الطلب على كل من الصادرات والواردات بدرجة معينة من المرونة.ويتضمن هذا توافر المرونات الاربعة الاتية حسب تحليل مسز روبنسون:-
 - أ-مرونة الطلب الخارجى على الصادرات.
 - ب-مرونة العرض الداخلى للصادرات (والتي تعنى إمتلاك الدولة التى قامت بالتخفيض لجهاز انتاجى قادر على تلبية الطلب الخارجى للصادرات).
 - ج-مرونة العرض الخارجى للواردات.
 - د-مرونة الطلب الداخلى على الواردات(والتي تتاثر بمرونة العرض المحلى من السلع القابلة للاحلال محل الواردات).
- بعض الاثار السالبة الأخرى لتخفيض قيمة العملة الوطنية:-

- 1-يؤدى تخفيض قيمة العملة الوطنية الى زيادة عبئ الديون الخارجية للدولة التى قامت بالتخفيض متى كانت هذه الديون مقومة بعملة الدولة المقرضة أو بعملة أجنبية أخرى.
- 2-يؤثر التخفيض على حركة رؤوي الاموال فإذا ماتوقع الجمهور تخفيض قيمة العملة الوطنية فقد يندفع الى اخراج بعض مافى حوزته من راس مال الى الخارج- لفقدان الثقة فى العملة المحلية-،وقد يحجب الاجانب عن تحويل بعض رؤوس اموالهم الى الداخل وكل ذلك يؤدى الى نقص العملات الاجنبية.(محمد ، 2000/99م ، ص266 - 272)

ويضيف كل من سى بول هالوود و رونالد ماكدونالد لافتين النظر الى مرونة الطلب الخارجى كون ان تخفيض قيمة العملة قد تؤدى فعلا إلى زيادة الصادرات ولكن إذا كانت نسبة زيادة حجم الصادرات مع نسبة الإنخفاض فى حجم الواردات لاتكفى للتعويض عن الإنخفاض فى أسعار

الصادرات فإن القيمة النقدية للميزان التجارى لا ترتفع ويكون التخفيض ما هو إلا إهدار للثروات وإعانات للعالم الخارجى وإنقاص من حصة المستوردين المحليين.. (2007، ص72).

فيجب أن ننتبه لشرط مرونة العرض الداخلى للصادرات (والتي تعنى إمتلاك الدولة التى قامت بالتخفيض لجهاز انتاجى من قادر على تلبية الطلب الخارجى للصادرات) هذا الشرط هو ماتفتقده الدول الأقل نموًا التى تمتلك جهاز إنتاجى ضعيف أصلاً حيث تتطلب مرونة الجهاز الانتاجى للعرض ان يكون هذا الجهاز الانتاجى ضخماً ومتنوع بحيث تكون له قدرة عالية على التكيف (من) لتلبية الزيادة فى الصادرات كما وكيفا للمنافسة العالمية، ولهذا فإن منهج المرونة لا يصلح كآلية رئيسية يعتمد عليها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات بالدول الأقل نموًا بالذات فى الاجل القصير. كما يتسبب تخفيض العملة فى التأثير على الفقراء وذوى الدخل المحدود مع ضغوط تضخمية على الميزان نفسه تزيد من التزاماته فى الاجل القصير.

ب- الرقابة على الصرف الأجنبى:- وهو أن يتعهد المقيمون المحليون الذين يبيعون السلع والخدمات والاصول للاجانب بتسليم دخولهم من النقد الاجنبى الى الحكومة مقابل تسليمهم عملة محلية بسعر الصرف الرسمى (سعر ثابت)، ويتحقق التحكم فى كل إيرادات النقد الاجنبى يمكن للحكومة ان تتحكم فى المعدل الذى يتم وفقاً له انفاق النقد الاجنبى لاستيراد السلع والخدمات والاصول وبناء عليه يمكنها التحكم فى حجم عجز ميزان المدفوعات..... وتطبق سياسة الرقابة على الصرف الحكومات التى تحتفظ بسعر الصرف الذى يقدر عملتها الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية فى سوق الصرف الأجنبى، ولكن بالنسبة لتلك التى تتدفق احتياطياتها بشكل منخفض فإن هناك تهديداً يؤدي بالحكومة الى التخلي عن ممارسة تقدير عملتها الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية.

ج- سياسة تقييد التجارة:- فعلى سبيل المثال تؤدي التعريفات على الواردات الى زيادة السعر الذى يجب ان يدفعه المقيمون بالوطن للسلع الاجنبية ويمكن ان يتسبب فى تحويل مشترياتهم من السلع الاجنبية الى السلع الوطنية وبالتالي تنخفض الواردات، و يضع نظام حصص الواردات ايضا حدا اجماليا على الكمية العددية للسلع المختلفة التى يمكن استيرادها. (هدسون ؛ هرندر ، 1987م ، ص205)

ثانيا- سياسات تغيير الانفاق:- يبدأ الاهتمام بسياسات تغيير الانفاق عندما ندرك ان الاخذ بسياسات تحويل الانفاق قد لا تكون كافية فمثلا عندما يتجه الطلب الى السلع الوطنية وفى ظل التوظيف الكامل يؤدي فى النهاية الى ارتفاع الاسعار المحلية (بالنسبة للاسعار الاجنبية) مما يعنى ابطال التأثيرات الناجمة عن تخفيض العملة الوطنية بالتحويل الى السلع الاجنبية ويستمر العجز فى ميزان المدفوعات.. ويصبح من الضرورى تخفيض مستوى الإنفاق العام للمقيمين بالوطن (سياسات تغيير الإنفاق) . وتخفيض الانفاق عن طريق تقليص الاستثمار او الانفاق

الحكومي سوف يتسبب في تقليص الطلب الكلي، فإذا كانت سياسات تخفيض الانفاق المطبقة ذات قوة كافية، ومع تخفيض قيمة العملة بقدر كاف فإن ذلك سوف يحقق كلا من توازن ميزان المدفوعات ومستوى الدخل التوازني المساوي لمستوى التوظيف الكامل. (المرجع السابق ، 1987م، ص 245 و 247)

-السياسة النقدية والمالية :-

1- تعمل السياسة النقدية من خلال الاتي:- أ- التغيير في عرض النقود:- الزيادة في عرض النقود تجعل سعر الفائدة ينخفض وعندما ينخفض سعر الفائدة فإن طلب الاستثمار المباشر يزداد وهذا بدوره يؤدي الى زيادة مستوى الدخل ومايترتب على ذلك من زيادة الانفاق الاستهلاكي.ونصل لتوازن جديد عندما يؤدي إنخفاض سعر الفائدة وزيادة الدخل معا إلى زيادة طلب النقود بمقدار مساوي للزيادة في عرض النقود.

ب-التغير في طلب النقود:- الزيادة في طلب النقود - اثر محاولة الافراد بيع السندات لصالح طلب النقود- فإن سعر الفائدة سيرتفع وارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل بإنخفاض الانفاق على الاستثمار والاستهلاك وإنخفاض قيمة العملة.

2- تعمل السياسة المالية على ثلاثة مسارات مسار سعر الصرف (وسبق التطرق الي آلية تأثيره إذ تعمل السياسة التوسعية على مسار سعر الصرف بنفس الطريقة عند زيادة الدخل من خلال الاسعار)، ويكون تأثير السياسة المالية التوسعية والانكماشية على مسار الدخل مُشابه لتأثيرها على مسار سعر الصرف إذ تزيد السياسة التوسعية الطلب الإجمالي ومن ثم تزيد أسعار الصادرات ومن ثم تقل تنافسيتها ممايؤدي إلى تناقص الصادرات (يظهر الأثر في الأجل القصير) مماينعكس كعجز في الميزان التجاري..

-أما تأثيرات معدل الفائدة في السياسة المالية فهي تختلف عن السياسة النقدية إذ أن السياسة المالية التوسعية أوالتوسع الموازني ترفع معدلات الفائدة لأن الحكومة ستنيع سندات للتوسع في الموازنة أو لتمويل العجز ويسبب معدل الفائدة الأعلى ينتج:-

أ- يتدفق رأس المال للداخل ممايؤدي الى رفع سعر صرف العملة المحلية مع ثبات العرض النقدي ،وفي ظل سعر صرف مرن (بشرط توفر مرونة إنتقال رأس المال) فيعمل رفع سعر العملة إلى امتصاص الفائض الذي أحدثه زيادة سعر الفائدة أولاً عبر تدفق راس المال للداخل فيحصل التوازن.وأما في ظل أسعار صرف ثابتة فسيتحقق فائض بالميزان نتيجة لهذه السياسة.

ب-وزيادة أسعار الفائدة تؤدي الى خفض الطلب المحلي ومن ثم خفض الاستيراد ممايحسن وضع الحساب الجاري في ظل نظام صرف ثابت. وحتى نعيد التوازن الى ميزان المدفوعات ونواجه الفائض الذي تحقق نتيجة هذين العاملين عند مستوى فائدة مرتفع فإننا نحتاج لزيادة الدخل لزيادة المستوردات وهو ذات الأثر الذي تحدثه سياسة رفع قيمة العملة الوطنية وهذا بدوره

يعتمد على منهج المرونة . فيلاحظ ان تأثير السياسة على مسار الدخل وسعر الصرف من جهة وسعر الفائدة من جهة أخرى ذواتا أثر في إتجاه متعاكس.

- إتباع سياسة سعر الصرف المرنة تجعل من الممكن الإعتماد على إحدى الأداتين المالية أو النقدية للحفاظ على التوازن) (نعمة ، 2011م ، ص 96-117)

- الفرق بين أثر كل من سياسة سعر الصرف المرنة والثابت على ميزان المدفوعات :-

“ إذا قام البنك المركزي بزيادة حجم الإئتمان المحلي عن طريق شراء أوراق مالية من السوق المفتوحة فسيؤدي هذا الى زيادة الرصيد النقدي طرف القطاع العائلي من خلال اثر المضاعف ومع افتراض ثبات العوامل الاخرى نجد ان عملية السوق المفتوح تزيد من الرصيد النقدي الحقيقي عن الكمية المطلوبة فيزيد الطلب على السلع والخدمات وبناء على ترتيبات سعر الصرف المستخدمة نجد ان الزيادة في الطلب على السلع والخدمات الاجنبية سوف يكون لها احد اثرين ففي ظل ترتيبات سعر الصرف الثابت فان المشتريات الاضافية من السلع والخدمات الاجنبية- زيادة الواردات - سوف يتولد عنها عجز في ميزان المدفوعات مع عدم حدوث تغيير في سعر الصرف المحلي. أما تحت سعر الصرف المرنة نجد ان هذه الزيادة في الطلب على السلع والخدمات الاجنبية سوف تؤدي الى حدوث انخفاض في قيمة العملة الوطنية نتيجة لزيادة العرض النقدي إبتداء مما يؤدي إلى تراجع هذا الطلب في الأجل القصير مع عدم تغيير وضع ميزان المدفوعات.” (دانيالز ، فانهوز ، 2010، ص 387-388)

-العلاقة العكسية بين الإئتمان المصرفي من جهة والتوسع الموازني وأوقات الرواج من جهة أخرى:-

يتبع البنك المركزي سياسة بيع السندات في السوق المفتوحة وذلك عندما يكون إنكماش الإئتمان مرغوبا فيه وخاصة في اوقات الرواج، وذلك عندما يصبح استقرار سوق النقود مُهددا بالتوسع الزائد في الائتمان بواسطة البنوك التجارية، والعكس بالعكس. (خليل ، 2002م ، ص 562)

وهذا يدلنا على أن السياسة النقدية من المفترض تقييدها بحسب أوقات الرواج والكساد، إذ أن بيع السندات والأوراق المالية - رفع سعر الفائدة - يعمل بالتعاكس مع التوسع الإئتماني (أي عكس التوسع في منح التمويل للاستثمار المباشر) فيتم بيع السندات والأوراق المالية الحكومية لتخفيض الائتمان المصرفي في أوقات الرواج للمحافظة على الإستقرار النقدي والاقتصادي وهذا ماتم إغفاله في سنوات الدراسة حيث أن متوسط معدل العائد على الأوراق المالية كان في حدود 17% عن شهادات شهامة وهي نسبة عالية جدا مما أعاق تمويل الإستثمار المباشر وانصرف الجمهور و المصارف لتمويل الحكومة بشراء الاوراق الحكومية مثل شهادات شهامة ، وتدعى كثير من الدراسات أن الهدف هو محاصرة التضخم، والحقيقة أن الحكومة عندما تقوم بسداد العائد على هذه الاوراق - خاصة بعد فقد مورد البترول- تتوسع في طباعة العملة لتغطية

إلتزامات شهادات (شهامة) مما عطل الاستثمار المباشر لفترة متطاولة منذ بدء إصدار هذه الشهادات (شهامة) ما قبل فقدان البترول فانكشف الموقف عند فقد هذا المورد لتدهور الاستثمار الصناعي والزراعى الذى يعتمد عليه طيلة هذه الفترة من بداية إستخراج البترول وإصدار هذه الأوراق المالية وحتى فقدان النفط بإنفصال الجنوب والذى كان من المفترض إستغلال موارده بتشجيع الاستثمار المباشر وليس التكريس لسياسة الاوراق المالية التى اتصلت بعد فقدان البترول الذى كان يسندها حتى تفاقم عبئها على وزارة المالية ، والسؤال لماذا استمرت هذه الشهادات ولم تصف ؟ ولماذا لم يُتخذ إجراء صارم بتصفيتها بإعتبارها أصبحت بلاعائد حقيقى فى بلد يحرم الربا دستوره قبل قانونه..

- دور البنوك التجارية فى دعم ميزان المدفوعات:- تتطرق البنوك التجارية من سياسة محددة لتحقيق اهدافها ويمكن إجمالها فيما يلى:-

1-سياسة القروض التجارية:- وترى هذه التقاليد أن البنوك التجارية يجب ان تقتصر فى قروضها على (المدى القصير) للاتي:-
أ-المحافظة على السيولة وسرعة التدوير.

ب-عدم الدخول فى مشروعات والاقتصار على الأوراق المالية.

ج-ضمان حقوق المودعين وتحقيق ربح اعلى بأقل مخاطرة.

-ولكن هذه الافكار لم تكن تتفق مع التطور والثورة الصناعية والتقدم التكنولوجى.

2-سياسة التبدیل :- وتقوم هذه السياسة على ضرورة تنويع مجالات الاستثمار فجانبا الاوراق المالية لابد من توسيع التوظيف بشراء أصول والدخول فى مشروعات مختلفة حتى لايتأثر مركز البنك فى حالة مطلبة اصحاب الودائع بسحب أموالهم مثلا.

3-سياسة الدخل المتوقع:-فهى تشجع القروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية وبذلك فهى تدعم الأوراق المالية الحقيقية مع أخذ الضمانات الكافية للاسترداد فى حالة التمويل.

4- سياسة إدارة الخصوم:- تقوم هذه السياسة على نظرية تقرر باهمية جانب الاصول لاستمرارية السيولة فى البنك ،ولكنها ترى ايضا ان السيولة تعتمد على مصادر التغذية الرئيسية والاساسية أى على الخصوم وخاصة الودائع،كما ترى أنه وبدلا من النظرة التقليدية القائلة ببيع بعض الاصول لتوفير السيولة عند الحاة فإنه على البنك بدلا من هذا ان يشتري ما يحتاج من سيولة بالاقتراض من السوق النقدية من البنوك الاخرى أو إقتراض الاموال العامة والحكومية ،وسوف يقوم البنك بشراء السيولة مادام يتقاضى ثمنا مرتفعا على القروض الى يمنحها يتجاوز ما قام بدفعه مقابل حصوله على السيولة ومحققا الارباح التى يريدھا. (شيحة ،1996م ، ص166-169).

والمشكلة ان الكثير من البلاد المتنامية ادراكا منها بفاعلية تلك المؤسسات (البنوك) قد توسعت فيها ولكن توسعها بنى على التقليد والمحاكاة للمؤسسات فى البلاد المتقدمة فى حين ان البلاد المتنامية تختلف كثيرا عن البلاد المتقدمة من حيث الهيكل المالى وحجم الادخارات المتاحة ونوعية الفائض وظروف السوق المالية والنقدية، ومتطلبات وأولويات التمويل ومعايير التكلفة والعائد، وقد شكل ذلك موقفا مغايرا بحيث أصبحت تلك المؤسسات (البنوك) عائقا أمام التنمية الاقتصادية... فاتجهت الى تفضيل تمويل المشروعات ذات العائد السريع والمرتفع (الخدمات والمشروعات الاستهلاكية) ورفعت من تكلفة الاستثمار (سعر الفائدة المعروض) وهو ما لا يتناسب مع ظروف البلاد المتنامية من حيث التناسب بين التكلفة والعائد وأولويات الاستثمار (المشروعات الانتاجية). (المرجع السابق ، ص 458-459)

-وينفق الجميع ان لسعر الفائدة أثر على الاستثمار والنشاط الإقتصادى والخلاف فى هل الذى يؤثر هو سعر الفائدة طويل الأجل فقط كما يرى جون ماينرد كينز أم أن لسعر الفائدة قصير الأجل تأثيرا مباشرا أيضا، وإنما استبعد كينز أن يكون لسعر الفائدة قصير الأجل تأثيرا مباشرا على الاستثمار فى الأجل القصير مع إقراره بوجود أثر لسعر الفائدة قصير الأجل على سعر الفائدة طويل الأجل ومن ثم ينعكس على الإستثمار لأنه يتحدث فى بيئة صناعية وزراعية كبرى (ذات الانتاج الكبير) حتى وصلت مرحلة الكساد العظيم لذا فكينز وبناء على أن هذه الآلة الانتاجية الغربية الضخمة التى لن يعثرها تراجع إنتاجى مؤثر فى الأجل القصير - وهى تعيش حالة الكساد العظيم - فهو يرى ان سعر الفائدة لا يؤثر فى الأجل القصير مباشرة على الاستثمار والنشاط الإقتصادى بخلاف غيره من الاقتصاديين وإن أقر بهذا الأثر على المدى البعيد من خلال سعر الفائدة طويل الأجل، ولذلك الذى أراه أن كينز الذى بنى تنظيره الإقتصادى فى هذه البيئة الصناعية والزراعية الكبرى يجب الحذر جدا من أخذ مطلقاته وإسقاطها على الاقتصاديات المتخلفة وهذا هو الذى وقع فيه كثير من الاقتصاديين المتأخرين. حيث بنى كينز تنظيره على تحفيز الطلب الفعال لحل مشكلة الكساد العظيم عبر سعر الفائدة وزيادة الانفاق الحكومى لامتناس العرض الكلى والخروج من الكساد.

والنظرية تقول ان التغيرات فى سعر البنك (تكلفة التمويل أو العائد على الودائع المصرفية) عادة ما تتبع بتغيرات مماثلة فى أسعار الفائدة فى سوق النقود وذلك بجعل الإئتمان أكثر تكلفة أو أرخص مما كان ويؤثر على طلب وعرض الإئتمان. فإذا كان سعر تكلفة التمويل مرتفع فإن ذلك سيؤدى الى زيادة (سعر الفائدة) فى السوق، كما أن أى ارتفاع مفاجئ تالى فى سعر الفائدة - نتيجة لعائد مرتفع مثلا على الاوراق المالية - سيمحى أرباح رجال الاعمال (المُقترضين) أو يقللها مما يؤدى لتقليص الإئتمان المصرفى وتناقص الاستثمار وحدث إنكماش وإنخفاض فى الدخل وتدهور مستوى التوظيف.

-ولئن كان ماتقدم يركز على مشكلة سعر الفائدة المرتفع على الأوراق المالية كآلية من آليات توجيه رؤوس الأموال ، و قطاعات التمويل المستهدفة بالاستثمار المباشر، وتكلفة التمويل المرتفعة فإن ثمت مُشكلٍ آخر يتمثل في أن بعض البنوك تحيز عند تقسيم الأرباح لصالح أصحاب الأسهم (ملاك البنوك) وليس لأصحاب الودائع، حيث أن عدالة توزيع الأرباح بإنصاف أصحاب الودائع بالإضافة لكونه يعمل على زيادة الودائع فإنه آلية من آليات تشجيع الإدخار القومى وتنميته على نطاق واسع من الشعب يجنى ثمرت مدخراته المستثمرة مما يزيد معدلات الإدخار ويوسع نطاقها بدلا من حصرها فى حدود رجال الأعمال مالكي أسهم هذه البنوك حيث تعاني الدول الأقل نموا من مشكلة ضعف المدخرات وما له من أثر على ميزان المدفوعات، وهذا شكل من أشكال سوء الإدارة المؤسسية فى الدول الأقل نموا.

الفصل الثالث: ميزان المدفوعات فى السودان

المبحث الاول:- تطور أداء ميزان المدفوعات فى السودان.

المبحث الثانى :- أسباب الإختلال فى ميزان المدفوعات فى السودان.

الفصل الثالث: ميزان المدفوعات فى السودان

يهدف هذا الفصل الى دراسة ميزان المدفوعات فى السودان للفترة من 1989م الى العام 2018 م وتحليل موقف مكوناته واتجاه تأثيرها على الميزان الكلى سواء كان باتجاه تحقيق الفائض أو العجز، كما يهدف الفصل الى توضيح المكونات المؤثرة تأثيرا جوهريا وتحديد أثرها على النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لتوضيح أسباب الإختلال.

المبحث الأول : تطور أداء ميزان المدفوعات فى السودان:-

- الخصائص العامة لميزان المدفوعات فى السودان :-

1- ضعف الصادرات وعدم تنوعها إذ كان سائدا قبل الفترة النفطية الاعتماد على صادر القطن ، ثم بالحقبة النفطية تم الاعتماد كليا على صادرات النفط ، ثم بعد فقدان البترول بانفصال الجنوب تعرض الاقتصاد لتدهور كبير كنتاج لعدم تنوع الصادرات بسبب ضعف البنية الانتاجية بالبلاد خاصة القطاع الصناعى الذى يصف ضعفا هيكليا مع غلبة الاعتماد على المواد الخام فى الصادرات(القطن ثم النفط الخام).

2- تزايد الواردات وتزايد العجز فى حساب الخدمات والتحويلات ابتداء من بداية الحقبة النفطية حتى بلغت الواردات ذروتها بالعام 2010 الى 8839.4 مليون دولار وبالعام 2013 الى 8,926.30 مليون دولار وبلغ العجز بحساب الخدمات والتحويلات ذروته بالعام 2008م الى حدود 5949.4 مليون دولار مايعنى اتجاه البلاد اتجاها استهلاكيا وخدميا.

3- تميزت الفترة بضعف الاستثمار الاجنبى المباشر هيكليا ذلك أن الفترة التى تزايد فيها هذا الحساب تزييدا مقدرًا كان محصورا بالقطاع النفطى ومع ذهاب النفط انكشف ضعفه وتراجع هذا الحساب لعدم تنوعه على باقى القطاعات الاقتصادية.

4- أدى توسع الحكومة فى اصدار الاوراق المالية ابتداء من العام 2012م حتى العام 2018م لسد عجز الموازنة العامة إلى إزاحة الاستثمار المباشر مما أدى إلى تعميق ضعف البنية الانتاجية بالبلاد خاصة بقطاعى الصناعة والزراعة ومن ثم ضعف الصادرات وتزايد الواردات مما أفضى الى مفاقمة العجز بميزان المدفوعات.

5- ضعف صافى القروض والمنح لما يعانىه السودان من حصار اقتصادى عالمى.

6- عليه وبالمحصلة كان الاتجاه العام لموقف ميزان المدفوعات فى السودان هو العجز.

- لغرض هذا المبحث تم تقسيم فترة الدراسة الى أربعة فترات تتميز كل فترة بخصائص إقتصادية محددة يتم توضيحها بعد عرض كل فترة على حدة.

الفترة الاولى : ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة من 1989 -1998

الفترة الثانية: ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة من 1999 -2004م

الفترة الثالثة: ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة من 2005م -2011م

الفترة الرابعة: ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة من 2012م -2018م

يتم استعراض مميزات وخصائص كل فترة على حدة وتحليل أسباب تحقيق الفائض او العجز.

جدول رقم (1- 3) ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من 1989 - 1998م

المبالغ بملايين الدولارات الامريكية ابتداء من العام 1990م				المبالغ بملايين الجنيهات السودانية لعام 1989م	
1993	1992	1991	1990	1989	البند
456.7-	365.9-	488.2-	12.4	1471.5-	الحساب الجارى
417.3	319.3	305	374	2492.1	الصادرات
944.9-	820.9-	890.3-	618.4-	6310.3-	الواردات
527.6-	501.6-	585.3-	244.4-	3818.2-	الميزان التجارى
70.9	135.7	97.1	256.8	2346.7	حساب الخدمات
186.6	334.6	735.6	169	1573.4	حساب راس المال
208.4	288.8	499.4	167.1	1587.6	القروض والمنح
0	0	0	0.3-	15.7	استثمار مباشر اجنبى
21.8-	45.8	236.2	2.2	-6.6	تحركات راسمالية ق ص
270.1-	31.3-	247.4	181.4	101.9	إجمالى فائض /عجز الجارى والراسمالي
232.4	26.8-	348.7-	257.5-	11.7-	خطأ ومحذوفات
37.7	58.1	101.3	76.1	90.5-	التحركات النقدية
37.7-	58.1-	101.3-	76.1-	90.5	الميزان الكلى

- المصدر: بنك السودان المركزى، التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى .
- علامة السالب فى بند التحركات النقدية يعنى وجود فائض فى الميزان الكلى الذى يظهر كما هو موجبا فى حالة الفائض، وسالبا فى حالة العجز

تابع جدول رقم (1 - 3) للفترة الاولى من الدراسة (1989 - 1998):-

البند	1994	1995	1996	1997	1998
الحساب الجارى	546.7-	576.2-	872.8-	827.27-	957.41-
الصادرات	535.6	555.7	620.3	594.2	595.7
الواردات	1095.5-	1184.8-	1504.5-	1421.9-	1732.2-
الميزان التجارى	559.9-	629.1-	884.2-	827.7-	1136.5-
حساب الخدمات	13.2	52.9	11.2	0.4	179.1
حساب راس المال	210	340.6	90.1	182.7	379.1
القروض والمنح	8.8	9.9	21.5-	45.1-	54.2-
استثمار اجنبى مباشر	0	0	0.4	2.7	370.7
تحركات راسمالية ق ص	201.2	330.7	111.2	225.1	62.6
إجمالى فائض عجز الجارى والراسمالي	336.7-	235.6-	782.7-	644.57-	578.31-
خطأ ومحذوفات	354.6	228.5	719	608.4	603.4
التحركات النقدية	17.9-	7.1	63.9	36.2	25.1-
الميزان الكلى	17.9	7.1-	6.9-	36.2-	25.1

- المصدر: بنك السودان المركزى، التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى .
- علامة السالب فى بند التحركات النقدية يعنى وجود فائض فى (الميزان الكلى) حيث يظهر الأخير كما هو موجبا فى حالة الفائض، وسالبا فى حالة العجز.

الملاحظات على ميزان المدفوعات في السودان للفترة من 1989م - 1998م:-

- أهم مايميز هذه الفترة ضعف الصادرات واعتمادها على محصول واحد هو القطن مع تزايد الواردات ومنها تزايد الواردات الحكومية ، وغياب القطاع الصناعي.
- تزايد بند الواردات الذي كان له الأثر الواضح في عجز الميزان خلال الفترة سجلت فيها الحكومةمبالغ مؤثرة ابتداء من العام 1996م فقد قفزت وارداتها من 448.7 مليون دولار عام 1995م الى 624.7 مليون دولار في 1996م واستمرت هذه الزيادة في السنوات التالية.
- يظهر الميزان خلال الفترة من 1989م وحتى 1998 عجزا متصلا بسبب العجز المستمر في الميزان التجارى لضعف الصادرات ، عدا الاعوام 1989م و1994 و1998م فقد حقق فائضا واضحا بسبب تحسن حساب الخدمات عامي 1989 و1998م مع تحسن حساب رأس المال خلال الاعوام الثلاثة مجتمعة.
- ويعزى العجز في الميزان خلال الفترةبالإضافة لعجز الميزان التجارى الناتج من ضعف الصادرات وتزايد الواردات إلى ضعف الحساب المالى والراسمالى أيضا بخاصة عدم وجود صافى استثمارات للداخل ابتداء من العام 1990م حتى نهاية الفترة في 1998م حيث ظهر صافى الاستثمار الاجنبى المباشر لأول مرة بمبلغ 370.7 مليون دولار في العام 1998م بسبب دخول الاستثمارات في قطاع البترول.
- فتتميز هذه الفترة أيضا بغياب الاستثمارات الاجنبية المؤثرة طيلة هذه الفترة .

جدول رقم (2-3) ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من 1999م - 2004م

البند	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الحساب الجارى	431.41-	517.56-	1216.74-	973.57-	938.55-	818.23-
جملة الصادرات	780.1	1806.7	1698.7	1949.1	2542.2	3777.75
جملة الواردات	1256.2-	1366.41-	2024.84-	2293.83-	2536.1-	3586.18-
الميزان التجارى	476.1-	440.29	326.14-	344.73-	6.1	191.57
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	44.69	957.85-	890.6-	628.84-	944.65-	1009.8-
ح راس المال والحساب المالى	418.37	299.66	490.45	841.45	1390.02	1353.88
صافى استثمار اجنبى مباشر	370.8	392.21	574	713.18	1349.19	1511.07
صافى القروض والمنح	21.32-	119.39-	83.34-	43.02-	100.3-	6.01-
صافى الاصول والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية	68.89	26.84	0.21-	171.29	141.13	151.18-
إجمالى عجز/فائض الحساب الجارى والمالى والراسمالي	13.04-	217.9-	726.29-	132.12-	451.47	535.65
الاصول الاحتياطية	110-	108-	127.6	300.03-	422.56-	730.18-
الميزان الكلى	110	108	127.6-	300.03	422.56	730.18

- المصدر: بنك السودان المركزى، التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى .
 - علامة سالب فى بند الاصول الاحتياطية (التحركات النقدية) يعنى وجود فائض فى بند (الميزان الكلى) حيث يظهر الأخير كما هو فى حالة وجود الفائض اى بعلامة موجب، وسالب فى حال العجز.

- الملاحظات على ميزان المدفوعات في السودان للفترة من 199م -2004م:-

- أهم ما يميز هذه الفترة هو بداية ظهور النفط كمورد رئيسي بقطاع الصادر.
- شهدت الفترة من العام 1999م حتى العام 2004م فائضا مستمرا في ميزان المدفوعات بسبب الأثر الواضح لصادرات البترول عدا العام 2001 بسبب هبوط الصادرات من 1806.7 مليون دولار في العام 2000م الى 1698.7 مليون دولار في العام 2001م مع زيادة الواردات من 1366.41 مليون دولار في 2000م الى 2024.84 مليون دولار في 2001م.
- بدأ حساب الخدمات يسجل عجزا متصلا ابتداء من العام 2000م بمبلغ 957.85 مليون دولار.
- شهدت نفس الفترة تحسنا مقدرًا ومؤثرا للحساب المالي والراسمالي بسبب تزايد صافي الاستثمارات بسبب الزيادة في الاستثمارات النفطية حيث تزايدت صادرات النفط من 275.9 مليون دولار عام 1999م الى 3100.46 مليون دولار عام 2004م.
- شهدت الفترة عدم الاهتمام بالذهب حيث بلغت صادراته 55.39 مليون دولار في العام 1999م ومبلغ 50 مليون دولار في العام 2004م خلال هذه الفترة مع تزايد إيرادات النفط خلال هذه الفترة. - أيضا شهدت هذه الفترة عدم اهتمام بالزراعة حيث بلغت صادراتها في العام 2004م 395.4 مليون دولار وفي العام 1999م بلغت 262.73 مليون دولار بزيادة غير مؤثرة نظرا لطول الفترة من 1999م الى 2004م خاصة لبلد زراعي بالدرجة الأولى كالسودان.
- كذلك تبع ذلك عدم إهتمام بصادرات الثروة الحيوانية خلال هذه الفترة والتي بلغت 183.8 مليون دولار في العام 2004م ومبلغ 142.57 مليون دولار في العام 1999م بزيادة ضعيفة خلال الفترة.
- فتميزت هذه الفترة بتزايد الإعتماد الكبير على النفط وعدم تحريك القطاعات الانتاجية الاخرى، وعدم الاستفادة من الموارد النفطية لتطوير القطاع الزراعي ولا الشروع في بناء قطاع صناعي يركز على الصناعات التحويلية والصناعات المُقادة بالصادر لدعم ميزان المدفوعات.

جدول رقم (3-3) ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من 2005 - 2011م

البند	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحساب الجارى	2830.3-	4918.7-	3268.2-	2508.3-	4926.5-	1715.0-	1341.0-
جملة الصادرات	4824.3	5656.6	8879.2	11670.5	8257.1	11404.3	9655.7
جملة الواردات	5946-	7104-	7722.4-	8229.4-	8528-	8839.4-	8127.6-
الميزان التجارى	1121.7-	1447.4-	1156.8	3441.1	270.9-	2564.9	1528.1
حساب الخدمات	1708.6-	3471.3-	4425-	5949.4-	4655.6-	4279.9-	2869.1-
حسابيراس المال والمالى	2427.1	4611	2945.6	439.5	4747.1	2671.5	749.5
الحساب المالى	----	----	----	-----	4511.2	2357.1	559.3
ص استثمار اجنبى مباشر	2304.6	3534.1	2425.6	1653.1	1726.3	2063.7	2313.7
صافى القروض والمنح	10.4	100.2	453.7	152	498.2	67.3-	142.5
صافى الاصول والالتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية	112.1	976.7	66.3	1365.6-	2522.6	675.1	1706.7-
إجمالى عجز /فائض الحساب الجارى والمالى والراسمالي	403.2-	308.4-	322.6-	2068.8-	179.4-	956.5	591.5-
الايخطاء والمحذوفات	933.6	99.8	40.7	2089.9	376.4-	983.3-	88.6-
الميزان الكلى	530.4	208.6-	281.9-	21.1	555.7-	26.8-	680.1-

- المصدر: بنك السودان المركزى، التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى .

الملاحظات على ميزان المدفوعات فى السودان للفترة من 2005م -2011م:-

- تقع هذه الفترة ضمن الفترة البترولية وتميزت بتزايد صادرات البترول حيث بلغت ذروتها فى العام 2008 م بمبلغ 11094.1 مليون دولار، مع تزايد العجز بحساب الخدمات والتحويلات حيث بلغ العجز ذروته بنفس العام أيضا 2008 مبلغ 5949.4 مليون دولار. كما شهدت هذه الفترة توقف الحرب بجنوب السودان بعد توقيع اتفاقية السلام بين حكومة السودان وجنوب السودان فشهدت بداية هذه الفترة تزايد واردات الحكومة التى قفزت من 343.07 مليون دولار عام 2004م الى 646.7 مليون دولار عام 2005م واستمرت فى التزايد حتى العام 2008م فبلغت 1062.3 مليون دولار ثم انخفضت فى الاعوام الاخيرة لهذه الفترة إبتداء من العام 2009م فسجلت مبلغ 196.8 مليون دولار واستمرت فى الانخفاض حتى العام 2011م.
- سجل ميزان المدفوعات عجزا مستمرا خلال الفترة من 2005 -2011م عدا عامى 2005 و2008م وذلك لتزايد العجز فى الحساب الجارى طوال الفترة بسبب تزايد الواردات مع تزايد حساب الخدمات والتحويلات لصالح الخارج ، وحقق الميزان فائضا فى العام 2005م بسبب التحسن الكبير فى حساب راس المالى والحساب الراسمالي مقارنة بالسنوات السابقة له حيث بلغ 2427.1 مليون دولار مقارنة بمبلغ 1353.88 مليون دولار فى العام 2004م، وفى العام 2008م كان السبب فى تحقيق الفائض هو القفزة المقدره فى صادرات النفط التى بلغت 11094.1 مليون دولار كأعلى معدل خلال سنوات النفط.
- تزايدت صادرات الذهب فى نفس الفترة من 63.6 مليون دولار عام 2005م الى 1455 مليون دولار فى العام 2011م.
- تأرجحت صادرات الثروة الحيوانية خلال الفترة حيث بلغت فى العام 2005م 155.36 مليون دولار ثم هبطت الى 50.17مليون دولار فى العام 2008م ثم الى مبلغ 193.4 مليون دولار فى العام 2010م ثم الى 341.1 مليون دولار فى العام 2011م.
- شهدت الفترة عدم إهتمام بالزراعة حيث بلغت صادراتها 365.33 مليون دولار فى العام 2005م ثم مبلغ 382.92 مليون دولار فى العام 2011م وهى زيادة ضعيفة جدا.

جدول رقم (3-4) ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 2012-2018م

البند	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الح/الجارى	6241.8-	5821.9-	3545.5-	5460.8-	4226.1-	5062.5-	4678.5-
الصادرات	4,066.50	4,789.70	4453.7	3169	3093.7	4100.4	3484.7
الواردات	8,122.70-	8,926.30-	8290.2-	8558.2-	7491.1-	8246.7-	7065.1-
الميزان التجارى	4056.2-	4136.6-	3836.5-	5389.2-	4397.4-	4146.3-	3580.4-
حساب الخدمات	2,185.60-	1,685.30-	291	71.6-	171.3	916.2-	1098.1-
ح راس المال وحالمالى	3768.3	4314.6	2189.6	5399.1	3536.3	3726.3	3101.9
ح راس المال	320.4	313.5	212.8	250.3	147.7	227.3	162.9
الحساب المالى	3447.9	4001.1	1976.8	5148.8	3388.6	3649.1 6	5780.6
صافى استثمار اجنبى مباشر	2,312.90	1,687.90	1251.3	1728.4	1063.8	1065.3	1135.8
ص القروض والمنح	17-	236.4-	276.3-	5.8	9.7	160.24-	330.2
صافى الاصول والاجنبيه للبنوك التجارية والسلطات الرسمية	1472.4	2863.1	1214.6	3664.9	2462.8	2821.2 4	1635.9
العجز او الفائض فى ح الجارى + الراسمالي والمالى	2473.5-	1507.3-	1355.9-	61.7-	689.8-	1336.2-	1576.6-
الايخطاء والمحذوفات	2449.4	1489.7	1352.7	100.1	671.1	1323.4	1551.4
الميزان الكلى	24.1-	17.6-	3.3	38.4	18.7-	12.8-	25.2-

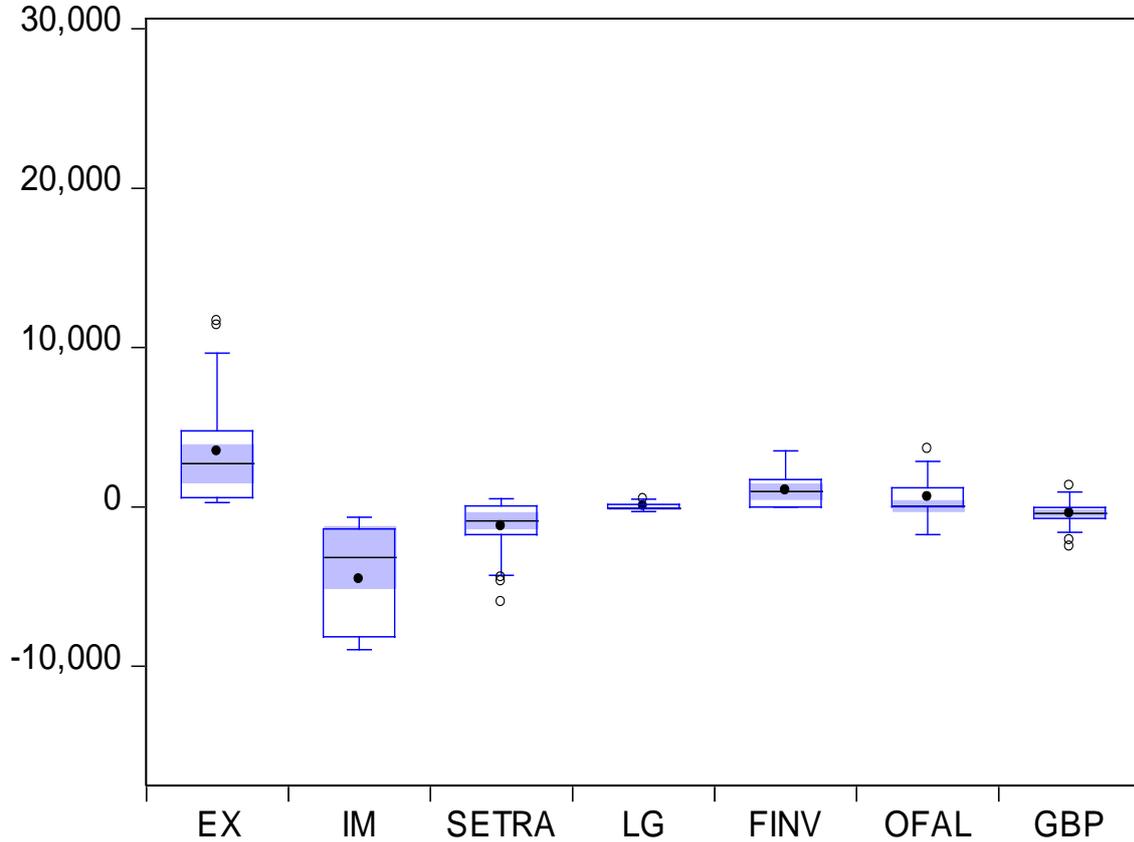
- المصدر: بنك السودان المركزى، التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى .

الملاحظات على ميزان المدفوعات في السودان للفترة من 2012م - 2018م:-

- الامر الرئيسي الذي يميز هذه الفترة هو فقدان النفط كمورد رئيسي للصادرات وانكشاف ضعف الجهاز الانتاج بخاصة القطاع الصناعي وإهمال الزراعة خلال الفترة النفطية.
- سجل ميزان المدفوعات عجزا مستمرا طوال الفترة عدا عامي 2014م و 2015م وسبب العجز تدهور الصادرات بسبب فقدان النفط بانفصال جنوب السودان حيث بلغت صادرات النفط مبلغ 11094.1 مليون دولار في العام 2011م بينما هبطت بانفصال الجنوب الى 955 مليون دولار في العام 2012م واستمرت في الانخفاض مع عدم انخفاض الواردات بنفس المعدل بل تزايدت الواردات حتى بلغت عام 2013 الى حدود مبلغ 8,926.30 مليون دولار وهو الرقم الاعلى طول فترة الدراسة مما اظهر عجزا مستمرا بالحساب الجارى انعكس اثره على الميزان الكلى.
- إضافة الى ذلك سجل حساب الدخل والخدمات عجزا مستمرا ولم يحقق فائضا إلا في العام 2014م ب 291 مليون دولار مما كان له الأثر على عجز الحساب الجارى المستمر طيلة الفترة من 2012 الى 2018م. كما كان سبب تحقيق الفائض في الميزان الكلى عام 2015م التحسن الكبير في الحساب المالى الذى بلغ 5148.8 مليون دولار. كما حقق حساب القروض والمنح فائضا موجبا وإن كان طفيفا خلال عامي الفائض (2014م و 2015م).
- لم تظهر زيادة مؤثرة في صافى الاستثمار الاجنبى طيلة هذه الفترة بل اتجهت نحو الانخفاض بدءا من العام 2016م، كما انخفضت القروض الرسمية التى كانت في العام 2012م سالب 17 مليون دولار الى سالب 160.24 مليون دولار في العام 2017م لزيادة السدادات على السحوبات وبسبب تخفيض وتدهور قيمة العملة المحلية، ثم ارتفعت الى 330.2 مليون دولار في 2018م إلا أن هذا لم يخرج الميزان الكلى في العام 2018م من حالة العجز لاستمرار التناقص المؤثر بالحساب المالى والراسمالي مع عجز الحساب الجارى لتدهور قيمة الجنيه السودانى.
- حصل التراجع في الاستثمار الاجنبى المباشر لذهاب الشركات المستثمرة بالنفط لصالح الجزء الجنوبى المنفصل مما يعكس ضعف الاستثمار الاجنبى المباشر في القطاعات الاخرى غير النفطية.
- انعكس عدم الاهتمام بتحريك وتنويع القطاعات الانتاجية الاخرى للصادر في الفترة السابقة على هذه الفترة خاصة عند فقدان النفط بانفصال جنوب السودان .
- بدأت تتحسن مساهمة قطاعات الذهب والثروة الحيوانية والسلع الزراعية في الصادرات بعد فقدان النفط مع تخفيض قيمة العملة المحلية مما أدى لتحفيز الصادرات وبداية تحجيم الواردات التى انخفضت من 8246 مليون دولار عام 2017م الى 7065.1 مليون دولار عام 2018م .

فيما يلي رسم بياني لميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة بملايين الدولارات يوضح الوسط الحسابي ب(علامة نقطة سوداء)، والوسيط بخط ينصف المنطقة المظلمة التي يغطيها المتغير، وعلامة (دائرة بيضاء صغيرة أعلى أو أسفل الشكل) للقيم الشاذة والمتطرفة، وقد يتطابق الوسط والوسيط او يختلفان كما في الشكل الآتي:-

رسم بياني رقم (1-3) تطور ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة



-متغيرات الرسم أعلاه من اليسار لليمين الصادرات،الواردات، صافي حساب الخدمات والتحويلات، صافي القروض والمنح،صافي الاستثمار الاجنبي المباشر ، صافي الاصول والالتزامات الاجنبية ، إجمالي العجز أو الفائض في الميزان.

-علما بأن الاتجاه العام لإجمالي الميزان هو العجز

-والمبحث التالي سيتناول بالشرح والتفصيل كافة المتغيرات المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان بندا بندا للوقوف على أسباب الإختلال .

المبحث الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة :-

أولاً : بعض مؤشرات الاداء الإقتصادي والمالي :-

تقدم في الفصل الثاني بالمبحث الأول منه الحديث عن العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات كما عرفه بعض الاكاديميين هناك بالعجز التوأم حيث توجد علاقة سببية تتحرك من عجز الموازنة إلى ميزان المدفوعات ، والمقصود الان بهذا الجزء هو تسليط الضوء على نتائج وآثار السياسات الاقتصادية التي تمت لمعالجة عجز الموازنة وعلى رأس تلك المعالجات والسياسات يأتي التوسع في اصدار الاوراق المالية بالاضافة للتوسع في العرض النقدي لسد العجز دون الاخذ في الحسبان أثرها على الاستثمار المباشر ومن ثم تناقص الصادرات وتزايد الواردات خاصة بعد خروج الاستثمارات النفطية من البلاد وذلك لتوجه رؤوس الاموال للاستثمار في الاوراق المالية الحكومية وإهمال الاستثمار المباشر مما أفضى إلى تعميق ضعف البنية الانتاجية بالبلاد ومن ثم مفاومة عجز ميزان المدفوعات .

فمؤشرات الاداء المالي والاقتصادي براهين عملية على نتائج السياسات والمعالجات الاقتصادية التي تمت خلال فترة الدراسة .

جاء بتقرير بنك السودان المركزي للعرض الاقتصادي والمالي عن العام 2017م : " بلغ معدل التضخم الكلي 25.2% بنهاية العام 2017م ، فيما بلغ المتوسط السنوي 32.4% مقارنة بالمستهدف 17% ، ويعزى ذلك لارتفاع معدل النمو في عرض النقود الى 68.4% بسبب التمويل بالعجز.."أهـ. (2017م ، ص 32)

"من أهم أسباب التوسع النقدي خلال عام 2017 م ارتفاع التمويل الممنوح من بنك السودان المركزي للحكومة المركزية والتمويل الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص..."(بنك السودان المركزي، 2017م ، ص50)

واستمرت الزيادة في عرض النقود " إرتفع عرض النقود بما في ذلك شبه النقود من 430.786 مليون جنيه بنهاية الربع الرابع من عام 2018 الى 493059 مليون جنيه بنهاية الربع الاول من عام 2019م بمعدل 14.5%...."(بنك السودان المركزي ، يناير- مارس 2019م ص 7)

مما انعكس على قيمة العملة المحلية فقد جاء بتقرير العرض الاقتصادي والمالي لبنك السودان المركزي " ارتفع متوسط سعر صرف الدولار الى 18 جنيه سوداني بنهاية مارس 2018م مقارنة ب 7.02 جنيه بنهاية ديسمبر 2017م..." (يناير - مارس 2018م ، ص 1)

"سجل متوسط سعر صرف الدولار 47.62 جنيه سوداني بنهاية مارس 2019م مقارنة ب 47.62 جنيه مقارنة بنهاية ديسمبر 2018م ومقارنة ب 18 جنيه بنهاية مارس 2018".(بنك السودان المركزي ، يناير- مارس 2019م ص6.)

“ إرتفع إجمالي الإيرادات العامة الفعلية من 77054 مليون جنيه في عام 2017م الى 124946 مليون جنيه في عام 2018م بمعدل 62.2%، وكذلك ارتفعت المصروفات العامة الفعلية من 91.368 مليون جنيه عام 2017م الى 162.792 مليون جنيه عام 2018م بمعدل 78.2%، تم تمويل العجز الكلي في عام 2018م البالغ 37846 مليون جنيه من المصادر الداخلية والخارجية..” (بنك السودان المركزي ، ابريل يونيو 2019م ص6)

وجاء بالتقرير السنوى لبنك السودان للعام 2017م “ ارتفع العجز الكلي للموازنة في عام 2017م بمعدل 31% من 10918 مليون جنيه في عام 2016م الى 14314 مليون جنيه ، وقد تم تمويله من المصادر الداخلية بنسبة 108% والخارجية بنسبة 3%.....تشمل مصادر التمويل الداخلى شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) و صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) وسندات إطفاء الدين والضمانات والمتأخرات....” (2017م ، ص 131)

- (وفي العام 2017م مثلت شهادات (شهامه) وحدها نسبة 23% بالاضافى ل 1% لصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) من إجمالي المصادر الداخلية لتمويل العجز البالغ 90 % من إجمالي تمويل العجز مقارنة ب 19% عام 2016م لشهادات شهامة بالاضافة ل 2% لصكوك الاستثمار الحكومية (صرح)) (بنك السودان المركزي ، 2017م ، ص 129).

وجاء بالتقرير السنوى لبنك السودان عن العام 2012م مايفيد أن هذه الاستدانة مستمرة منذ سنين بإتجاه التوسع فى إصدار الاوراق المالية الحكومية فقد ورد بهذا التقرير: “إلا أن أداء الموازنة قد واجهته العديد من التحديات أهمها الضغوط التضخمية وانخفاض الموارد المالية نسبة للظروف السياسية غير المواتية مما اثر سلبا على الاداء المالى للموازنة ، هذه العوامل مجتمعة ادت الى عجز كلى للموازنة قدره 7653.4 مليون جنيه بنهاية العام 2012م وقد تم تمويل هذا من مصادر محلية (صكوك ، وشهادات ، واستدانة من البنك المركزي) ومصادر خارجية ”.أ.هـ. (2012 ، ص 2). “وبلغت نسبة مساهمة الاوراق المالية (شهادات شهامة + صكوك الاستثمار الحكومية) 31.5% من إجمالي تمويل العجز فى عام 2012 ” (بنك السودان المركزي ، 2012م ، ص 113)

-“بلغ العجز الكلى للموازنة 6.456.5 مليون جنيه فى عام 2013م مقارنة بعجز قدره 7.653.4 مليون جنيه فى عام 2012م ... وتمت مقابلته منن مصادر التمويل الداخلية والخارجية...وبلغ إجمالي مساهمة الاوراق المالية (شهامة + صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)) نسبة 19.1% من إجمالي تمويل العجز..” (بنك السودان المركزي ، 2013م ، ص 113).

-“بلغ العجز الكلى للموازنة 4.416.9 مليون جنيه فى عام 2014م ...وقد تمت مقابلته من مصادر التمويل الداخلية والخارجية...وبلغ إجمالي مساهمة الاوراق المالية (شهامة + صكوك

الاستثمار الحكومية (صرح)) نسبة 40% من إجمالي تمويل العجز من المصادر الداخلية البالغ 80% من إجمالي تمويل العجز... “ (بنك السودان المركزي ، 2014م ، ص111).

- “بلغ العجز الكلي للموازنة 6.976.4 مليون جنيه في عام 2015م... وقد تمت مقابلته من مصادر التمويل الداخلية والخارجية.... وبلغ إجمالي مساهمة الاوراق المالية (شهادة + صكوك الاستثمار الحكومية) (صرح)) نسبة 37% لشهادة + 1% ل (صرح) من إجمالي تمويل العجز... “ (بنك السودان المركزي ، 2015 ، ص111-112).

المبالغ بملايين الجنيهات

السنة	إجمالي شهادات شهامة	تمويل الشركات والصناديق لشهامة	إجمالي تمويل المصارف لشهامة	جملة رصيد التمويل المصرفي بالجنيه	نسبة تمويل المصارف لشهامة من إجمالي التمويل بالجنيه (%)
2012	13025.9	3643.6	5909.5	24815	23.8
2013	14131.3	3172	6090	32631.8	18.7
2014	15773	4340.1	6542.8	40005.7	16.4
2015	18446	5439.7	9184.9	50019.9	18.4
2016	20555.21	6363.07	9801.13	64197.5	15.3
2017	20503.50	6363.1	9805.5	99588.9	9.8
2018	26842	8580.7	16039.4	146534.7	10.9

-المصدر: الباحث من تقارير العرض الاقتصادي والمالي السنوي لبنك السودان المركزي.

- في جانب الحكومة تزايد إجمالي شهامة ، وفي جانب المصارف تزايدت كمبالغ وإن تناقصت كنسبة منسوبة لإجمالي التمويل الممنوح ومع ذلك تعتبر نسب كبيرة، علما بأن العائد على شهادات شهامة بمتوسط 18% إلى 17% في السنة.

”وارتفع رصيد تمويل الشهادات من 2717.1 مليون جنيه بنهاية عام 2011 الى 3375.1 مليون ج بنهاية عام 2012 بمعدل 52% ونسبة مساهمة بلغت 6.9% من إجمالي الزيادة في عرض النقود عام 2012 “ (بنك السودان المركزي ، 2012 ، ص41). ”وارتفع صافي شراء الشهادات من 3375.1% مليون ج بنهاية عام 2012م الى 4797.9 مليون ج بنهاية عام 2013م بمعدل 42.1% ونسبة مساهمة بلغت 18.3% من إجمالي الزيادة في عرض النقود في عام 2013 م نتيجة لزيادة طرح الأوراق المالية من وزارة المالية وتسييل الأوراق لمعالجة كمشاكل السيولة لدى المصارف“.(بنك السودان المركزي ، 2013 ، ص47). ثم تفاقمت التزامات الحكومة بما فيها تزايد إصدار شهامة واستمرت إزاحة الاستثمار المباشر ومع تزايد الإصدار النقدي

لمقابلة الإلتزامات المختلفة للحكومة تفاقم التضخم والعجز معا فتدهورت قيمة الجنيه السودانى وهربت رؤوس الاموال منه الى العملات الاخرى ووقعت الازمة الأخيرة .ولئن كان إصدار شهادات شهامة لايتصدر مسببات التوسع فى الإصدار النقدى كفروقات مشتروات الذهب بسعر السوق الموازى وتخصيص عائداته بالسعر الرسمى لاستيراد السلع الاساسية بالاضافة لباقي إلتزامات ومديونيات الحكومة فإن مشكلة التوسع فى الإصدار النقدى نفسها أدت إلى إرتفاع معدلات التضخم إلى مستويات عالية جدا أعاققت التنمية وسارعت من وتيرة هروب رؤوس الاموال إلى الخارج لتدهور قيمة الجنيه فضعف الإستثمار المباشر وتدننت الصادرات وتزايدت الواردات مما عمق الإختلال بميزان المدفوعات، فتكمن مشكلة شهامة فى كونها تحولت من اداة لإمتصاص السيولة الزائدة فى الاقتصاد وتوجيه الموارد نحو التنمية الحقيقية من خلال مشاريع استراتيجية إلى أداة من أدوات سد عجز الموازنة العامة وساهمت فى زيادة توسع الحكومة فى الإصدار النقدى لسداد عوائد هذه الشهادات ومن ثم اخذت دائرة الدين الخبيث فى الإلتساع مع شح موارد الخزينة العامة، وهكذا أضحت شهامة دين متفاقم لم تستطع الحكومة الانفكاك منه بتصفية أصله لكل من يريد من الجهات الاعتبارية الكبرى لضخامة أرصدها من شهامة مع وصول الحكومة إلى درجة الإفلاس واكتفت بسداد إسمى لعوائدها حتى يتم تدوير أصل الشهادات من جديد.

ثانيا : تحليل موقف مكونات ميزان المدفوعات فى السودان خلال فترة الدراسة :-

من خلال دراسة مكونات ميزان المدفوعات فى السودان خلال فترة البحث تتضح وتتأكد أسباب الإختلال فى ميزان المدفوعات والتي يمكن تلخيصها فى مايلى:-

السبب الاول :- ضعف الهيكل الانتاجى للاقتصاد السودانى :- يتمثل هذا السبب فى كون ميزان المدفوعات فى السودان شهد طوال فترة الدراسة تزايدا مستمرا فى الواردات بشقيها الواردات الحكومية وواردات القطاع الخاص مع ضعف الصادرات التى لم تواكب الزيادة فى الواردات والعجز فى حساب الخدمات والتحويلات. عكست الصادرات ضعفا هيكليا فى بنية الاقتصاد السودانى تمثل فى إعتمادها على قطاع محدود من الصادرات الزراعية ثم بعد ظهور النفط وحتى فقدانه اعتمد على الصادرات النفطية ولم ينوع سلة صادراته كما لم يتمكن السودان من إنشاء بنية صناعية وزراعية واسعة ومتنوعة خاصة الصناعات التحويلية والصناعات المُقادة بالصادر لدعم ميزان المدفوعات. سيتم عرض جداول بالعوامل الاقتصادية المؤثرة فى ميزان المدفوعات فى السودان خلال فترة الدراسة وذلك فيمايلى :- سنبدأ بمكونات حساب الدخل أو الحساب الجارى فيما يلى مصحوبة بالرسم البيانى ثم التعليق عليها مجتمعة وهى حساب الصادرات وحساب الواردات وحساب الخدمات والتحويلات.

الجدول التالى يوضح تطور ميزان المدفوعات فى السودان مع الصادرات خلال فترة الدراسة:-

جدول رقم (5-3): يوضح العلاقة بين الصادرات وميزان المدفوعات في السودان في فترة الدراسة (1989-2018):-

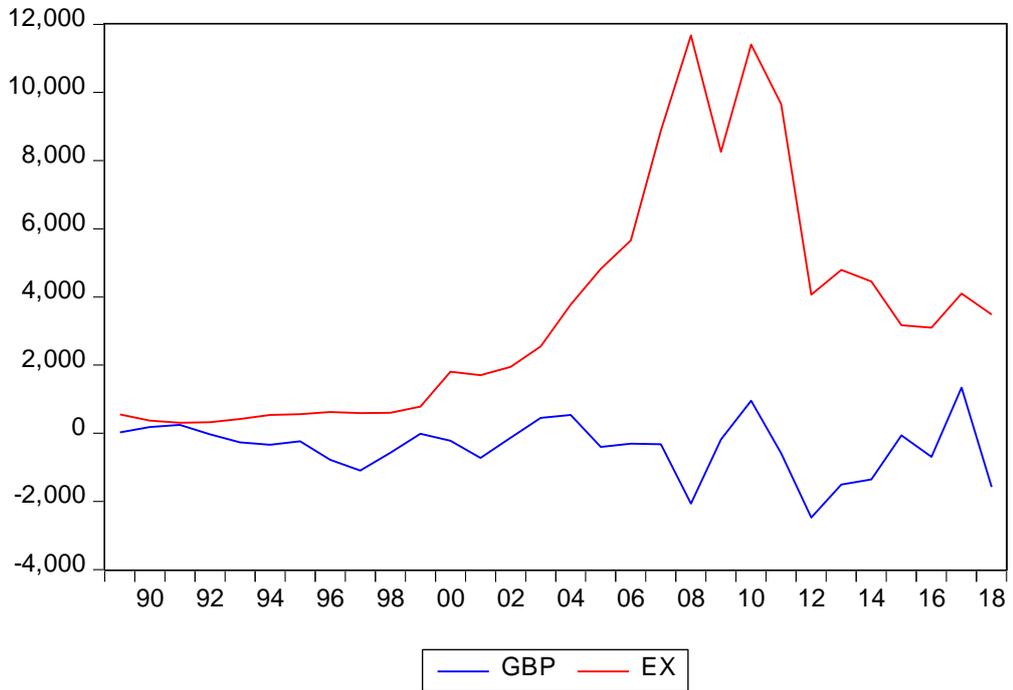
السنة	الصادرات	إجمالي العجز/الفائض في الميزان الكلي
1989	553.8	22.64
1990	374	181.4
1991	305	247.4
1992	319.3	-31.3
1993	417.3	-270.1
1994	535.6	-336.7
1995	555.7	-235.6
1996	620.3	-782.7
1997	594.2	-644.57
1998	595.7	-578.3
1999	780.1	-13.04
2000	1807	-217.9
2001	1699	-726.29
2002	1949	-132.12
2003	2542	451.47
2004	3778	535.65
2005	4824	-403.2
2006	5657	-308.4
2007	8879	-322.6
2008	11671	-2068.8
2009	8257	-179.4
2010	11404	956.5
2011	9656	-591.5
2012	4067	-2473.5
2013	4790	-1507.3
2014	4454	-1355.9
2015	3169	-61.7
2016	3094	-689.8
2017	4100	1336.2
2018	3485	-1576.6

- المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للعرض الإقتصادي والمالي.

التعليق : بلغت أعلى قيمة للصادرات 11670.5 مليون دولار عام 2008م إبان الحقبة النفطية بينما بلغ إجمالي عجز الميزان بنفس العام -2068.8 مليون دولار الذي تحول لفائض بصافي الميزان لنفس العام- بعد الاخطاء والمحذوفات - في حدود 21.1 مليون دولار وسبب ظهور العجز أولاً بإجمالي الميزان تزايد الواردات التي بلغت 8229.4 مليون دولار كما بلغ عجز حساب الخدمات 5949.4 مليون دولار كأعلى عجز سجله الميزان في هذا الحساب طوال فترة الدراسة مع ضعف الحساب المالي ذلك العام الذي بلغ 439.5 مليون دولار ، وسجلت الصادرات أدنى قيمة لها عام 1991م بمبلغ 305 مليون دولار قبل ظهور البترول بإجمالي فائض بالميزان 247.4 مليون دولار الذي تحول لعجز نهائي بالميزان- بعد الخطأ والمحذوفات -بلغ 101.3 مليون دولار.

الرسم البياني التالي يوضح أداء ميزان المدفوعات في السودان مع الصادرات خلال فترة الدراسة حيث أن الخط أعلى الشكل التالي يمثل المتغير المستقل (الصادرات) بقيمه موضحة على المحور الراسي بملايين الدولارات، بينما الخط الذي بالاسفل فلميزان المدفوعات خلال سنوات فترة الدراسة موضحة على المحور الافقي:-

رسم بياني رقم (2-3) : يوضح العلاقة بين الصادرات وميزان المدفوعات في السودان في فترة الدراسة (1989-2018) :-



المصدر : من إعداد الباحث بواسطة برنامج ال Eview

- نتيجة التحليل : مما تقدم يتحصل لنا أنه بالرغم من تسجيل الصادرات تزيادا كبيرا إبان الفترة النفطية إلا أن أثرها لم يُمكن ميزان المدفوعات من تجاوز إتجاهه العام المتمثل في العجز،

مايعنى ضعف الصادرات حجما لعدم تنوعها كيفا بالمقابل والإعتماد على مورد واحد (خام القطن ثم خام النفط) مايعنى ضعف الصناعات المُقادة بالصادر .

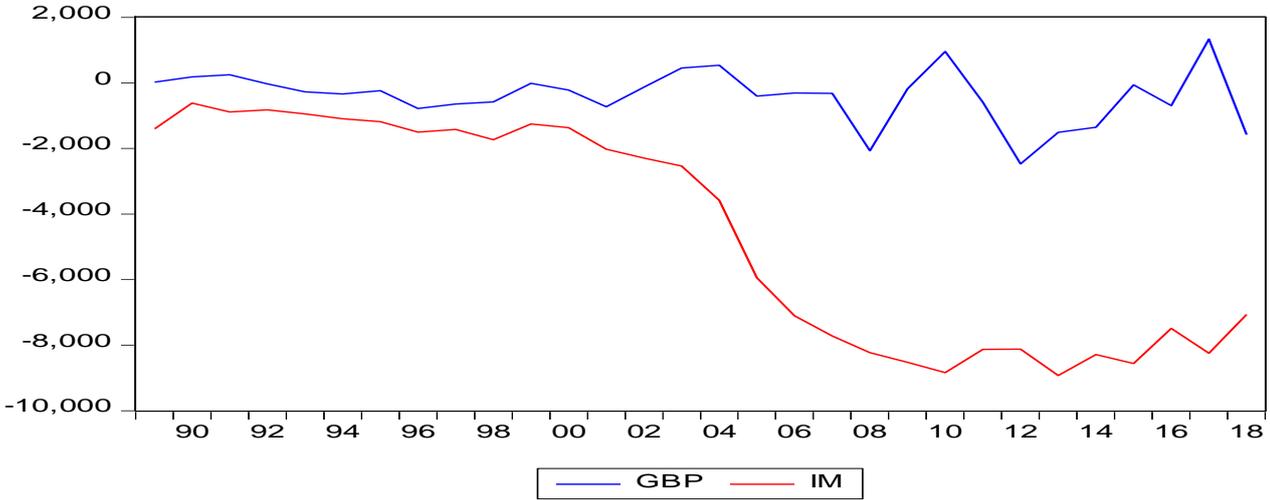
جدول رقم (3-6) يوضح العلاقة بين الواردات وميزان المدفوعات (1989-2018) :-

السنة	الواردات	إجمالي العجز/الفائض في الميزان الكلي
1989	-1402.29	22.64
1990	-618.4	181.4
1991	-890.3	247.4
1992	-820.9	-31.3
1993	-944.9	-270.1
1994	-1095.5	-336.7
1995	-1184.8	-235.6
1996	-1504.5	-782.7
1997	-1421.9	-644.57
1998	-1732.2	-578.3
1999	-1256.2	-13.04
2000	-1366.41	-217.9
2001	-2024.84	-726.29
2002	-2293.83	-132.12
2003	-2536.1	451.47
2004	-3586.18	535.65
2005	-5946	-403.2
2006	-7104	-308.4
2007	-7722.4	-322.6
2008	-8229.4	-2068.8
2009	-8528	-179.4
2010	-8839.4	956.5
2011	-8127.6	-591.5
2012	-8122.7	-2473.5
2013	-8926.3	-1507.3
2014	-8290.2	-1355.9
2015	-8558.2	-61.7
2016	-7491.1	-689.8
2017	-8246.7	1336.2
2018	-7065.1	-1576.6

المصدر: بنك السودان المركزى، التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى

التعليق: بلغت الواردات أعلى قيمة لها بالعام 2010 بمبلغ 8839.4 مليون دولار وبالعام 2013 بمبلغ 8,926.30 مليون دولار على التوالي، بإجمالي فائض في الميزان بلغ 956.5 مليون دولار عام 2010م وبعجز نهائي في صافي الميزان - بعد الخطأ والمحذوفات - بمبلغ 26.8 مليون دولار، وبإجمالي عجز عام 2013م بلغ 1507.3 مليون دولار، وسجلت الواردات أدنى قيمة لها عام 1990 بمبلغ 618.4 مليون دولار مع إجمالي عجز بالميزان بلغ -257.5 مليون دولار.

-رسم بياني لتطور ميزان المدفوعات في السودان مع الواردات خلال فترة الدراسة حيث أن الخط أعلى الشكل التالي يمثل المتغير التابع (ميزان المدفوعات) ، بينما الخط الذي بالاسفل للواردات بقيمها موضحة على المحور الراسي بملايين الدولارات:-
رسم بياني رقم (3-3) يوضح العلاقة بين الواردات وميزان المدفوعات في السودان في فترة الدراسة (1989-2018):-



المصدر: من إعداد الباحث بواسطة برنامج ال Eview.

-نتيجة التحليل : تشهد الواردات نموا مستمرا مصاحبا لنمو الصادرات والذي يتضح بجلاء إبان الفترة النفطية مما يفسر استمرار الاتجاه العام لميزان المدفوعات في السودان نحو العجز والذي يعنى إتجاه المجتمع اتجاها استهلاكيا وهو مايؤيده العجز المستمر بصافي حساب الخدمات الاتي.

جدول رقم (3-7) يوضح العلاقة بين صافى حساب الخدمات والتحويلات وميزان المدفوعات في السودان في فترة الدراسة (1989-2018) :-

السنة	صافى الخدمات والتحويلات	إجمالي العجز/الفائض في الميزان الكلي
1989	521.49	22.64
1990	256.8	181.4
1991	97.1	247.4
1992	135.7	-31.3
1993	70.9	-270.1
1994	13.2	-336.7
1995	52.9	-235.6
1996	11.2	-782.7
1997	0.4	-644.57
1998	179.1	-578.3
1999	44.69	-13.04
2000	-957.85	-217.9
2001	-890.6	-726.29
2002	-628.84	-132.12
2003	-944.65	451.47
2004	-1009.8	535.65
2005	-1708.6	-403.2
2006	-3471.3	-308.4
2007	-4425	-322.6
2008	-5949.4	-2068.8
2009	-4655.6	-179.4
2010	-4279.9	956.5
2011	-2869.1	-591.5
2012	-2185.6	-2473.5
2013	-1685.3	-1507.3
2014	291	-1355.9
2015	-71.6	-61.7
2016	171.3	-689.8
2017	-916.2	1336.2
2018	-1098.1	-1576.6

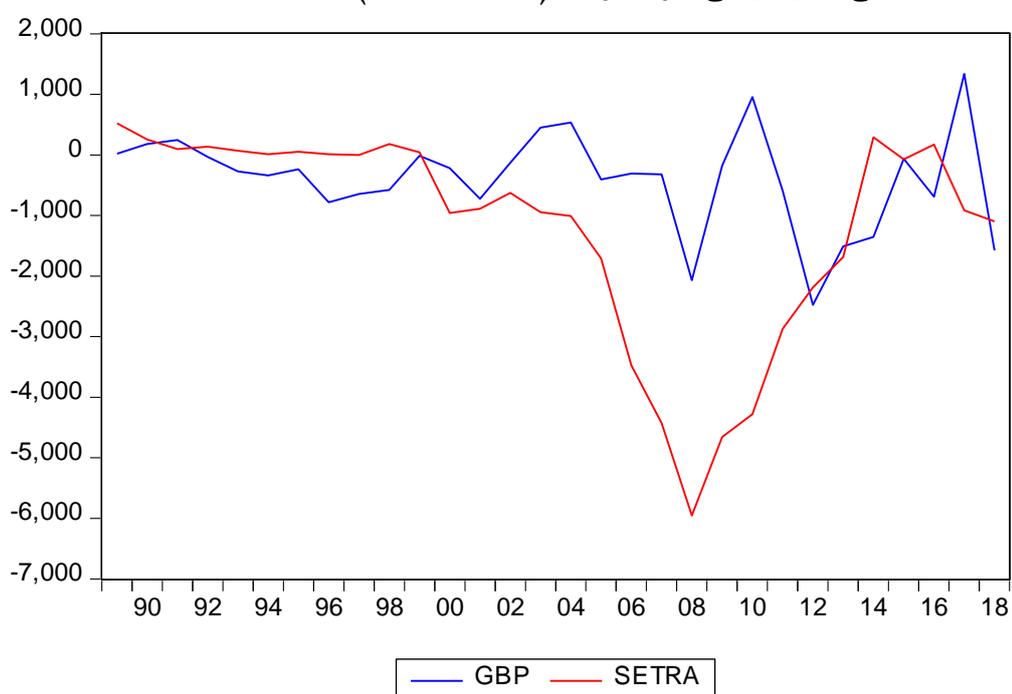
- المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للعرض الإقتصادي والمالي .

التعليق: بلغ صافي حساب الخدمات والتحويلات أعلى قيمة له عام 1989م بمبلغ 521 مليون دولار بإجمالي فائض بالميزان في حدود 22.64 مليون دولار، وأدنى قيمة له 5949 مليون دولار عام 2008م بإجمالي عجز بالميزان في حدود 2068.8 مليون دولار وتحويل لفائض بصافي الميزان - بعد الأخطاء والمحذوفات - في حدود 21.1 مليون دولار.

رسم بياني لتطور ميزان المدفوعات في السودان مع صافي الخدمات والتحويلات خلال الفترة حيث أن الخط أعلى الشكل التالي يمثل المتغير المستقل (الخدمات والتحويلات) وقيمته موضحة على المحور الراسي بملايين الدولارات، بينما الخط الذي بالأسفل فالمييزان المدفوعات:-

رسم بياني رقم (3-4) يوضح العلاقة بين صافي حساب الخدمات والتحويلات وميزان

المدفوعات في السودان في فترة الدراسة (1989-2018) :-



المصدر : من إعداد الباحث بواسطة برنامج ال Eview.

شكل الرسم يوضح العلاقة الطردية بين تزايد عجز هذا المتغير وعجز ميزان المدفوعات (الذي هو الاتجاه العام لميزان المدفوعات في السودان) ومن ثم الأثر الواضح لهذا المتغير على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة.

التعليق على مكونات الحساب الجاري خلال فترة الدراسة :- يمكن تقسيم فترة الدراسة بالنسبة للصادرات والواردات وحساب الدخل والتحويلات الى ثلاثة فترات رئيسية الفترة الأولى ما قبل ظهور النفط من العام 1989م حتى العام 1998م حيث سجل العام 1996م أعلى مبلغ للصادرات بإجمالي 620.3 مليون دولار منها مبلغ 128.3 مليون دولار صادر قطن والذي سجلت صادراته في العام 1990م 178.5 مليون دولار الأمر الذي يعنى الإعتماد على

محصول واحد فى الصادرات مع ضعف الصناعة المقادة بالصادر مما أثر فى الاتجاه العام لميزان المدفوعات نحو العجز.

ثم الفترة الثانية من الدراسة وهى الحقبة البترولية حيث بلغت الصادرات ذروتها فى عامى 2008 و2010م متأثرة بصادر النفط حيث بلغت جملة الصادرات فى العام 2008م 11.670.5 مليون دولار منها 11094.1 مليون دولار صادرات النفط ، وفى العام 2010م بلغت جملة الصادرات 44.404.3 مليون دولار منها 9.018 مليون دولار صادرات نفطية و مبلغ 1.018 مليون دولار صادرات الذهب التى شهدت قفزة نوعية لأول مرة ابتداء من العام 2010م ثم توالى تزايدها. ثم الفترة الثالثة فترة مابعد فقدان النفط وتبدأ من العام 2012م وحتى العام 2018م حيث شهدت هذه الفترة تراجعاً كبيراً فى الصادرات مع تزايد الواردات ومن ضمنها الواردات الحكومية حيث بلغت الواردات عام 2013م أعلى معدل لها طوال فترة الدراسة بمبلغ 8926.30 مليون دولار بإجمالى عجز فى الميزان بلغ 1507.3 مليون دولار.

- وتظهر المشكلة عند معالجة عجز الموازنة حيث يجب العمل على زيادة الإنتاج لدعم السياسة النقدية والمالية- كسياسة تغيير الانفاق مثلاً- لأن زيادة الإنتاج بغرض رفع الصادرات هى الهدف الأساسى من كل هذه السياسات لاسيما فى الدول الأقل نمواً التى لاتمتلك أصلاً بنية صناعية وزراعية ضخمة ومتنوعة لذا فإن إقتصادياتها ليست حساسة بالدرجة الكافية للسياسات النقدية والمالية التى يجب عدم الإعتماد عليها كلياً دون الإهتمام بمتابعة الهدف الأساس من هذه السياسات وهو زيادة الإنتاج القومى حتى لايفضى الإفراط - النقدى مثلاً- لحلحلة مشكلات الحكومة وميزان المدفوعات العاجلة للتضخم وتدهور سعر صرف العملة المحلية لإنخفاض الصادرات بسبب ضعف البنية الصناعية والزراعية ضعفاً هيكلياً ومن ثم إرتفاع الميل الحدى للإستيراد ومن ثم مفاومة أزمة العجز.

السبب الثانى: تذبذب صافى الاستثمار الاجنبى المباشر:-

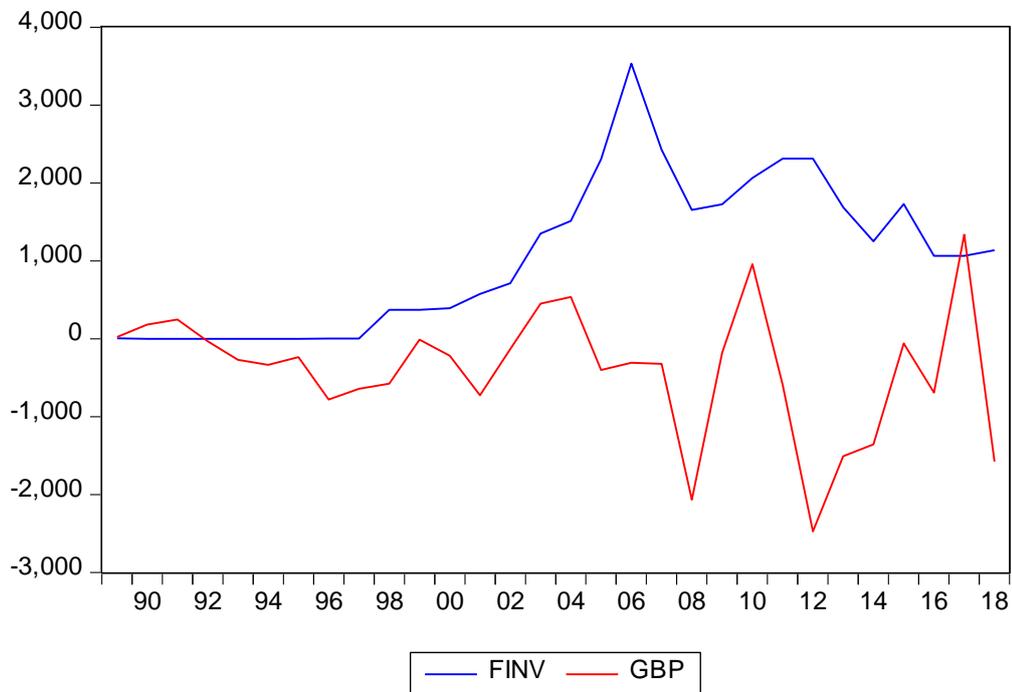
هذا السبب ذو علاقة وثيقة بالسبب الاول من حيث أن تزايد الاستثمار الاجنبى يؤدى الى تزايد الناتج المحلى الاجمالى الامر الذى يدعم الصادرات ويخفض الواردات كما يعتبر تدفقاً نقدياً الى الداخل، وسيتم سرد جدول بتطور موقف صافى الاستثمار الاجنبى المباشر خلال فترة الدراسة ثم التعليق عليه فيما يلى:-

جدول رقم (3-8) يوضح العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات فى السودان فى فترة الدراسة (1989-2018) :-

السنة	الاستثمار الاجنبى	إجمالى العجز/الفائض فى الميزان الكلى
1989	3.49	22.64
1990	-0.3	181.4
1991	0	247.4
1992	0	-31.3
1993	0	-270.1
1994	0	-336.7
1995	0	-235.6
1996	0.4	-782.7
1997	2.7	-644.57
1998	370.7	-578.3
1999	370.8	-13.04
2000	392.21	-217.9
2001	574	-726.29
2002	713.18	-132.12
2003	1349.19	451.47
2004	1511.07	535.65
2005	2304.6	-403.2
2006	3534.1	-308.4
2007	2425.6	-322.6
2008	1653.1	-2068.8
2009	1726.3	-179.4
2010	2063.7	956.5
2011	2313.7	-591.5
2012	2312.9	-2473.5
2013	1687.9	-1507.3
2014	1251.3	-1355.9
2015	1728.4	-61.7
2016	1063.8	-689.8
2017	1065.3	1336.2
2018	1135.8	-1576.6

المصدر: بنك السودان المركزى، التقارير السنوية للمعرض الإقتصادى والمالى

التعليق: بلغ صافي الاستثمار الاجنبي أعلى قيمة له عام 2006م فبلغ 3534.1 مليون دولار بإجمالي عجز بالميزان بلغ 308.4 مليون دولار وذلك لتفاقم عجز الحساب الجاري الذي بلغ -4918.7 مليون دولار، وبلغ صافي الاستثمار الاجنبي أدنى قيمة له عام 1990م بمبلغ -0.3 مليون دولار لصالح الخارج بالرغم من ذلك حقق إجمالي الميزان فائضا في حدود 181.4 مليون دولار وذلك لتحقيق الحساب الجاري فائضا في حدود 12.4 مليون دولار. -رسم بياني لتطور ميزان المدفوعات في السودان مع صافي الاستثمار الاجنبي حيث أن الخط أعلى الشكل التالي يمثل المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي المباشر) وقيمته موضحة على المحور الراسي بملايين الدولارات، بينما الخط الذي بالاسفل فلميزان المدفوعات:-
رسم بياني رقم (5-3) يوضح العلاقة بين صافي الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات في السودان في فترة الدراسة (1989-2018) :-



المصدر : من إعداد الباحث بواسطة برنامج ال Eview.

شكل الرسم البياني يعكس وجود علاقة بين المتغيرين تبدو عكسية فعندما يزيد صافي الاستثمار الاجنبي المباشر يكون الميزان في اتجاه تخفيض العجز، وعندما ينخفض صافي الاستثمار الاجنبي يتجه الميزان نحو المزيد من العجز .

يمكن تقسيم موقف الاستثمار الاجنبي المباشر بالسودان حسب الفترة التي تغطيها الدراسة الى ثلاثة فترات الفترة الاولى هي الفترة من العام 1989م الى 1997م حيث شهدت تراجعاً كبيراً في الاستثمار الاجنبي المباشر ، الفترة الثانية من العام 1998م وحتى العام 2013م وهي مرتبطة بالحقبة النفطية وذلك لإقبال الشركات الاجنبية على الاستثمار بقطاع النفط إبتداء من العام 1998م وانتهت هذه الحقبة بعد ذهاب البترول الى النصف الجنوبي من البلاد بالانفصال حيث

بدأ التراجع المستمر فى حجم صافى الاستثمار الاجنبى المباشر بالبلاذ حتى نهاية فترة الدراسة وكان لهذا أثره البالغ على ميزان المدفوعات إذ حقق ميزان المدفوعات طفرة مقدرة فى حجم الصادرات وفى حجم صافى الاستثمار الاجنبى المباشر خلال الحقبة النفطية ثم بدأ التراجع بهذين البندين بميزان المدفوعات.

السبب الثالث: ضعف صافى القروض والمنح:-

تعتبر الديون والقروض تدفقا للداخل يؤثر إيجابا على موقف ميزان المدفوعات فى الاجل القصير، لكن تفاقم الديون كما عرفنا فى الفصل السابق يؤدى الى تزايد سداد فوائدها الامر الذى ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات. الجدول التالى يوضح العلاقة بين صافى القروض والمنح وميزان المدفوعات فى السودان خلال فترة الدراسة.

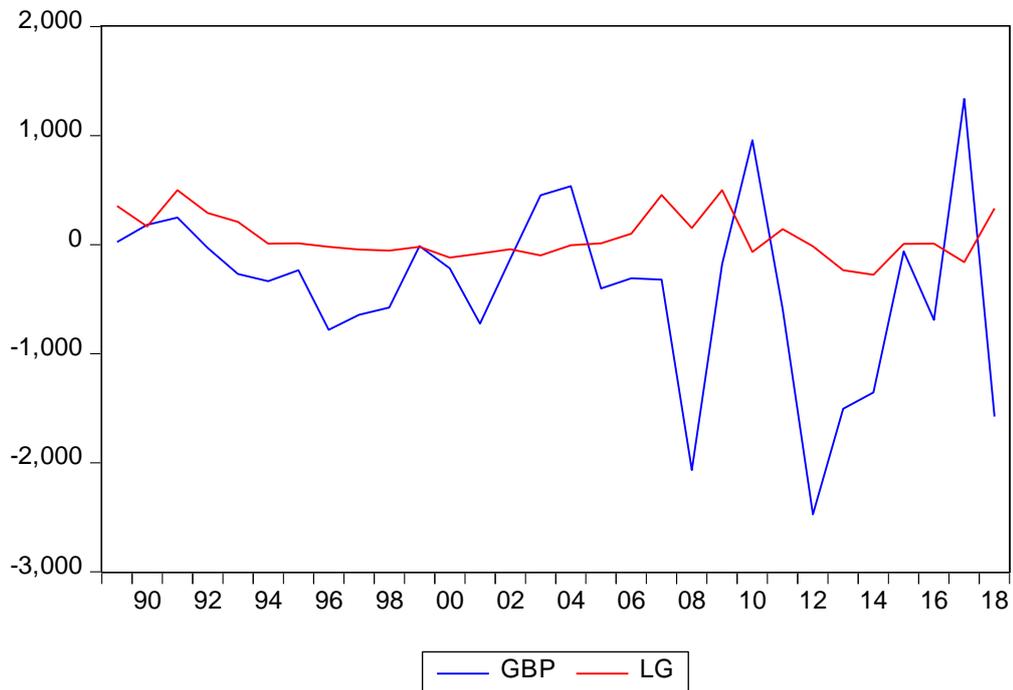
جدول رقم (9-3) يوضح العلاقة بين صافى القروض والمنح وميزان المدفوعات فى السودان فى فترة الدراسة (1989-2018) :-

السنة	صافى القروض والمنح	إجمالى العجز/الفائض فى الميزان الكلى
1989	352.71	22.64
1990	167.1	181.4
1991	499.4	247.4
1992	288.8	-31.3
1993	208.4	-270.1
1994	8.8	-336.7
1995	9.9	-235.6
1996	-21.5	-782.7
1997	-45.1	-644.57
1998	-54.2	-578.3
1999	-21.32	-13.04
2000	-119.39	-217.9
2001	-83.34	-726.29
2002	-43.02	-132.12
2003	-100.3	451.47
2004	-6.01	535.65
2005	10.4	-403.2
2006	100.2	-308.4
2007	453.7	-322.6
2008	152	-2068.8
2009	498.2	-179.4
2010	-67.3	956.5
2011	142.5	-591.5
2012	-17	-2473.5
2013	-236.4	-1507.3
2014	-276.3	-1355.9
2015	5.8	-61.7
2016	9.7	-689.8
2017	-160.24	1336.2
2018	330.2	-1576.6

المصدر: بنك السودان المركزى، التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى

التعليق: يلاحظ ان حساب صافى القروض والمنح بدأ بمبلغ أكبر فى العام 1989م مقارنة بالاعوام التالية ، ثم اخذ فى التناقص حتى تحول إلى بند عجز لتزايد حجم سدادات الديون عن سحباتها فبلغ ذروته عام 2000م بعجز بلغ 119.39 مليون دولار ثم تناقص بسبب بدء تزايد سحبوات القروض لدخول الحكومات الاجنبية للاستثمار بالنفط حتى تحول لبند موجب بزيادة السحوبات عن السدادات لصالح ميزان المدفوعات فى السودان ثم بدأ فى التراجع بنهايات الفترة البترولية حيث بلغ فى عام 2012م بعجز 17 مليون دولار، وبالمجمل يعتبر هذا البند بندا ضعيفا وذلك بسبب الحصار الاقتصادى الذى تم فرضه على حكومة السودان بعيد وصولها للسلطة فى العام 1989م ، ولهذا أظهر التحليل القياسى فى الفصل الرابع عدم الأثر الجوهري لهذا البند على ميزان المدفوعات بصورة مباشرة.

الرسم البيانى لتطور ميزان المدفوعات فى السوان مع صافى القروض والمنح خلال الفترة حيث أن الخط أعلى الشكل التالى يمثل المتغير المستقل (صافى القروض والمنح) وقيمه موضحة على المحور الراسى بملايين الدولارات، بينما الخط الذى بالاسفل فليميزان المدفوعات:-
رسم بيانى رقم (6-3) يوضح العلاقة بين صافى القروض والمنح مع ميزان المدفوعات فى السودان فى فترة الدراسة (1989-2018) :-



المصدر : من إعداد الباحث بواسطة برنامج ال Eview.

يعكس الرسم عدم وجود علاقة استجابة متبادلة بين المتغيرين بشكل واضح حيث يسير حساب القروض والمنح فى خط شبه مستقيم وهو ما اثبتته التقدير القياسى وذلك بعدم معنوية هذا الحساب على مبيزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

السبب الرابع : ضعف وتذبذب صافى الاصول والالتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية:-

ويعكس هذا البند حركة الحساب المالى والذى تم ذكر شقه الاول المتمثل فى صافى الاستثمار الاجنبى المباشر وسبق الحديث عنه ونحن الان بصدد ذكر الشق الثانى أوباقى مفرداته والتي تشمل صافى الاصول والالتزامات الاجنبية للمصارف التجارية والسلطات النقدية - غير الاحتياطية - كما يشمل التسهيلات التجارية واستثمار المحافظ الاخرى وكلما زادت الاصول النقدية الاجنبية لصالح البنوك التجارية والسلطات الرسمية طويلة وقصيرة الاجل كلما أدى ذلك الى دعم ميزان المدفوعات وفيما يلى جدول يضم إجمال مفردات الشق الثانى من الحساب المالى المذكورة:-

جدول رقم (10-3) يوضح العلاقة بين صافى الاصول والالتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية مع ميزان المدفوعات فى السودان فى فترة الدراسة (1989-2018) :-

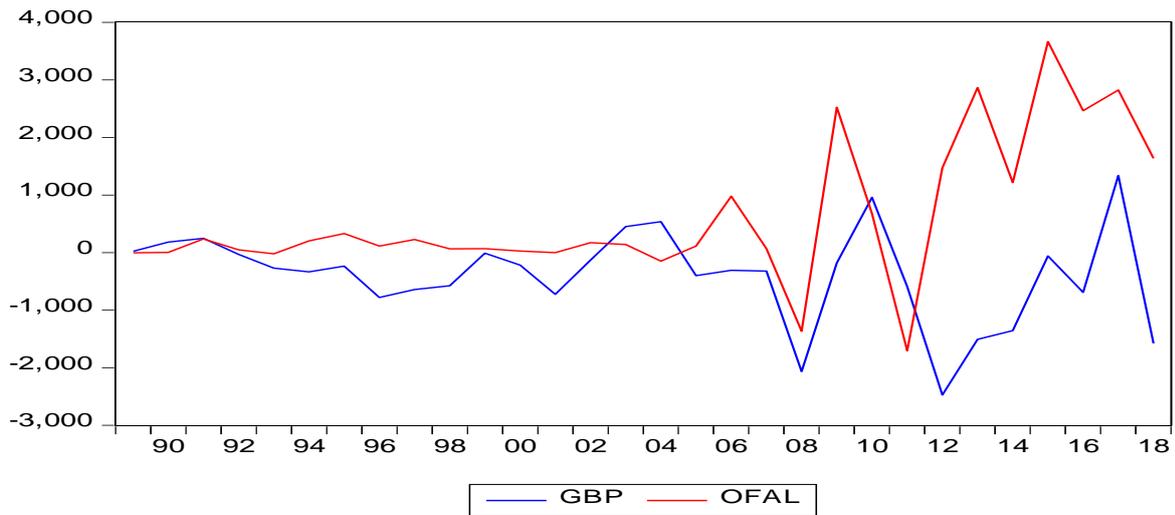
السنة	صافى الاصول والالتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية	إجمالى العجز/الفائض فى الميزان الكلى
1989	6.6-	22.64
1990	2.2	181.4
1991	236.2	247.4
1992	45.8	-31.3
1993	21.8-	-270.1
1994	201.2	-336.7
1995	330.7	-235.6
1996	111.2	-782.7
1997	225.1	-644.57
1998	62.6	-578.3
1999	68.89	-13.04
2000	26.84	-217.9
2001	0.21-	-726.29
2002	171.29	-132.12
2003	13.141	451.47
2004	18.151-	535.65
2005	112.1	-403.2
2006	976.7	-308.4
2007	66.3	-322.6
2008	-1365.6	-2068.8
2009	2522.6	-179.4
2010	675.1	956.5
2011	1706.7-	-591.5
2012	1472.4	-2473.5
2013	2863.1	-1507.3
2014	1214.6	-1355.9
2015	3664.9	-61.7
2016	2462.8	-689.8
2017	2821.24	1336.2
2018	1635.9	-1576.6

المصدر: بنك السودان المركزى، التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى

التعليق: بلغ صافي الاصول والالتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية بما فيها التسهيلات التجارية واستثمار محافظ اخرى مبلغ 2863.1 و3664.9 مليون دولار عامى 2013 و2015م على التوالي حيث بلغ إجمالي عجزالميزان 1507.3 مليون دولار عام 2013م و61.7 مليون دولار عام 2015م والذي تحول لفائض بصافي الميزان النهائى بعد -الاطء والمحذوفات- بمبلغ 38.4 مليون دولار. كما سجلت هذه البنود أدنى قيمة لها بعجز 1365.6 و1706.7 مليون دولار عامى 2008م و2011م على التوالي بعجز إجمالي فى الميزان بلغ 2068.8 و591.5 مليون دولار على التوالي والذي تحول لفائض بصافي الميزان - بعد الاخطاء والمحذوفات - فى عام 2008م الى حدود 21.1مليون دولار.

الرسم البيانى: الخط أعلى الشكل التالى يمثل المتغير المستقل (صافي الاصول والالتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية) وقيمته موضحة على المحور الراسى بملايين الدولارات، بينما الخط الذى بالاسفل فليميزان المدفوعات:-

رسم بيانى رقم (7-3) يوضح العلاقة بين صافي الاصول والالتزامات الاجنبية مع ميزان المدفوعات فى السودان فى فترة الدراسة (1989-2018):-



المصدر : من إعداد الباحث بواسطة برنامج ال Eview .

يظهر من الرسم البيانى وجود علاقة تصاحب بين المتغيرين حيث ينخفضان معا ويرتفعان معا بنفس الشكل الهندسى مايعنى وجود علاقة طردية بين تزايد عجز الميزان مع انخفاض صافي هذا الحساب والذي يعنى تزايد الالتزامات الاجنبية على الاصول الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية وهو ماأثبتته التقدير القياسى الذى اثبت معنوية هذا المتغير وأثره على ميزان المدفوعات فى السودان.

السبب الخامس:سعر الصرف والتضخم ومعدل نمو الناتج المحلى الحقيقى:-

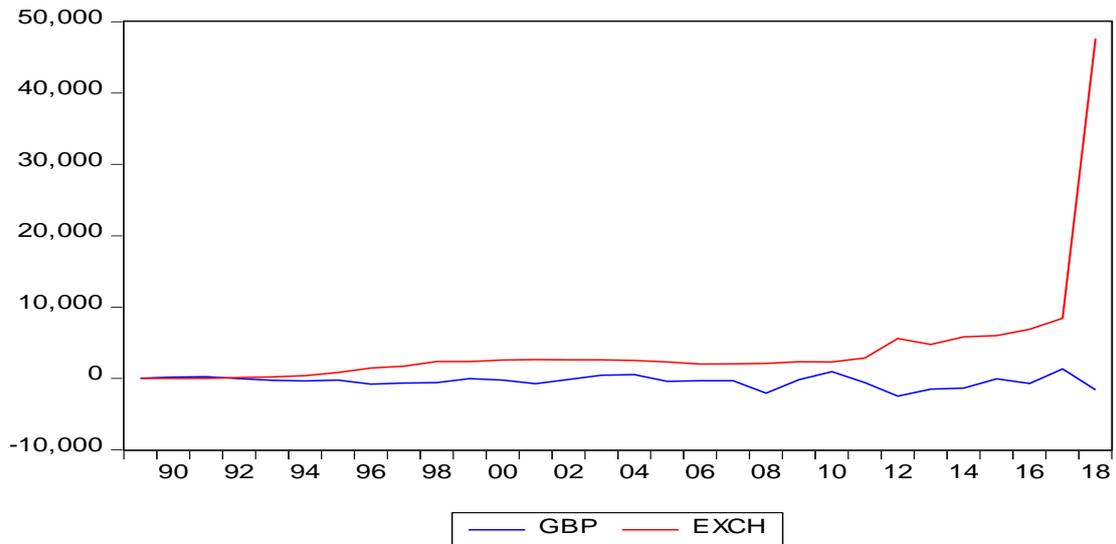
1- سعر الصرف:- جدول رقم (11-3) يوضح العلاقة بين سعر صرف الجنيه السودانى (القديم) مقابل الدولار وميزان المدفوعات فى السودان فى فترة الدراسة (1989-2018) :-

السنة	سعر الصرف (المقابل بالجنيه القديم)	إجمالى العجز/الفائض فى الميزان الكلى
1989	4.5	22.64
1990	4.5	181.4
1991	15	247.4
1992	132	-31.3
1993	216	-270.1
1994	400	-336.7
1995	838	-235.6
1996	1460	-782.7
1997	1712	-644.57
1998	2370	-578.3
1999	2380	-13.04
2000	2573.2	-217.9
2001	2621.8	-726.29
2002	2616.8	-132.12
2003	2601.6	451.47
2004	2506.3	535.65
2005	2305.4	-403.2
2006	2013.3	-308.4
2007	2052.6	-322.6
2008	2091	-2068.8
2009	2330	-179.4
2010	2320	956.5
2011	2881	-591.5
2012	5600	-2473.5
2013	4750	-1507.3
2014	5830	-1355.9
2015	6010	-61.7
2016	6898.3	-689.8
2017	8433.6	1336.2
2018	47619	-1576.6

المصدر: (بنك السودان المركزى الإصدار رقم (7)، 2006، ص 26-27)

التعليق : يظهر الجدول التدهور المطرد لسعر الصرف الجنيه مقابل الدولار والذي لم يستقر الا بعد ظهور النفط ابتداء من العام 1999م وحتى العام 2011م ثم بدأ بزيادة ملحوظة ابتداء من العام 2012م فبلغ 5600 ج مقابل الدولار الواحد ثم واصل تراجع أمام الدولار حتى عام 2017م ليبلغ 8433.6 جنيه مقابل الدولار الواحد ثم قفز في العام التالي 2018م الى 47619 جنيه مقابل الدولار الواحد وهي قفزة وزيادة كبيرة جدت عنى عدم موضوعية سعر الصرف الذى ظل يتحدد بواسطة السلطات الرسمية بالبلاد لذا لم يرتبط موقف ميزان المدفوعات فى السودان بصورة مباشرة بهذا المتغير سواء بتحقيق فائض أو عجز محدد .

رسم بيانى لتطور ميزان المدفوعات فى السودان مع سعر صرف الجنيه السودانى (القديم) مقابل الدولار ، فالخط أعلى الشكل التالى يمثل المتغير المستقل (سعر الصرف) وقيمته موضحة على المحور الراسى بالجنيه القديم، بينما الخط الذى بالاسفل فميزان المدفوعات:-
رسم بيانى رقم (8-3) يوضح العلاقة بين سعر صرف الجنيه السودانى (القديم) مقابل الدولار وميزان المدفوعات فى السودان فى فترة الدراسة (1989-2018) :-



المصدر : من إعداد الباحث بواسطة برنامج ال Eview .

يظهر من الشكل أن متغير سعر الصرف يسير فى خط شبه مستقيم حتى العام 2017 مايعنى عدم وجود علاقة تأثير متبادل بين المتغيرين، ثم تغير فقفز فى العام التالي 2018م الى إتجاه الاعلى وذلك للزيادة الكبيرة فى تدهور قيمته التى بلغت 47619 جنيه مقابل الدولار الواحد بدلا عن 8433 جنيه للدولار الواحد عام 2017م وهى قفزة كبيرة تعكس عدم موضوعية سعر الصرف الرسمى الذى كان سائدا لذا جاء التقدير القياسى بالفصل الرابع ليفيد بعدم معنوية أثر هذا المتغير على الميزان.

2- التضخم:-

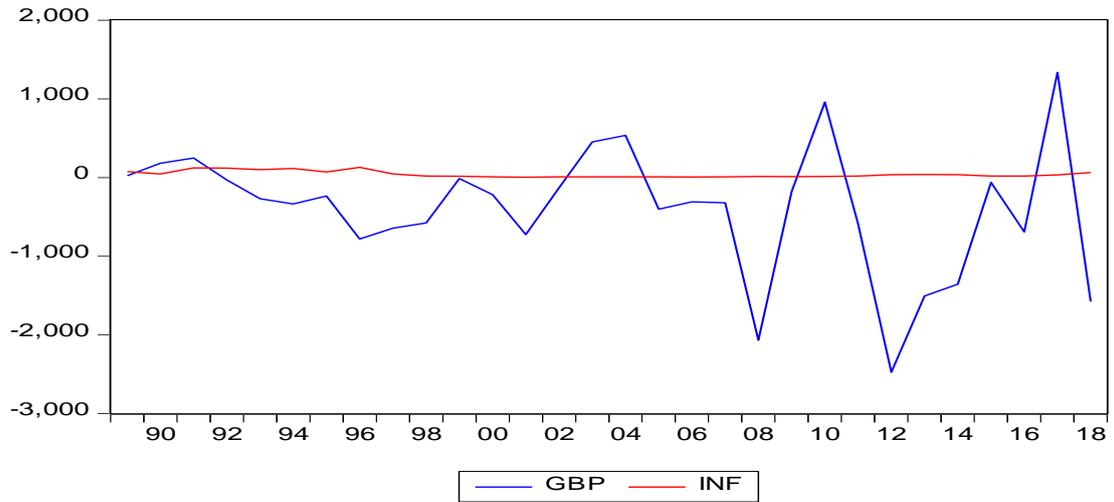
جدول رقم (12-3) يوضح العلاقة بين التضخم وميزان المدفوعات في فترة الدراسة:-

السنة	معدلات التضخم	العجز/الفائض في الميزان الكلي
1989	74	22.64
1990	44.6	181.4
1991	121.9	247.4
1992	118.7	-31.3
1993	99.3	-270.1
1994	115.7	-336.7
1995	69.1	-235.6
1996	130.3	-782.7
1997	46.5	-644.57
1998	17.4	-578.3
1999	16.1	-13.04
2000	8.1	-217.9
2001	4.9	-726.29
2002	8.3	-132.12
2003	7.4	451.47
2004	8.8	535.65
2005	8.4	-403.2
2006	7.2	-308.4
2007	8.1	-322.6
2008	14.4	-2068.8
2009	11.2	-179.4
2010	13	956.5
2011	18.5	-591.5
2012	35.1	-2473.5
2013	37.1	-1507.3
2014	36.9	-1355.9
2015	17.3	-61.7
2016	17.8	-689.8
2017	32.4	1336.2
2018	63	-1576.6

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للعرض الإقتصادي والمالي

التعليق: بدأ التضخم متصاعدا ومتذبذبا حتى استقر ابتداء من العام 2000م ثم بدأ في التصاعد الملحوظ بعد فقدان النفط فبلغ عام 2012م 35.1% حتى بلغ عام 2018م 63% ، كما لم يرتبط هذا المتغير بصورة مباشرة بميزان المدفوعات من حيث تحقيق الفائض أو العجز بالميزان. رسم بياني لتطور ميزان المدفوعات في السودان مع معدلات التضخم خلال الفترة حيث أن الخط المستقيم أعلى الشكل التالي يمثل المتغير المستقل (التضخم) ، بينما الخط المتعرج الذي بالاسفل فلميزان المدفوعات:-

رسم بياني رقم (9-3) يوضح العلاقة بين التضخم وميزان المدفوعات في السودان في فترة الدراسة (1989-2018) :-



المصدر : من إعداد الباحث بواسطة برنامج ال Eview .

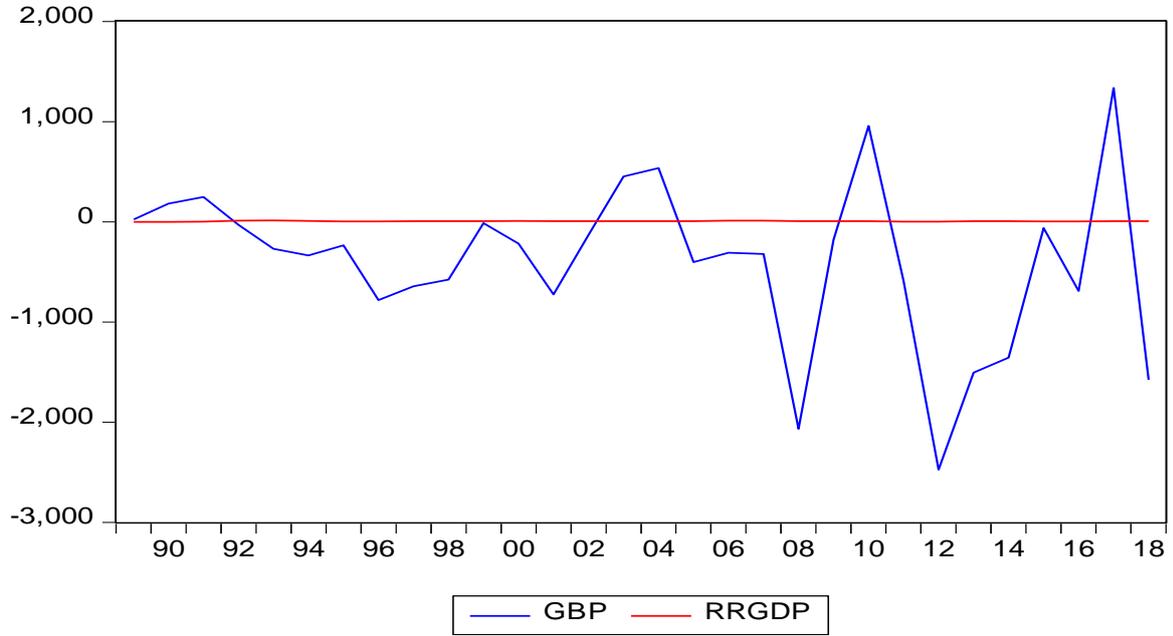
يظهر الرسم البياني ميزان المدفوعات في خطوط متعرجة ، ومعدل التضخم في خط مستقيم مايعنى عدم وجود علاقة تغير متبادل مباشرة يربط بين المتغيرين حيث يظهر من انحدار النموذج القياسى الذى سيرد ذكره وجود ارتباط خطى متعدد لهذا المتغير فتم استبعاده من النموذج ، وهذا يعنى وجود علاقة بينهما لكن لايمكن تصويرها خطيا بطريقة مباشرة .

3- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: -جدول رقم (13-3) يوضح العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وميزان المدفوعات في السودان في فترة الدراسة:-

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	إجمالي العجز/الفائض في الميزان الكلي
1989	0.3-	22.64
1990	0.2-	181.4
1991	1.2	247.4
1992	11.3	-31.3
1993	12.7	-270.1
1994	7.6	-336.7
1995	4.5	-235.6
1996	4.7	-782.7
1997	6.1	-644.57
1998	6	-578.3
1999	6	-13.04
2000	8.3	-217.9
2001	6.4	-726.29
2002	6.5	-132.12
2003	6.3	451.47
2004	5.1	535.65
2005	5.6	-403.2
2006	9.9	-308.4
2007	10.9	-322.6
2008	6.4	-2068.8
2009	5.9	-179.4
2010	5.2	956.5
2011	1.9	-591.5
2012	1.4	-2473.5
2013	6.8	-1507.3
2014	7	-1355.9
2015	4.3	-61.7
2016	4.8	-689.8
2017	5.2	1336.2
2018	5.7	-1576.6

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للعرض الإقتصادي والمالي

رسم بياني لتطور ميزان المدفوعات في السودان مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة حيث أن الخط المستقيم أعلى الشكل التالي يمثل المتغير المستقل (معدل نمو الناتج الحقيقي) ، بينما الخط المتعرج الذي بالاسفل فلميزان المدفوعات:-
رسم بياني رقم (10-3) لتطور ميزان المدفوعات مع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي



المصدر : من إعداد الباحث بواسطة برنامج ال Eview .

- يظهر بالرسم البياني معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بخط مستقيم ، وميزان المدفوعات في خطوط متعرجة بطريقة واضحة تعبر عن عدم وجود علاقة تغير متبادل مباشرة يربط بين المتغيرين حيث يظهر من انحدار النموذج القياسي الذي سيرد ذكره وجود ارتباط خطي متعدد لهذا المتغير فتم استبعاده من النموذج ، وهذا يعنى وجود علاقة بينهما لكن لايمكن تصويرها خطيا بطريقة مباشرة.

الفصل الرابع: التحليل القياسي

المبحث الأول: بناء وتوصيف وتقدير النموذج القياسي .

المبحث الثاني: مناقشة واختبار الفرضيات والنتائج.

الفصل الرابع : التحليل القياسى

الغرض من هذا الفصل تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات فى السودان خلال فترة الدراسة وإتجاه هذا الأثر بعد بناء وتوصيف النموذج القياسى المناسب من خلال الاطار النظرى الذى تم عرضه عن طريق استخدام أساليب الاقتصاد القياسى، ثم التنبؤ بقيم مكونات ميزان المدفوعات فى السودان للخمس سنوات القادمة بإفتراض عدم حصول التصحيح والتعديل الجوهرى.

المبحث الأول: بناء وتوصيف وتقدير النموذج القياسى :-

يعرف النموذج القياسى بانه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التى تتم صياغتها بالطرق الرياضية والاحصائية لتوضيح سلوكية أو مكانية هذه العلاقات.

-أهم خصائص النموذج القياسى:-

1- البساطة فهو يقتصر على العلاقات الاساسية فى الظاهرة الاقتصادية المعينة.
2-مطابقته للنظرية الاقتصادية، بحيث يجب أن تكون الصيغة الرياضية وصفا صحيحا للظاهرة الاقتصادية.

3- قدرة النموذج الاقتصادى على التنبؤ أو تقدير قيم المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بحيث تكون أفضل تقريب للمعالم الحقيقية من خلال صفات مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسى مثل خاصية عدم التحيز والكفاءة والكفاية والاتساق.

-متطلبات توصيف النموذج:-

1-تحديد متغيرات النموذج:-ويمكن تصنيف متغيراته الى:-

أ-المتغيرات الداخلية: وهى المتغيرات التى تتحدد قيمتها ضمن النموذج نفسه عن طريق المعاملات وقيم المتغيرات الخارجية للنموذج الاقتصادى، وتسمى بالمتغيرات التابعة ومثاله متغير الاستهلاك فى نموذج الدخل.

ب-المتغيرات المحددة مسبقا: وهى التى تتحدد قيمتها بعوامل خارجة عن النموذج وتنقسم الى متغيرات خارجية وتسمى (المتغيرات المستقلة أوالمتغيرات التفسيرية)، ومتغيرات متخلفة زمنيا (متغيرات ذات فترة إبطاء).

ج- المتغيرات العشوائية: وهى المتغيرات التى تنتج قيمتها بفعل عملية عشوائية وبالتالي يحكمها قانون إحتمالى فيما يسمى ب(حد الخطأ).

2- تحديد الشكل الرياضى للنموذج:- ويقصد بذلك مايلى:-

أ-عدد المعادلات التى يتكون منها النموذج.

ب-شكل المتغيرات (درجة خطية النموذج) فقد يكون نموذج خطى أو غير خطى.

- لتحديد الشكل الرياضى الملائم يمكن اللجوء الى:-

- أسلوب الانتشار : فى حالة وجود متغيرين يمكن تحديد نوع العلاقة (هل هى خطية أو غير خطية) من خلال رصد شكل انتشار المتغيرات بين المحورين (السينى والصادى) .
- أسلوب التجريب: يتم تجريب الصيغ الرياضية المختلفة وصولا لاختيار الصيغة والطريقة الرياضية الملائمة اقتصاديا واحصائيا وقياسيا.
- درجة تعقيد الظاهرة : كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التى تؤثر فيها متعددة كلما كان من الافضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة مثل المعادلات الآتية.
- مدى أهمية وتوفر البيانات:- هناك فى بعض الحالات يتم إسقاط بعض المتغيرات من النموذج لعدم توفر البيانات، او لعدم اهميتها فيما يتصل بهدف وموضوع الدراسة المعينة.
- 3- تحديد قيم وإشارات المعالم:- يتم تحديد قيم أو إشارات النموذج مسبقا بناء على النظرية الاقتصادية أو المصادر المسبقة عن المعلومات، مثل إشارة معلمة الدخل (موجبة) فى نموذج الدخل والاستهلاك.
- عليه يمكننا تلخيص منهجية البحث لتحديد النموذج القياسى فيما يلى:-
- 1-مرحلة بناء وتوصيف النموذج القياسى:- وذلك بناء على النظرية الاقتصادية لايجاد علاقة دالية بين متغير تابع ومتغير أو متغيرات مستقلة (مرحلة تكوين الفرضيات).
- 2- مرحلة جمع البيانات وتقدير النموذج : وذلك وفق الطرق الرياضية والاحصائية المناسبة للحصول على تقديرات المعالم المرغوب فيها من حيث عدم التحيز والكفاءة والاتساق.
- 3- مرحلة الاختبار وتقييم النموذج:- وهى مرتبطة بالمرحلة السابقة للوقوف على كفاءة النموذج قياسيا من حيث عدم وجود أى من مشاكل التقدير إبتداء من إختبار استقرار السلاسل الزمنية قبل إجراء الانحدار المناسب مرورا بمشكلة الارتباط الخطى المتعدد أو مشكلة الارتباط الذاتى مثلا ، وإحصائيا بالوقوف على جودة التقدير باختبار (اف) مثلا ، وإقتصاديا من حيث مدى تطابق الاشارات مثلا مع مدلول النظرية الاقتصادية.
- 4- مرحلة التطبيق والتنبؤ. (الإنداوى ،2008، ص6 - 9) .

أولا :- النموذج القياسى:-

بما أن العدد الكلى لكل متغير فى النموذج فى حدود الثلاثين مفردة فيمكن إعتبره إحصائيا بأنه يتبع التوزيع الطبيعى، وكذلك ومن خلال شكل انتشار المتغيرات يمكن اعتبار أنها تنتظم فى شكل خطى وعليه يمكن كتابة العلاقة الرياضية فى الشكل الآتى:-

$$BP= B0 +b1EX- B2IM + B3 SETR+ B4 FINV +B5 LG +B6OFAL+B7 EXCH$$

GBP : ميزان المدفوعات - المتغير التابع المتأثر .

EX : الصادرات - متغير مستقل .

IM : الواردات - متغير مستقل .

SETR : صافى الخدمات والتحويلات. - متغير مستقل.

FINV : صافى الاستثمار الاجنبي. - متغير مستقل .

LG : صافى القروض والمنح. - متغير مستقل.

OFAL : صافى الاصول والالتزامات الاجنبية (صافى الاصول والالتزامات الأجنبية للبنوك

التجارية والسلطات الرسمية بما فيها التسهيلات التجارية واستثمار المحافظ) - متغير مستقل.

EXCH : سعر الصرف. - متغير مستقل

-تم ههنا فى النموذج اعتماد قيم إجمالى الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات قبل حساب
الايخطاء والمحدوفات وذلك لأنى قد اعتمدت على البيانات المعدلة وليس البيانات الاولية كما أن
حساب السهو والخطأ يستخدم لضبط وموازنة الميزان الكلى فهو معالجة للميزان بعد النتيجة
النهائية لمتغيراته.

-ثانيا : إختبارات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك:-

1- تم إجراء إختبارات السلاسل للمتغيرات بإختبار Break point unit root test (NP)

لانه يسمح لعدد اثنين من التقلبات الهيكلية .

جدول رقم (4-14) نتائج اختبارات الاستقرار للمتغيرات

اسم المتغير	الاستقرار فى المستوى	الاستقرار فى المستوى الاول
IM	I (0)	
SETR	I (0)	
fINV	I (0)	
OFAL	I (0)	
RRGDP	I (0)	
GBP	I (0)	
EX		I(1)
LG		I(1)
EXCH		I(1)
INF		I(1)

المصدر : برنامج ال Eview بواسطة الباحث

مرفق صور إختبارات برنامج E VEIWS (بملحقات البحث)، والتي أفادت بالنتيجة الواردة فى

الجدول اعلاه.

2- إختبارات التكامل المشترك للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع:-

- بما ان المتغيرات مستقرة فى المستوى وبعضها الاخر فى المستوى الاول فإن أنسب إختبار هو اختبار الحدود للتكامل المشترك، وبعد تطبيق الاختبار (ملحق صور الاختبار وفق برنامج E VIEWS) والتي جاءت نتائجها ان قيمة (F) عند مقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 نجدها أكبر من القيمة الحرجة وعليه يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك مايعنى أن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل نتجه من المتغيرات المستقلة كلها الى المتغير التابع (ميزان المدفوعات) ومرفق صور الاختبارات من البرنامج بملحقات البحث.

فنفيد إختبارات التكامل المشترك بوجود علاقة تربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يشير مفهوم التكامل المشترك نفسه إلى وجود درجة من السببية فى حقيقة الامر سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ثالثا- تقدير النموذج القياسى:-

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية، والتكامل المشترك للمتغيرات الذى يعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل نتجه من المتغيرات المستقلة كلها الى المتغير التابع (ميزان المدفوعات) فيمكننا إجراء الإنحدار.

النموذج المقدر:- تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية فى التقدير:-

Dependent Variable: GBP

Method: Least Squares

Date: 03/24/80 Time: 22:23

Sample: 1989 2018

Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.393809	175.6126	0.047797	0.9623
EX	0.957435	0.156024	6.136479	0.0000
IM	0.911855	0.146060	6.243038	0.0000
SETRA	0.927735	0.184133	5.038383	0.0000
LG	0.563854	0.523431	1.077228	0.2930
FINV	0.758953	0.214290	3.541712	0.0018
OFAL	1.057250	0.177400	5.959694	0.0000
EXCH	-0.002362	0.013195	-0.179045	0.8595
R-squared	0.707155	Mean dependent var		-392.5353
Adjusted R-squared	0.613977	S.D. dependent var		811.1033
S.E. of regression	503.9443	Akaike info criterion		15.50599
Sum squared resid	5587118.	Schwarz criterion		15.87964
Log likelihood	-224.5898	Hannan-Quinn criter.		15.62552
F-statistic	7.589302	Durbin-Watson stat		2.093740
Prob(F-statistic)	0.000108			

-المشاكل القياسية :-

1- إختبار مشكلة اختلاف التباين:- انسب إختبار للبيانات المالية هو إختبار ARCH والذي جاءت نتيجته:-

$$\text{Obs} * r \text{ squared} = 0.004110 \text{ باحتمالية أكبر من } 0.05$$

مايعنى قبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

2- إختبار مشكلة الارتباط الذاتى للبواقي :-أفضل إختبار لهذه المشكلة فى حالة السلاسل الزمنية هو إختبار بروش قودفيرى لانه يستخدم فى حالة الارتباط الذاتى من رتبة أعلى حيث غالبا ماتعانى السلاسل الزمنية من هذه المشكلة واما إختبار ديرين واتسون فلايصلح الا فى الارتباط الذاتى من الدرجة الاولى والذي جاءت نتيجته ايضا - أعنى إختبار درين واتسون - بعدم وجود ارتباط ذاتى بين البواقي لان قيمته المحسوبة جاءت فى حدود 2 إختبار قودفيرى والذي يعرف فى البرنامج ب LM والذي جاءت نتيجته :-

$$\text{Obs} * r \text{ squared} = 3.204281 \text{ باحتمالية أكبر من } 0.05$$

مايعنى قبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين البواقي.

3- إختبار مشكلة الارتباط الخطى المتعدد:-

باجراء إختبار معامل تضخم التباين من البرنامج تبين ان كل القيم للمتغيرات صغيرة جدا (أقل من الواحد الصحيح) عدا قيمة معامل تضخم التباين لمتغير (التضخم) بقيمة 13.80772 ،ومتغير (معدل نمو الناتج الاجمالى الحقيقى) فإنها بقيمة 1227.819 مايعنى أن درجة الارتباط الخطى مستقلة بالمتغيرين المذكورين لذا تم استبعادهما من النموذج.

-عليه قياسيا : وبعد استبعاد المتغيرين أعلاه (متغير التضخم ومتغير معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى) من النموذج فلا توجد مشكلة قياسية ويمكننا الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية فى التقدير ،وكل المتغيرات المستقلة معنوية وتؤثر فى المتغير التابع (ميزان المدفوعات) عدا سعر الصرف وصافى القروض والمنح.

إحصائيا : قيمة معامل التحديد جاءت فى حدود 71% مايعنى ان النموذج بمتغيراته المستقلة المضمنة فيه يفسر 71% من التغير الذى يحدث فى المتغير التابع (ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة) والباقي تفسره باقى المتغيرات الغير مضمنه بالنموذج.

وكذلك قيمة معامل التحديد المعدل البالغة 61% تدل على ان القدرة التفسيرية للنموذج جيدة -قيمة إختبار (F) معنوية وهذا يدل على القدرة الكلية الجيدة للنموذج على جودة التوفيق، كما أن صغر قيم الانحراف المعيارى للمعلمات المعنوية بالنموذج تدل على جودة التقدير (كلها أقل من الواحد).

اقتصاديًا : القاطع غير معنوي وهذا يتوافق مع واقع نتيجة ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة التقدير التي تصف اتجاهها عاما سالبا يتردد أحيانا حول قيمة موجبة وفي كل الاحوال لا يحقق فائضا جوهريا ما يؤكد ضعف ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة ،وأما بقية المعالم المعنوية بالنموذج تظهر بقيم موجبة وهذا يعني أن هذه المعالم المعنوية (الصادرات، والواردات، وحساب الخدمات والتحويلات، وصافي الاستثمار الاجنبي المباشر، وبند صافي الاصول والالتزامات الأجنبية) كلها متزايدة طرديا مع الميزان وبما أن الميزان في اتجاه سالب فهذا يعني أن بنود ميزان المدفوعات في السودان في اتجاه متزايد وأن بنوده متزايدة في قيمها بإشاراتها الحالية مع تزايدها بالعجز وهذا هو المشاهد من أرقام بنود الميزان الفعلي خلال الفترة وهو ما يعكسه التنبؤ القياسي للسنوات الخمس القادمة بالمبحث التالي.

- تظهر الصادرات بإشارة موجبة بالرغم من اتجاه الميزان العام بالعجز ما يعني ضعف الصادرات مقابل البنود الدائنة الاخرى كالواردات ذات الاشارة السالبة بطبيعتها والتي تظهر بإشارة موجبة ما يعني تزايدها طرديا (بقيمتها السالبة) مع عجز الميزان، بالإضافة لحساب الخدمات والتحويلات الذي يسجل عجزا متصلا لصالح الخارج ويظهر في التقدير بمعلمة موجبة ما يعني تزايد طرديا (بقيمتها السالبة) مع عجز الميزان (الذي الذي يصف اتجاهها عاما سالبا).

- حسب النموذج المقدر فإن صافي القروض والمنح غير معنوي وذلك لضعف صافي القروض والمنح طوال المدة السابقة لما يعانيه السودان من حصار اقتصادي .

- حسب النموذج القياسي فإن متغير سعر الصرف غير معنوي ولعل هذا يرجع لكون سعر الصرف المأخوذ بالنموذج هو سعر الصرف الرسمي الذي حددته السلطات الرسمية والذي يصف عدم واقعية مع الحقائق الاقتصادية وكان من المفترض الإستفادة من أداة سعر الصرف (المُدَار) بحيث تعمل على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وفق منهج المرونات في التحليل.

رابعاً : التنبؤ القياسى:-

المقصود بهذا الجزء التنبؤ بقيم متغيرات النموذج المكونة لميزان المدفوعات ووضع ميزان المدفوعات فى السودان خلال الخمس سنوات القادمة اذا سار بنفس هذا الاداء ولم يتم التصحيح والتعديل.

خطوات عملية التنبؤ القياسى:-

1- تم عمل اختبار ثايل لمعرفة قدرة النموذج على التنبؤ وكلما كانت نتيجة معامل عدم التساوى لثايل صغيرة وتقرب من الصفر دل على قدرة النموذج على التنبؤ، وكانت النتيجة أن معامل عدم التساوى لثايل صغيرة وتقرب من الصفر حيث بلغت 0.26 (انظر الملحق) وعليه تم التنبؤ بقيم متغيرات ميزان المدفوعات كل على حدة مع الزمن كمتغير مستقل.

ثم تم عمل انحدار بين المتغيرات المستقلة بالقيم المتنبأ بها مع المتغير التابع للتنبؤ بقيم المتغير التابع للخمس سنوات القادمة حتى العام 2023م.

3- تم الحصول على القيم المتنبأ بها للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة كالاتى:-

جدول رقم (15-4) التنبؤ بميزان المدفوعات للخمس سنوات القادمة بملايين الدولارات

البند	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات	7234	7475	7716	7957	8198
الواردات	9871	10216	10561	10905	11250
صافى الخدمات والتحويلات	-2554	-2641	-2729	-2817	-2904
صافى الاستثمار الاجنبى	2250	2327	2404	2482	2559
صافى الاصول والالتزامات الاجنبية	1856	1935	2014	2093	2173
صافى القروض والمنح	-32	-38	-44	-51	-57
الميزان	-805	-832	-858	-885	-912

المصدر : من إعداد الباحث بواسطة برنامج ال Eview.

التعليق : تدلل القيم المتتبا بها على أن ميزان المدفوعات سيسجل عجزا مستمرا ومنتزيدا حتى العام 2023م مع تزايد الواردات بما يفوق الصادرات واستمرار تسجيل حساب الخدمات والتحويلات قيما سالبة لصالح الخارج ، كما ان صافى الاستثمار الاجنبي وصافى الاصول والالتزامات الخارجية الاخرى ستسجل زيادة غير مؤثرة خلال الخمس سنوات القادمة، ذلك كله إذا لم يحدث تغيير هيكلى فى بنود الميزان وظل الحال على ما هو عليه.

المبحث الثاني: مناقشة وإختبار الفرضيات والنتائج :-

أولاً: إختبار الفرضيات:-

1- الفرضية الاولى : توجد علاقة طردية بين الصادرات والفائض فى ميزان المدفوعات ، فكلما زادت الصادرات أدت الى زيادة حجم الحساب الجارى الامر الذى ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، وشهد ميزان المدفوعات فى السودان منذ العام 2012م تراجعاً كبيراً فى الصادرات بسبب فقدان النفط بانفصال الجنوب مع تزايد الواردات والعجز فى حساب الدخل والخدمات مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات وهو ما أثبتته التقدير القياسى.

2- الفرضية الثانية :توجد علاقة عكسية بين الواردات والفائض فى ميزان المدفوعات ، فكلما زادت الواردات ادى الى تراجع الحساب الجارى ما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات، وأثبت التقدير ان هناك تزايداً مطرداً للواردات السودانية ما ينعكس سلباً على الميزان بالفعل.

3-الفرضية الثالثة:توجد علاقة طردية بين الصافى الموجب لحساب الخدمات والتحويلات والفائض فى ميزان المدفوعات، فكلما كان صافى الخدمات والتحويلات موجباً ومتزايداً ادى لزيادة حجم الحساب الجارى الامر الذى ينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات ، إلا أن حساب الخدمات والتحويلات فى السودان شهد تراجعاً مطرداً لصالح الخارج مما زاد فى عجز الميزان مع تزايد الواردات.

4- الفرضية الرابعة : توجد علاقة طردية بين الصافى الموجب للاستثمار الاجنبى والفائض فى ميزان المدفوعات ، فكلما زاد صافى الاستثمار الاجنبى للداخل ادى الى زيادة حجم الحساب المالى الامر الذى ينعكس ايجاباً على موقف ميزان المدفوعات ، مع تزايد الانتاج مما يؤدى الى زيادة الصادرات وتقليل الواردات مما ينعكس ايجابياً على الميزان فى المدى القصير والطويل، وأثبت التقدير القياسى التزايد الطردى والموجب لهذا الحساب مع ميزان المدفوعات فى السودان وإن تراجع حجم الاستثمار الاجنبى تراجعاً واضحاً مع ذهاب الشركات المستثمرة فى النفط الى جنوب السودان بالانفصال.

- ان الافراط فى رفع سعر الفائدة أو(هامش الربح على الاوراق المالية) بالدول الأقل نمواً - كحالة السودان - ومع عدم مرونة إنتقال رأس المال للداخل يؤدى لإزاحة الإستثمار فقط وتولد علاقة طردية بين رفع سعر الفائدة و العجز فى ميزان المدفوعات. إلا أنه توجد علاقة عكسية بين هامش الربح الناتج من فرص الاستثمار المباشر مع العجز فى ميزان المدفوعات فى كل الأحوال وفق النظرية الاقتصادية.

5- الفرضية الخامسة : توجد علاقة طردية بين حساب الاصول والالتزامات الاجنبية بما فيها التسهيلات التجارية واستثمار المحافظ مع الفائض فى ميزان المدفوعات فكلما زادت هذه الاصول

فى الاتجاه الموجب كلما دعمت الحساب المالى ومن ثم ميزان المدفوعات والعكس بالعكس، وأثبت التقدير القياسى معنوية هذا المتغير بميزان المدفوعات فى السودان.

6- الفرضية السادسة : توجد علاقة طردية بين الصافى الموجب لحساب القروض والمنح والفائض فى ميزان المدفوعات فى المدى القصير ، فكلما حقق صافى حجم القروض والمنح زيادة موجبة للداخل أدى الى توفر المزيد من الدخل الامر الذى ينعكس إيجابيا على موقف الميزان. لكن تزايد الدين الخارجى فى المدى الطويل يؤدي الى زيادة السدادات مما ينعكس سلبا على موقف الميزان فى الاجل الطويل والمتوسط ، ولكن لضعف صافى القروض والمنح طوال المدة السابقة لما يعانىة السودان من حصار اقتصادى فانه ليس له اثر معنوى على الميزان طوال الفترة حسب النموذج القياسى.

7- الفرضية السابعة:توجد علاقة عكسية بين سعر صرف العملة المحلية وعجز ميزان المدفوعات فى الدول الأقل نموا بحيث كلما انخفضت قيمة العملة المحلية زاد العجز فى ميزان المدفوعات وذلك لضعف الجهاز الانتاجى بالدول الاقل نموا- كالسودان- بحيث لا يستطيع الإستجابة بزيادة الإنتاج للتخفيض فى قيمة العملة - لكونه تخفيضا تضخميا- فمع عدم مرونة العرض وتزايد المستوردات يصبح تخفيض قيمة العملة فى هذه الحالة دعم للعالم الخارجى ويكمن الحل فى التعويم (المُدار) .إلا أن التقدير الذى تم للنموذج القياسى يفيد بعدم معنوية هذا المتغير وهذا يرجع لكون سعر الصرف المأخوذ بالنموذج هو سعر الصرف الرسمى الذى حددته السلطات المحلية والذى يصف عدم واقعيته مع الحقائق الاقتصادية.

8- الفرضية الثامنة:توجد علاقة عكسية بين معدلات التضخم والفائض فى ميزان المدفوعات فكلما ارتفع معدل التضخم انعكس سلبا على موقف ميزان المدفوعات من خلال انخفاض قيمة العملة المحلية وهروب رؤؤوس الاموال الى الخارج .إلا انه تم استبعاد هذا المتغير من النموذج القياسى لأن إدراجه بالنموذج يعنى استفحال مشكلة الارتباط الخطى المتعدد حسب إختبار معامل تضخم التباين ، وهذا يعنى وجود علاقة لهذا المتغير مع ميزان المدفوعات فى السودان.

ثانياً: النتائج:-

1-النتائج الخاصة:-

أ-إن التوسع فى الاستدانة لسد عجز الموازنة عبر الإفراط فى إصدار الأوراق المالية كالتوسع فى عرض النقود يؤدىان الى نتائج عكسية وسلبية على ميزان المدفوعات فى المدى المتوسط والطويل لما يؤدىانه من إزاحة وتراجع الاستثمار المباشر ومن ثم إضعاف هيكل الناتج القومى وتراجع الصادرات وتزايد الواردات مما يفاقم العجز بميزان المدفوعات.

ب-تركيز الجهات ذات الإختصاص على معالجة عجز الموازنة العامة وإختلال ميزان المدفوعات محاسبيا فى المدى القصر يعد فهما قاصرا تترتب عليه آثار سلبية فى المدى المتوسط والطويل على الميزان نفسه فى حال إهمال أثر السياسات المتخذة للمعالجة على التوازن الاقتصادى الكلى فى المدى المتوسط والطويل كالإفراط فى إصدار الأوراق المالية والتوسع النقدى مثلا لسد العجز العاجل فى الموازنة العامة.

ت- ضرورة مراعاة خصوصية ضعف الجهاز الانتاجى للبلاد عند وضع حزمة السياسات الاقتصادية الكلية مثلا لاىودى التعويم الحر إلى زيادة الصادرات وخفض الواردات لضعف مرونة الجهاز الانتاجى بالبلاد الأقل نموا ولهذا الغرض لابد من إعتداد منهج المرونات عند وضع هذه السياسات.

ث- سعر الصرف الرسمى المحدد إداريا طوال الفترات السابقة غير واقعى مع الحقائق الاقتصادية، فيجب الاتجاه لواقعية سعر الصرف لكن فى حدود نظام التعويم(المُدَار) لتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات فى السودان.

2-النتائج العامة:-

أ- إن ميزان المدفوعات فى السودان يعانى من إختلال هيكلى وذلك لضعف البنية الانتاجية بالبلاد خاصة الصناعات المُقادة بالصادرات.

ب- أن هنالك ضعفا واضحا فى الحساب الراسمالي (المالى) لضعف صافى الاستثمارات الاجنبية بالبلاد مما ينعكس سلبا على حجم الاستثمار الكلى وعلى ميزان المدفوعات، الامر الذى يلقى عبئا واضحا على الجهات ذات الصلة للعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية.

ت-إن إهمال الزراعة والثروة الحيوانية من جانب الحكومة مع ضعف البنية التحتية للصناعة إبان الفترة البترولية أدى الى عدم تحقيق التنوع فى الصادرات مما أضعف القاعدة الانتاجية ومن ثم القدرة التصديرية الامر الذى انعكس سلبيا على ميزان المدفوعات.

ثالثاً: التوصيات :-

- 1- إنهاء وتصفية شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) برأس المال فقط ، وإيقاف إصدار أى أوراق مالية حكومية فى الوقت الراهن لحالة الاقتصاد المتدهورة ، مع العمل على تطوير سوق الخرطوم للاوراق المالية ليكون خاصا باسهم الشركات الخاصة وشركات المساهمة العامة غير الحكومية.
 - 2- إتباع سياسات إقتصادية تربط بين التوازن المحاسبى للموازنة العامة ولميزان المدفوعات فى الاجل القصير من جهة والتوازن الاقتصادى الكلى من جهة أخرى فى الاجل القصير والطويل معا حتى لايتأثر سلبيا الهيكل الانتاجى بالبلاد.
 - 3- ضرورة مراعاة خصوصية ضعف الجهاز الانتاجى بالبلاد عند وضع حزمة السياسات الاقتصادية الكلية وفق منهج المرونات ووفق سياسات رشيدة وشفافة ومراقبة بالاليات الشعبية الحرة حتى يتحمل الجميع مسؤولياتهم الإقتصادية.
 - 4- وضع سياسات واضحة من قبل بنك السودان المركزى لتحفيز وتشجيع المصارف والشركات والافراد لتمويل القطاعات المنتجة (قطاع الصادرات والزراعة والصناعة المقادة بالصادر لتضيق نطاق تصدير المواد الخام) .
 - 5- تخفيض الانفاق الحكومى لادنى حد ممكن لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.
 - 6- عمل سياسات حمائية واضحة للمنتجات المحلية.
 - 7- إتباع نظام التعويم (المُدار) حتى يكون سعر الصرف مُستهدفاً بالاساس لتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات بالدرجة الأولى.ولهذا الغرض يتم منع إستيراد السلع الفاخرة لتخفيف الضغط على سعر الصرف.
 - 8-تشجيع وتحفيز العمل الحر والمبادرات الفردية، ولهذا الغرض يتم تطوير التعليم التقنى والفنى ودعمه بكل السبل لينافس المساق الأكاديمى.
 - 9- تخصيص نظام جديد لتشجيع وتحفيز التمويل الأصغر والصغير بقطاعى الزراعة والصناعة المقادة بالصادر ويشرف علي تنفيذها بنك السودان المركزى مباشرة.
- *الدراسات المقترحة:-**

- 1- الإختلاف بين سعر الفائدة وهامش الربح وأثرهما على الناتج القومى.
- 2- أثر شهادات (شهادة) على دور المصارف السودانية فى التنمية الاقتصادية.
- 3- النمذجة العلمية لاقتصاديات الدول الموازية.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً : المراجع :-

- 1- الرشيد ، طارق محمد ، (2018)، مهارات تحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews ، الخرطوم : مطبعة إميسا الحديثة.
- 2- الرشيد ، طارق محمد ؛ محمود ، سامية حسن (2010 م) ، سلسلة الاقتصاد القياسى، الخرطوم: مطبعة جى تاون. Eviews التطبيقى باستخدام برنامج ال
- 3- الإنداوى ، على فاطن ، (2008) ، محاضرات فى الاقتصاد القياسى ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 4- خليل ، سامى ، (2002م)، إقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة : دار النهضة العربية.
- 5- دانيالز ، جوزيف ؛فانهوز ، ديفيد، (2010 م) ، إقتصاديات النقود والتمويل الدولى، تعريب حسنى ، محمود حسن ؛ عبدالعال، ونيس فرج ، الرياض : دار المريخ للنشر.
- 6- سيجل ، بارى (1987م)، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ، ترجمة منصور ، طه عبدالله ؛ عبدالمجيد ، عبدالفتاح عبدالرحمن، الرياض : دار المريخ للنشر.
- 7- شيحة ، مصطفى رشدى، (1996 م) ، إقتصاديات النقود والمصارف والمال ، الطبعة السادسة ، جمهورية مصر ، الازاريطه : دار المعرفة الجامعية.
- 8- صندوق النقد الدولى، (2009م) ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولى، ترجمة صندوق النقد الدولى، الطبعة السادسة، واشنتون دى سى: الناشر صندوق النقد الدولى.
- 9- عبدالقادر ، عبدالقادر محمد ، (2005) ، الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية : الدار الجامعية .
- 10- عوض الله ، زينب حسين ، (2004 م) ، الاقتصاد الدولى، جمهورية مصر، ش38 سوتير الازاريطه: دار الجامعة الجديدة.
- 11- كينز ، جون ماينارد ، النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود، (2014م)، ترجمة د. سعيد ، جمال ، دمشق : دار الفرقد .
- 12- مالك ، وسام ، (2000م) ، الظواهر النقدية على المستوى الدولى ، بيروت : دار المنهل اللبنانى.
- 13- ماير ، توماس ؛ و آخرون ، (2002) ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة أ.د. عبدالخالق ، السيد احمد ؛ بليح ، أحمد بديع، الرياض : دار المريخ للنشر .
- 14- محمد، محمود يونس ، (2000/99)، اقتصاديات دولية ، الاسكندرية : الدار الجامعية.
- 15- معروف ، هوشيار ، (2006م)، تحليل الاقتصاد الدولى ، الاردن ، عمان : دار جرير.
- 16- نصر ، عبدالمحمود محمد عبدالرحمن ، (1996 م) مقدمة فى الاقتصاد والقياس، الرياض : جامعة الملك سعود.
- 17- نعمة ، سمير فخرى ، (2011) ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، الاردن ، عمان : دار اليازورى.
- 18- هالوود، سى بول؛ ماكدونالد، رونالد، (2007)، النقود والتمويل الدولى ، الرياض : دارالمريخ للنشر .
- 19- هدسون، جون ؛ هرندر، مارك ، (1987م)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة منصور ، طه عبدالله ؛ محمد ، محمد عبدالصبور ، الرياض : دار المريخ للنشر .

ثانيا: الرسائل الجامعية:-

- 1- محمد ،أماني الحاج، (2009 م)، *العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من 1970م الى 2006م* ، رسالة دكتوراة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- 2- الوسيلة، محمد ثابت،(2006م) ،*أثر القروض الأجنبية علي ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من 1990-2005م* ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 3-أحمد، حاتم سعيد ، (2006م) ، *نموذج قياسي لميزان المدفوعات في السودان للفترة 1980 - 2005م* ، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 4- جمعة، أحمد إبراهيم، (2015 م) ،*أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة العراق للفترة 2000- 2015م* ، رسالة ماجستير ،جامعة النيلين.
- 5-عبد الجليل، لؤي بهاء الدين ، (2010م) ، *سياسات النقد الأجنبي وأثرها علي الميزان التجاري في السودان 2002- 2008م* ، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 6-عمر ،احمد عبد الرحمن ،(2009 م)،*العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات واليات التعديل (دراسة تحليلية لأداء ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من 1978م الى 2007 م)* ، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 7- لخصر ، عقبى ، (2017م) ، *أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013م* ، رسالة دكتوراة منشورة :جامعة وهران 2
- 8- محمد ، نزار بحر الدين ، (2019 م) ، *العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان دراسة قياسية (1980م-2017م)*، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 9- محمد ، أنس محمود، (2017م)، *أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري السوداني 2011م-2015م*، رسالة ماجستير ،أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية.

ثالثا: الاوراق العلمية :-

- 1- البشير ، تماضر جابر ، (2014 م) ، *قياس أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان من 1970 – 2013م)*، دراسة منشورة بمجلة العلوم الاقتصادية بتاريخ 2015/02/16م.
- 2- حسين، حيدر عباس ؛ وآخرون، (2006)، *سعر الصرف خلال الفترة (1982-2004)*، الإصدار رقم (7) الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي.

ثالثا: التقارير :-

- 1-بنك السودان المركزي ، (1991)، (1992) ، (1994) ، (1996) ، (1998) ، (1999)
- ، (2001) ، (2003) ، (2004) ، (2008) ، (2012) (2013) ، (2014) ، (2015) ، (2017) ، (2018) ، *العرض الاقتصادي والمالي السنوي*.
- 2-بنك السودان المركزي،(2018) ، *العرض الاقتصادي والمالي يناير – مارس 2018* .
- 3-بنك السودان المركزي،(2019) ، *العرض الاقتصادي والمالي يناير- مارس 2019*.
- 4-بنك السودان المركزي،(2019)، *العرض الاقتصادي والمالي ابريل – يونيو 2019*

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (5-1) اختبارات الاستقرار وفق اختبار NP

إستقرار الصادرات فى المستوى الاول

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Trend Specification: Trend and intercept
Break Specification: Trend and intercept
Break Type: Innovational outlier

Break Date: 2011
Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic
Lag Length: 1 (Automatic - based on Schwarz information criterion, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.827328	< 0.01
Test critical values:		
1% level	-5.719131	
5% level	-5.175710	
10% level	-4.893950	

*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 03/24/80 Time: 11:11
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	-1.219246	0.225824	-5.399100	0.0000
D(EX(-1), 2)	0.658638	0.150598	4.373473	0.0003
C	-822.5254	512.9858	-1.603408	0.1245
TREND	202.4657	49.11810	4.122019	0.0005
INCPTBREAK	-9109.248	1434.774	-6.348907	0.0000
TRENDBREAK	624.0495	221.6831	2.815053	0.0107
BREAKDUM	3025.963	1733.741	1.745337	0.0963
R-squared	0.732227	Mean dependent var		117.7667
Adjusted R-squared	0.651896	S.D. dependent var		1778.041
S.E. of regression	1049.051	Akaike info criterion		16.96757
Sum squared resid	22010156	Schwarz criterion		17.30353
Log likelihood	-222.0622	Hannan-Quinn criter.		17.06747
F-statistic	9.115044	Durbin-Watson stat		2.037005
Prob(F-statistic)	0.000072			

استقرار الواردات في المستوى (0)

Null Hypothesis: IM has a unit root
Trend Specification: Trend and intercept
Break Specification: Trend and intercept
Break Type: Innovational outlier

Break Date: 2004
Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic
Lag Length: 1 (Automatic - based on Schwarz information criterion,
maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.351104	0.0311
Test critical values:		
1% level	-5.719131	
5% level	-5.175710	
10% level	-4.893950	

*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: IM
Method: Least Squares
Date: 03/24/80 Time: 11:16
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IM(-1)	0.534570	0.086978	6.146016	0.0000
D(IM(-1))	-0.384399	0.129080	-2.977979	0.0072
C	-223.6225	213.0915	-1.049420	0.3059
TREND	-80.63314	28.28855	-2.850380	0.0096
INCPTBREAK	-3603.979	473.5437	-7.610658	0.0000
TRENDBREAK	185.2745	41.91253	4.420504	0.0002
BREAKDUM	2447.606	531.9921	4.600832	0.0002
R-squared	0.991284	Mean dependent var		-4780.559
Adjusted R-squared	0.988794	S.D. dependent var		3312.215
S.E. of regression	350.6255	Akaike info criterion		14.76963
Sum squared resid	2581703.	Schwarz criterion		15.10268
Log likelihood	-199.7749	Hannan-Quinn criter.		14.87145
F-statistic	398.0713	Durbin-Watson stat		2.324153
Prob(F-statistic)	0.000000			

استقرار صافي الخدمات والتحويلات في المستوى (0)

Null Hypothesis: SETRA has a unit root
Trend Specification: Trend and intercept
Break Specification: Trend and intercept
Break Type: Innovational outlier

Break Date: 2005
Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic
Lag Length: 2 (Automatic - based on Schwarz information criterion,
maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.787454	< 0.01
Test critical values:		
1% level	-5.719131	
5% level	-5.175710	
10% level	-4.893950	

*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: SETRA
Method: Least Squares
Date: 03/24/80 Time: 11:20
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SETRA(-1)	0.365143	0.109695	3.328695	0.0035
D(SETRA(-1))	0.229062	0.134435	1.703889	0.1047
D(SETRA(-2))	0.538024	0.157414	3.417894	0.0029
C	339.1515	315.1403	1.076192	0.2953
TREND	-70.43949	40.43201	-1.742171	0.0976
INCPTBREAK	-2587.430	658.4323	-3.929683	0.0009
TRENDBREAK	271.9824	74.70050	3.640972	0.0017
BREAKDUM	1807.407	745.4318	2.424644	0.0255
R-squared	0.935376	Mean dependent var		-1362.113
Adjusted R-squared	0.911567	S.D. dependent var		1775.202
S.E. of regression	527.9036	Akaike info criterion		15.61690
Sum squared resid	5294961.	Schwarz criterion		16.00085
Log likelihood	-202.8281	Hannan-Quinn criter.		15.73107
F-statistic	39.28689	Durbin-Watson stat		2.445442
Prob(F-statistic)	0.000000			

استقرار صافي الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى (0)

Null Hypothesis: FINV has a unit root
Trend Specification: Trend and intercept
Break Specification: Trend and intercept
Break Type: Innovational outlier

Break Date: 2004
Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic
Lag Length: 1 (Automatic - based on Schwarz information criterion,
maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.776632	< 0.01
Test critical values:		
1% level	-5.719131	
5% level	-5.175710	
10% level	-4.893950	

*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: FINV
Method: Least Squares
Date: 03/24/80 Time: 11:23
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FINV(-1)	-0.040224	0.180074	-0.223375	0.8254
D(FINV(-1))	0.423669	0.157399	2.691693	0.0137
C	-324.3807	188.9599	-1.716665	0.1008
TREND	85.57084	25.25639	3.388087	0.0028
INCPTBREAK	2123.939	452.4040	4.694784	0.0001
TRENDBREAK	-197.4136	39.55104	-4.991363	0.0001
BREAKDUM	-1504.254	440.8180	-3.412416	0.0026
R-squared	0.917115	Mean dependent var		1126.813
Adjusted R-squared	0.893434	S.D. dependent var		964.8723
S.E. of regression	314.9772	Akaike info criterion		14.55520
Sum squared resid	2083423.	Schwarz criterion		14.88825
Log likelihood	-196.7727	Hannan-Quinn criter.		14.65701
F-statistic	38.72736	Durbin-Watson stat		2.515456
Prob(F-statistic)	0.000000			

استقرار صافي القروض والمنح في المستوى الاول

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Trend Specification: Trend and intercept
Break Specification: Trend and intercept
Break Type: Innovational outlier

Break Date: 2007
Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic
Lag Length: 0 (Automatic - based on Schwarz information criterion,
maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.942033	< 0.01
Test critical values:		
1% level	-5.719131	
5% level	-5.175710	
10% level	-4.893950	

*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LG)
Method: Least Squares
Date: 03/24/80 Time: 11:28
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LG(-1))	-0.626500	0.163598	-3.829501	0.0009
C	-86.29040	91.25299	-0.945617	0.3546
TREND	8.083009	9.408705	0.859099	0.3996
INCPTBREAK	-276.8013	150.8653	-1.834758	0.0801
TRENDBREAK	21.58885	19.08009	1.131486	0.2700
BREAKDUM	613.8514	205.7212	2.983899	0.0068
R-squared	0.518290	Mean dependent var		5.825000
Adjusted R-squared	0.408810	S.D. dependent var		224.4093
S.E. of regression	172.5458	Akaike info criterion		13.32661
Sum squared resid	654984.9	Schwarz criterion		13.61208
Log likelihood	-180.5726	Hannan-Quinn criter.		13.41388
F-statistic	4.734121	Durbin-Watson stat		1.906930
Prob(F-statistic)	0.004367			

استقرار صافي الاصول والالتزامات الاجنبية في المستوى (0)

Null Hypothesis: OFAL has a unit root
Trend Specification: Trend and intercept
Break Specification: Trend and intercept
Break Type: Innovational outlier

Break Date: 2013
Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic
Lag Length: 1 (Automatic - based on Schwarz information criterion, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.036115	< 0.01
Test critical values:		
1% level	-5.719131	
5% level	-5.175710	
10% level	-4.893950	

*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: OFAL
Method: Least Squares
Date: 03/24/80 Time: 11:30
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OFAL(-1)	-1.553559	0.317760	-4.889089	0.0001
D(OFAL(-1))	0.763204	0.200751	3.801741	0.0010
C	91.26700	277.1805	0.329269	0.7452
TREND	30.56209	21.56375	1.417290	0.1711
INCPTBREAK	4220.704	984.1365	4.288738	0.0003
TRENDBREAK	273.7363	208.6845	1.311723	0.2038
BREAKDUM	-2564.378	1153.983	-2.222197	0.0374
R-squared	0.804960	Mean dependent var		673.6857
Adjusted R-squared	0.749234	S.D. dependent var		1249.974
S.E. of regression	625.9437	Akaike info criterion		15.92872
Sum squared resid	8227915.	Schwarz criterion		16.26177
Log likelihood	-216.0020	Hannan-Quinn criter.		16.03053
F-statistic	14.44502	Durbin-Watson stat		2.305976
Prob(F-statistic)	0.000002			

استقرار اسعار الصرف في المستوى الاول

Null Hypothesis: D(EXCH) has a unit root
Trend Specification: Trend and intercept
Break Specification: Trend and intercept
Break Type: Innovational outlier

Break Date: 2016
Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic
Lag Length: 0 (Automatic - based on Schwarz information criterion,
maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.099150	< 0.01
Test critical values:		
1% level	-5.719131	
5% level	-5.175710	
10% level	-4.893950	

*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXCH)
Method: Least Squares
Date: 03/24/80 Time: 11:42
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXCH(-1))	-0.259800	0.206553	-1.257786	0.2217
C	70.03994	259.1584	0.270259	0.7895
TREND	17.74759	17.75368	0.999657	0.3283
INCPTBREAK	-74383.63	2285.576	-32.54480	0.0000
TRENDBREAK	37800.24	898.4489	42.07278	0.0000
BREAKDUM	36986.97	1539.471	24.02577	0.0000
R-squared	0.994083	Mean dependent var		1700.511
Adjusted R-squared	0.992739	S.D. dependent var		7375.263
S.E. of regression	628.4652	Akaike info criterion		15.91185
Sum squared resid	8689306.	Schwarz criterion		16.19732
Log likelihood	-216.7659	Hannan-Quinn criter.		15.99912
F-statistic	739.2803	Durbin-Watson stat		1.919168
Prob(F-statistic)	0.000000			

استقرار معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في المستوى (0)

Null Hypothesis: RRGDP has a unit root
Trend Specification: Trend and intercept
Break Specification: Trend and intercept
Break Type: Innovational outlier

Break Date: 2010
Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic
Lag Length: 1 (Automatic - based on Schwarz information criterion,
maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.120819	< 0.01
Test critical values:		
1% level	-5.719131	
5% level	-5.175710	
10% level	-4.893950	

*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: RRGDP
Method: Least Squares
Date: 03/24/80 Time: 11:34
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RRGDP(-1)	-0.000216	0.163412	-0.001321	0.9990
D(RRGDP(-1))	0.560033	0.149052	3.757289	0.0012
C	5.855499	1.198814	4.884412	0.0001
TREND	0.086423	0.090220	0.957915	0.3490
INCPTBREAK	-4.680079	2.155041	-2.171689	0.0415
TRENDBREAK	0.253584	0.317298	0.799198	0.4331
BREAKDUM	2.323830	2.529373	0.918737	0.3687
R-squared	0.577102	Mean dependent var		6.203571
Adjusted R-squared	0.456274	S.D. dependent var		2.672422
S.E. of regression	1.970584	Akaike info criterion		4.406855
Sum squared resid	81.54720	Schwarz criterion		4.739906
Log likelihood	-54.69596	Hannan-Quinn criter.		4.508672
F-statistic	4.776234	Durbin-Watson stat		2.277514
Prob(F-statistic)	0.003232			

استقرار التضخم في المستوى الاول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Trend Specification: Trend and intercept
Break Specification: Trend and intercept
Break Type: Innovational outlier

Break Date: 1999
Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic
Lag Length: 0 (Automatic - based on Schwarz information criterion,
maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.16063	< 0.01
Test critical values:		
1% level	-5.719131	
5% level	-5.175710	
10% level	-4.893950	

*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 03/24/80 Time: 11:40
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.613577	0.144578	-4.243927	0.0003
C	64.66751	16.18262	3.996109	0.0006
TREND	-15.59482	3.258238	-4.786274	0.0001
INCPTBREAK	52.98826	17.02532	3.112320	0.0051
TRENDBREAK	16.50896	3.378622	4.886300	0.0001
BREAKDUM	-12.96646	22.70517	-0.571080	0.5737
R-squared	0.599725	Mean dependent var		0.657143
Adjusted R-squared	0.508753	S.D. dependent var		28.79984
S.E. of regression	20.18552	Akaike info criterion		9.035218
Sum squared resid	8964.016	Schwarz criterion		9.320690
Log likelihood	-120.4930	Hannan-Quinn criter.		9.122489
F-statistic	6.592435	Durbin-Watson stat		2.136242
Prob(F-statistic)	0.000687			

استقرار المتغير التابع ميزان المدفوعات في المستوى (0)

Null Hypothesis: GBP has a unit root
Trend Specification: Trend and intercept
Break Specification: Trend and intercept
Break Type: Innovational outlier

Break Date: 2011
Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic
Lag Length: 0 (Automatic - based on Schwarz information criterion,
maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.452796	0.0237
Test critical values: 1% level	-5.719131	
5% level	-5.175710	
10% level	-4.893950	

*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: GBP
Method: Least Squares
Date: 03/24/80 Time: 11:43
Sample (adjusted): 1990 2018
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GBP(-1)	-0.288041	0.236217	-1.219392	0.2351
C	-161.5266	336.5796	-0.479906	0.6358
TREND	-13.68297	27.51869	-0.497224	0.6238
INCPTBREAK	-2845.365	963.9703	-2.951714	0.0072
TRENDBREAK	447.7371	173.0467	2.587377	0.0165
BREAKDUM	2544.191	1241.830	2.048743	0.0521
R-squared	0.326801	Mean dependent var		-406.8517
Adjusted R-squared	0.180453	S.D. dependent var		821.5937
S.E. of regression	743.7792	Akaike info criterion		16.24336
Sum squared resid	12723771	Schwarz criterion		16.52625
Log likelihood	-229.5287	Hannan-Quinn criter.		16.33195
F-statistic	2.233043	Durbin-Watson stat		1.845660
Prob(F-statistic)	0.085420			

ملحق رقم (5-2) إختبارات التكامل المشترك
إختبار التكامل المشترك للصادرات مع ميزان المدفوعات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GBP)
Selected Model: ARDL(3, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/24/80 Time: 20:12
Sample: 1989 2018
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-443.2962	245.9956	-1.802050	0.0859
GBP(-1)*	-1.443435	0.315709	-4.572047	0.0002
EX(-1)	-0.055751	0.045804	-1.217159	0.2370
D(GBP(-1))	0.315680	0.251267	1.256353	0.2228
D(GBP(-2))	0.497368	0.243871	2.039473	0.0542
D(EX)	0.227081	0.103199	2.200409	0.0391

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-0.038624	0.031363	-1.231500	0.2317
C	-307.1119	156.4721	-1.962727	0.0631

EC = GBP - (-0.0386*EX -307.1119)

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic K	7.097555 1	10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	27	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

إختبار التكامل المشترك للواردات مع ميزان المدفوعات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GBP)
 Selected Model: ARDL(3, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/24/80 Time: 20:14
 Sample: 1989 2018
 Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-399.1797	274.1907	-1.455847	0.1602
GBP(-1)*	-1.668901	0.338647	-4.928142	0.0001
IM(-1)	0.096700	0.049228	1.964326	0.0629
D(GBP(-1))	0.785435	0.291211	2.697135	0.0135
D(GBP(-2))	0.368038	0.222373	1.655051	0.1128
D(IM)	-0.519409	0.238257	-2.180040	0.0408

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IM	0.057942	0.026926	2.151885	0.0432
C	-239.1871	161.7889	-1.478390	0.1541

$$EC = GBP - (0.0579 \cdot IM - 239.1871)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.291633	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	27	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

إختبار التكامل المشترك لصادف الخدمات والتحويلات مع ميزان المدفوعات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GBP)
 Selected Model: ARDL(1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/24/80 Time: 20:16
 Sample: 1989 2018
 Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-271.3166	201.2438	-1.348199	0.1892
GBP(-1)*	-0.887497	0.199464	-4.449406	0.0001
SETRA**	0.076409	0.090120	0.847860	0.4043

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
 ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SETRA	0.086095	0.101845	0.845350	0.4056
C	-305.7098	216.0380	-1.415074	0.1689

$$EC = GBP - (0.0861 * SETRA - 305.7098)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic K	6.722914 1	10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	29	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

إختبار التكامل المشترك لصادف الاستثمار الاجنبي المباشر مع ميزان المدفوعات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GBP)
 Selected Model: ARDL(1, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/24/80 Time: 20:40
 Sample: 1989 2018
 Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-208.5064	228.1314	-0.913975	0.3695
GBP(-1)*	-0.983537	0.193846	-5.073795	0.0000
FINV(-1)	-0.202150	0.157640	-1.282350	0.2115
D(FINV)	0.498913	0.340648	1.464600	0.1555

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FINV	-0.205534	0.160157	-1.283326	0.2111
C	-211.9966	226.6501	-0.935347	0.3586

$$EC = GBP - (-0.2055*FINV - 211.9966)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.779095	10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	29	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

إختبار التكامل المشترك لصادف القروض والمنح مع ميزان المدفوعات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GBP)
 Selected Model: ARDL(1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/24/80 Time: 20:38
 Sample: 1989 2018
 Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-362.5002	185.6912	-1.952167	0.0618
GBP(-1)*	-0.873983	0.211080	-4.140527	0.0003
LG**	-0.000543	0.833405	-0.000652	0.9995

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	-0.000622	0.953616	-0.000652	0.9995
C	-414.7681	186.9832	-2.218211	0.0355

$$EC = GBP - (-0.0006*LG - 414.7681)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.308860	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	29	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

إختبار التكامل المشترك للاصول والالتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية مع الميزان

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GBP)
 Selected Model: ARDL(1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/24/80 Time: 20:41
 Sample: 1989 2018
 Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-392.6201	179.4452	-2.187967	0.0379
GBP(-1)*	-0.796343	0.243055	-3.276391	0.0030
OFAL**	0.088229	0.156314	0.564434	0.5773

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
 ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OFAL	0.110793	0.217233	0.510018	0.6143
C	-493.0290	250.7482	-1.966232	0.0600

$$EC = GBP - (0.1108 * OFAL - 493.0290)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.492360	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	29	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

إختبار التكامل المشترك لسعر الصرف مع ميزان المدفوعات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GBP)
 Selected Model: ARDL(1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/24/80 Time: 20:44
 Sample: 1989 2018
 Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-171.9575	189.5400	-0.907236	0.3726
GBP(-1)*	-0.757018	0.198295	-3.817631	0.0008
EXCH**	-0.035067	0.018293	-1.916962	0.0663

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH	-0.046323	0.030194	-1.534178	0.1371
C	-227.1510	226.9226	-1.001007	0.3260

$$EC = GBP - (-0.0463 * EXCH - 227.1510)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.425445	10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	29	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

إختبار التكامل المشترك للتضخم مع ميزان المدفوعات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GBP)
 Selected Model: ARDL(1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/24/80 Time: 20:46
 Sample: 1989 2018
 Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-317.7356	243.1629	-1.306678	0.2028
GBP(-1)*	-0.864498	0.204580	-4.225724	0.0003
INF**	-1.056981	4.050367	-0.260959	0.7962

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-1.222654	4.745400	-0.257650	0.7987
C	-367.5379	257.8743	-1.425260	0.1660

$$EC = GBP - (-1.2227*INF -367.5379)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.348084	10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	29	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

إختبار التكامل المشترك لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مع الميزان

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GBP)
 Selected Model: ARDL(3, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/24/80 Time: 20:48
 Sample: 1989 2018
 Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1484.824	580.3506	-2.558495	0.0179
GBP(-1)*	-1.457840	0.356929	-4.084401	0.0005
RRGDP**	132.3317	76.02029	1.740742	0.0957
D(GBP(-1))	0.516064	0.293485	1.758397	0.0926
D(GBP(-2))	0.454169	0.277767	1.635076	0.1163

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RRGDP	90.77246	47.70895	1.902630	0.0703
C	-1018.509	323.5507	-3.147913	0.0047

$$EC = GBP - (90.7725 * RRGDP - 1018.5095)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.606529	10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	27	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

ملحق رقم (5-3) إختبارات المشاكل القياسية
إختبار مشكلة إختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.003827	Prob. F(1,27)	0.9511
Obs*R-squared	0.004110	Prob. Chi-Square(1)	0.9489

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 03/24/80 Time: 21:08

Sample (adjusted): 1990 2018

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	194706.8	156862.4	1.241259	0.2252
RESID^2(-1)	-0.011903	0.192417	-0.061861	0.9511

R-squared	0.000142	Mean dependent var	192420.6
Adjusted R-squared	-0.036890	S.D. dependent var	806215.1
S.E. of regression	820951.1	Akaike info criterion	30.14079
Sum squared resid	1.82E+13	Schwarz criterion	30.23508
Log likelihood	-435.0414	Hannan-Quinn criter.	30.17032
F-statistic	0.003827	Durbin-Watson stat	2.000268
Prob(F-statistic)	0.951129		

إختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.098849	Prob. F(2,18)	0.3546
Obs*R-squared	3.264281	Prob. Chi-Square(2)	0.1955

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 03/24/80 Time: 21:18

Sample: 1989 2018

Included observations: 30

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-149.0392	349.7250	-0.426161	0.6750
EX	-0.103411	0.186910	-0.553269	0.5869
IM	0.045110	0.173429	0.260104	0.7977
SETRA	-0.258217	0.270758	-0.953681	0.3529
FINV	0.116521	0.308464	0.377746	0.7100
LG	0.242987	0.729600	0.333042	0.7430
OFAL	-0.081760	0.213087	-0.383692	0.7057
EXCH	0.032281	0.067974	0.474895	0.6406
INF	2.314216	4.104526	0.563821	0.5798
RRGDP	5.675770	36.16633	0.156935	0.8770
RESID(-1)	-0.798157	1.269217	-0.628857	0.5373
RESID(-2)	-0.960324	1.005859	-0.954730	0.3524
R-squared	0.108809	Mean dependent var	9.24E-13	
Adjusted R-squared	-0.435807	S.D. dependent var	438.8659	
S.E. of regression	525.8718	Akaike info criterion	15.65717	
Sum squared resid	4977742.	Schwarz criterion	16.21765	
Log likelihood	-222.8575	Hannan-Quinn criter.	15.83647	
F-statistic	0.199791	Durbin-Watson stat	1.991739	
Prob(F-statistic)	0.995345			

إختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

Variance Inflation Factors

Date: 03/24/80 Time: 20:51

Sample: 1989 2018

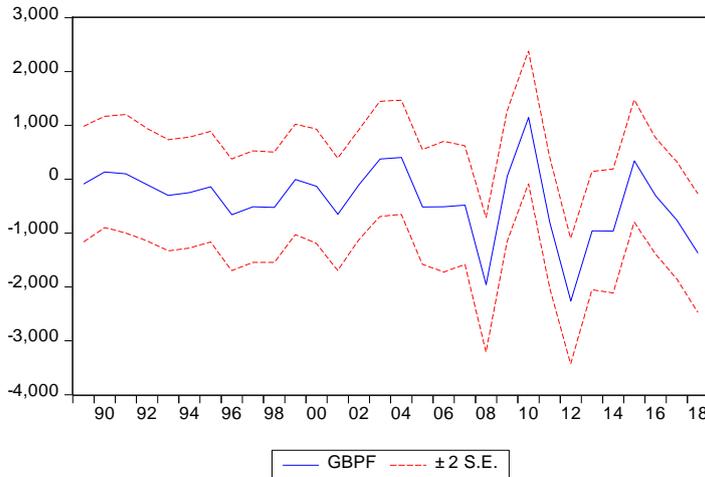
Included observations: 30

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	111342.2	11.96050	NA
EX	0.028811	72.57106	34.70860
IM	0.026837	90.18149	31.04357
SETRA	0.038816	18.39896	12.42737
LG	0.399545	1.927463	1.739296
FINV	0.065200	14.16828	6.420115
OFAL	0.038043	7.477600	5.862702
EXCH	0.000198	1.841119	1.480330
INF	13.80772	4.700204	2.281315
RRGDP	1227.819	5.585784	1.189587

ملحق رقم (4-5) تقديرات التنبؤ بالمتغيرات والمتغير التابع حتى العام 2023
إختبار التاكيد من مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام إختبار عدم التساوى لثايل

Dependent Variable: GBP
Method: Least Squares
Date: 03/26/80 Time: 10:33
Sample: 1989 2018
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.91479	171.1767	0.069605	0.9451
EX	0.966015	0.145639	6.632925	0.0000
IM	0.922623	0.129800	7.108050	0.0000
SETRA	0.932641	0.179126	5.206628	0.0000
LG	0.548449	0.498900	1.099318	0.2830
OFAL	1.064239	0.168795	6.304929	0.0000
FINV	0.767177	0.204652	3.748688	0.0010
R-squared	0.706515	Mean dependent var	-392.5353	
Adjusted R-squared	0.629953	S.D. dependent var	811.1033	
S.E. of regression	493.4060	Akaike info criterion	15.44151	
Sum squared resid	5599338.	Schwarz criterion	15.76845	
Log likelihood	-224.6226	Hannan-Quinn criter.	15.54610	
F-statistic	9.228082	Durbin-Watson stat	2.154151	
Prob(F-statistic)	0.000034			



Forecast: GBPF	
Actual: GBP	
Forecast sample: 1989 2018	
Included observations: 30	
Root Mean Squared Error	432.0238
Mean Absolute Error	225.6101
Mean Abs. Percent Error	79.84207
Theil Inequality Coefficient	0.259376
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.086635
Covariance Proportion	0.913365
Theil U2 Coefficient	0.408575
Symmetric MAPE	57.18736

التنبؤ بالصادرات مع الزمن لخمس سنوات من 2019 الى 2023

Dependent Variable: EX
 Method: Least Squares
 Date: 03/25/80 Time: 04:24
 Sample: 1989 2018
 Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-479506.2	114580.1	-4.184900	0.0003
T	241.0801	57.18942	4.215466	0.0002
R-squared	0.388248	Mean dependent var		3497.695
Adjusted R-squared	0.366399	S.D. dependent var		3406.103
S.E. of regression	2711.225	Akaike info criterion		18.71253
Sum squared resid	2.06E+08	Schwarz criterion		18.80594
Log likelihood	-278.6879	Hannan-Quinn criter.		18.74241
F-statistic	17.77015	Durbin-Watson stat		0.402686
Prob(F-statistic)	0.000235			

نتائج التنبؤ بالصادرات من 2019 الى 2023

7234.43586206
 8901
 7475.51591768
 6221
 7716.59597330
 36
 7957.67602892
 092
 8198.75608453
 824

التنبؤ بالواردات مع الزمن لخمس سنوات قادمة

Dependent Variable: IM
 Method: Least Squares
 Date: 03/25/80 Time: 04:34
 Sample: 1989 2018
 Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	686032.1	59789.58	11.47411	0.0000
T	-344.6775	29.84229	-11.54997	0.0000
R-squared	0.826520	Mean dependent var		-4529.212
Adjusted R-squared	0.820324	S.D. dependent var		3337.622
S.E. of regression	1414.757	Akaike info criterion		17.41164
Sum squared resid	56043080	Schwarz criterion		17.50506
Log likelihood	-259.1747	Hannan-Quinn criter.		17.44153
F-statistic	133.4017	Durbin-Watson stat		0.265192
Prob(F-statistic)	0.000000			

نتائج التنبؤ بالواردات لخمس سنوات من 2019 الى 2023

-
9871.71239080
5128
-
10216.3898568
7855
-
10561.0673229
5209
-
10905.7447890
2551
-
11250.4222550
9894

التنبؤ ببند الخدمات والتحويلات مع الزمن من 2019-2023م

Dependent Variable: SETRA
Method: Least Squares
Date: 03/25/80 Time: 04:42
Sample: 1989 2018
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	174287.1	67848.95	2.568751	0.0158
T	-87.58861	33.86489	-2.586413	0.0152
R-squared	0.192840	Mean dependent var	-1196.722	
Adjusted R-squared	0.164013	S.D. dependent var	1755.900	
S.E. of regression	1605.460	Akaike info criterion	17.66455	
Sum squared resid	72170081	Schwarz criterion	17.75796	
Log likelihood	-262.9682	Hannan-Quinn criter.	17.69443	
F-statistic	6.689533	Durbin-Watson stat	0.248615	
Prob(F-statistic)	0.015190			

نتائج التنبؤ بالخدمات والتحويلات من 2019 الى 2023

.
2554.34544827
5883
.
2641.93405784
2067
.
2729.52266740
8252
.
2817.11127697
4436
.
2904.69988654
065

التنبؤ بالاستثمار الاجنبي المباشر

Dependent Variable: INV
Method: Least Squares
Date: 03/25/80 Time: 13:43
Sample: 1989 2018
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-153852.1	29952.16	-5.136593	0.0000
T	77.31663	14.94978	5.171758	0.0000
R-squared	0.488557	Mean dependent var		1051.798
Adjusted R-squared	0.470291	S.D. dependent var		973.7917
S.E. of regression	708.7362	Akaike info criterion		16.02918
Sum squared resid	14064596	Schwarz criterion		16.12260
Log likelihood	-238.4378	Hannan-Quinn criter.		16.05907
F-statistic	26.74708	Durbin-Watson stat		0.428126
Prob(F-statistic)	0.000017			

نتائج التنبؤ بالاستثمار الاجنبي المباشر حتى 2023

2250.20579310
3523
2327.52242491
6649
2404.83905672
9776
2482.15568854
2902
2559.47232035
6057

التنبؤ بصافي الاصول والالتزامات الاجنبية للبنك النجارية والسلطات الرسمية

Dependent Variable: OFAL
Method: Least Squares
Date: 03/25/80 Time: 14:04
Sample: 1989 2018
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-158057.2	42964.35	-3.678800	0.0010
T	79.20432	21.44445	3.693465	0.0009
R-squared	0.327597	Mean dependent var		628.6253
Adjusted R-squared	0.303582	S.D. dependent var		1218.232
S.E. of regression	1016.634	Akaike info criterion		16.75072
Sum squared resid	28939260	Schwarz criterion		16.84414
Log likelihood	-249.2608	Hannan-Quinn criter.		16.78061
F-statistic	13.64169	Durbin-Watson stat		1.794479
Prob(F-statistic)	0.000950			

نتائج التنبؤ بصافى الاصول والالتزامات الأجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية

1856.29229885
0574
1935.49661920
6533
2014.70093956
2492
2093.90525991
8451
2173.10958027
438

التنبؤ ببند القروض والمنح لخمس سنوات قادمة

Dependent Variable: LG
Method: Least Squares
Date: 03/25/80 Time: 13:33
Sample: 1989 2018
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12789.53	8471.477	1.509717	0.1423
T	-6.350547	4.228300	-1.501915	0.1443
R-squared	0.074556	Mean dependent var		66.21300
Adjusted R-squared	0.041504	S.D. dependent var		204.7484
S.E. of regression	200.4544	Akaike info criterion		13.50339
Sum squared resid	1125095.	Schwarz criterion		13.59680
Log likelihood	-200.5509	Hannan-Quinn criter.		13.53327
F-statistic	2.255749	Durbin-Watson stat		1.240777
Prob(F-statistic)	0.144314			

نتائج التنبؤ ببند القروض والمنح لخمس سنوات قادمة مع ثباتالعوامل الاخرى

-
32.2204827586
1745
-
38.5710300333
6671
-
44.9215773081
1596
-
51.2721245828
6522
-
57.6226718576
163

التنبؤ بميزان المدفوعات لخمس سنوات قادمة مع ثبات العوامل الأخرى

Dependent Variable: GBP
 Method: Least Squares
 Date: 03/26/80 Time: 10:51
 Sample (adjusted): 1989 2018
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.91479	171.1767	0.069605	0.9451
EX	0.966015	0.145639	6.632925	0.0000
IM	0.922623	0.129800	7.108050	0.0000
SETRA	0.932641	0.179126	5.206628	0.0000
LG	0.548449	0.498900	1.099318	0.2830
OFAL	1.064239	0.168795	6.304929	0.0000
FINV	0.767177	0.204652	3.748688	0.0010
R-squared	0.706515	Mean dependent var	-392.5353	
Adjusted R-squared	0.629953	S.D. dependent var	811.1033	
S.E. of regression	493.4060	Akaike info criterion	15.44151	
Sum squared resid	5599338.	Schwarz criterion	15.76845	
Log likelihood	-224.6226	Hannan-Quinn criter.	15.54610	
F-statistic	9.228082	Durbin-Watson stat	2.154151	
Prob(F-statistic)	0.000034			

نتائج التنبؤ بميزان المدفوعات لخمس سنوات قادمة مع ثبات العوامل الأخرى

.
 805.499446091
 729€
 .
 832.183841095
 7161
 .
 858.868236099
 753€
 .
 885.552631103
 736€
 .
 912.237026107
 7672

